وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث

في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

بعنـــــوان:

المناطق الصناعية الحرة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – تجارب دولية ناجحة –

من إعداد الطالب: مقـداد سمـير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20جانفي 2025

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. مزيان محمد توفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	رئيسا
د. ميزوري الطيب	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	مشرفا ومقررا
د. قارة ابراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	مشرفا مساعدا
أ د. بديار احمد	استاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مناقشا
أ د. بشيكر عابد	استاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مناقشا
د. دقيش جمال	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للاقتصاد وهران	مناقشا
د. رنان رابح	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للاقتصاد وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 /2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان

كلية العلوم الإقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث

في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

بعنـــــوان:

المناطق الصناعية الحرة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – تجارب دولية ناجحة –

من إعداد الطالب: مقـداد سمـير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20جانفي 2025

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. مزيان محمد توفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	رئيسا
د. ميزوري الطيب	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	مشرفا ومقررا
د. قارة ابراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	مشرفا مساعدا
أ د. بديار احمد	استاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مناقشا
أ د. بشيكر عابد	استاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مناقشا
د. دقيش جمال	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للاقتصاد وهران	مناقشا
د. رنان رابح	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للاقتصاد وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 /2025

الاهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلى والديا الكريمين اطعمانا الحلال، برا بهما واعترافا لجميلهما ووفاء لعطائهما حفظهما الله.

إلى إخوتي واخواتي سندي وعضدي عز بقائي وذخري، ادامهم الله.

الى اطفال وشباب وشيوخ قطاع غزة المحدقة في المجهول لنيل شرف وكرامة الاستقلال والحرية.

الى اساتذتي، زملائي، طلبتي، احبابي، واصدقائي كافة

الى كل من اسعده نجاحي .

لكم جميعا اهدي جهدي المتواضع مع تقديري واحترامي.

الباحث مقداد سمير

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل **19**.

يسرني أن أتقدم بأوفر وأبلغ الشكر إلى الدكتور ميزوري الطيب على قبوله الاشراف على انجاز هذه الأطروحة، و الدكتور قارة إبراهيم على المساعدة في الاشراف وعلى صبرهما وكل التوجيهات والتصويبات لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذا العمل.

دون ان ننسى اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة غليزان، وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث.

الباحث مقداد سمير

الملخص

مقداد سمير، 2024، دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة تجارب دولية ناحجة، مع الرتكيز على حالة (الصين، الإمارات، المكسيك، مصر، ماليزيا، موريشوس، اندونيسيا، الهند، غانا)، خلال الفترة 1992-2022، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، جامعة غليزان، الجزائر.

المشرف: د. ميزوري طيب

المشرف المساعد: د. قارة ابراهيم

يعد الاستثمار الاجني المباشر من ابرز الادوات التي تعتمد عليها الدول كاستراتيجية اساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، معتمدنا في ذلك كل الطرق والاساليب، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة قياسية لتجارب عدد من للدول هي (الصين، الإمارات العربية المتحدة، المكسيك، مصر، ماليزيا، موريشوس، اندونيسيا، الهند، غانا)، وادخال الجزائر كنموذج اسقاطي، باستخدام بيانات سنوية ل 6 متغيرات مستقلة، ومتغير تابع واحد، خلال الفترة 1992-2022 ويستند هذا التحليل إلى نماذج السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data**، وتوصلت الدراسة إلى أن المناطق الصناعية الحرة لها اثر ايجابي ومعنوي احصائيا، وانه كلما زاد عدد المناطق الصناعية الحرة ب1%، كان لها تأثير وزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة ب 0.1% في المدى القصير، و0.15 % في المدى الطويل، وهذه النتائج موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة التي أكدت على أن للمناطق الصناعية الحرة لها دور فعال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، والتأثير على كل المتغيرات الاقتصادية للبلد، هذه النتائج تعد بمثابة مؤشر لمتخذي القرار في الجزائر من اجل العمل على اقامة مثل هذه المناطق، للخروج من التبعية للمحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناطق الحرة، المناطق الصناعية الحرة، تجارب دولية، السلاسل الزمنية المقطعية ، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract

Mokdad Samir, 2024, The role of free industrial zones in attracting foreign direct investment, a study of successful international experiences, focusing on the case of (China, the Emirates, Mexico, Egypt, Malaysia, Mauritius, Indonesia, India, Ghana), during the period 1992-2022, Specialization in International Economics, Department of Economic Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Relizane University, Algeria.

Directeur de thése : Dr. Mezouri ettayib

Co- Directeur de thése: Dr. kara Ibrahim

Foreign direct investment (FDI) is considered one of the key prominent tools that countries rely on as a fundamental strategy to achieve economic growth and development, employing various means and methods. This study aims to determine the role of free industrial zones in attracting FDI, by conducting an empirical analysis of the experiences of several countries, including China, the United Arab Emirates, Mexico, Egypt, Malaysia, Mauritius, Indonesia, India, and Ghana, with Algeria included as a projected model. The study used annual data for six independent variables and one dependent variable from 1992-2022, depending on time series models. The study found that free industrial zones have a statistically significant positive impact and that for every 1% increase in the number of free industrial zones, there is a 0.1% increase in FDI flows in the short term, and 0.15% in the long term in the countries studied, these zones also have a statistically significant positive impact.

These results align with economic theory and previous empirical studies, which emphasized the importance of various economic variables in a country. These findings serve as an indicator for policymakers in Algeria to consider establishing such zones to reduce dependence on hydrocarbons.

Keywords: Foreign Direct Investment, Free Zones, Free Industrial Zones, International Experiences, Panel Data, ARDL.

RESUME

Mokdad Samir, 2024, Le Rôle des Zones Franches Industrielles dans lattraction des Investissements Directs étrangers, une étude d'expériences internationales réussies, en se concentrant sur le cas de (Chine, Émirats, Mexique, Égypte, Malaisie, Maurice, Indonésie, Inde, Ghana), pendant la période 1992-2022, Spécialisation en économie internationale, Département des sciences économiques, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université de Relizane, Algérie.

Superviseur : Dr. Mezouri ettayib

Superviseur adjoint: Dr. kara Ibrahim

L'investissement direct étranger (IDE) est considere comme l'un des principaux moteurs sur lesquels les pays s'appuient comme stratégie fondamentale pour atteindre la croissance et le développement economiques, en utilisant divers moyens et méthodes. Cette étude vise à determiner le rôle des zones franches industrielles dans l'attraction des investissements directs étrangers (IDE) en menant une analyse empirique des expérieces de plusieurs pays, don't la (Chine, le royaume-Uni et l'Allemagne Émirats arabes unis, Mexique, République dominicaine, Égypte, Turquie, Malaisie, Maurice, Indonésie, Inde, Ghana), l'Algérie etant incluse en tant modèle projectif, l'etude a utilise des donnees annuelles pour six variables independantes et une variable dependnte pour la période 1992-2022, en fonction des modèles de séries temporelles. l'etude a montré que les zones franches industrielles ont un impact positif statistiquement sig,ificatif et que pour chaque augmentation 1% du nombre de zones franches industrielles, il y a une augmentation de 0.1% des flux Dide a court terme, et de 0.15% a long terme dans les pays étudiés, ces zones ont également un impact positif statistiquement significatif sur les flux d IDE.

Ces résultats sont conformes a la théorie économique et aux études empiriques antérieures , qui ont souligné l'importance de diverses variables economiques dans un pays. ces résultats servent d'inicateurs aux déciddeurs politiques en Algérie pour envisager la création de telles zones afin de reduire la dépendance aux hydrocarbures.

Mots-clés : investissement direct étranger, zones franches, zones franches industrielles, expériences internationales, données de panel, ARDL

قائمة المحتويات (الفهرس)

العناوين	الصفحة
البسملة	ا
الاهداء	ب
الشكر وتقدير	ت
الملخص	ث
Resume	ج
Abstract	ح
قائمة المحتويات	خ- س
قائمة الجداول	ش- ض
قائمة الاشكال	ط
قائمة الاختصارات	ظ
الفصل الأول: الإطار العام والدراسات السابقة (المقدمة)	**1**–26
تمهيد	1
مشكلة الدراسة	2
فرضيات الدراسة	3
اهداف الدراسة	3
اهمية الدراسة	4
تقسيمات الدراسة	4
منهج الدراسة والاسلوب البحثي المتبع	5
حدود الدراسة	6
هيكل الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	6
الدراسات السابقة	7

– الدراسات السابقة باللغة العربية	**7**
– الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	**19**
ملخص الفصل	**26**
الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي لمتغرات الدراسة	**27–93**
تمهيد	27
الاطار المفاهيمي	27
– مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	27
– مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	27
نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	29
أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	35
محددات الاستثمار الأجنبي	36
دوافع (مزايا ومنافع) الاستثمار الأجنبي المباشر	37
عيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	37
مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر	38
اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر	39
أشكال وأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	40
– ماهية المناطق الصناعية الحرة (مفاهيم عامة)	43
نشأة وتطور المناطق الصناعية الحرة	43
مفهوم المناطق الصناعية الحرة	44
اهداف انشاء المناطق الصناعية الحرة	45
اشكال المناطق الصناعية الحرة	46
أهمية المناطق الصناعية الحرة	49
تفاعل المناطق الصناعية الحرة مع المحيط الخارجي لها	50

المزايا التي تحققها المناطق الصناعية الحرة للمستثمرين والمشروعات (خصائصها)	51
المشاريع الاقتصادية المقامة في المناطق الصناعية الحرة	52
التأثير الاقتصادي للمناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد	54
عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة (العوامل الجاذبة الاستثمار)	55
– تجارب دولية ناجحة مع إقامة المناطق الصناعية الحرة وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر	57
تجارب المناطق الصناعية الحرة في بعض الدول النامية الصناعية	57
تجارب المناطق الصناعية الحرة في بعض الدول النامية العربية	71
تجارب المناطق الصناعية الحرة في الدول النامية الاخرى	78
– الاقتصاد الجزائري وحتمية تشييد المناطق الصناعية الحرة (اسقاط على التجارب الدولية)	84
لمحة تفسيرية لمفهوم المناطق الحرة في الجزائر	84
هيئات تسيير وإدارة المناطق الحرة في الجزائر	84
المناطق الحرة في الجزائر	86
ايجابيات وجود مناطق صناعية حرة في الجزائر	88
الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	88
خلاصة الفصل	93
الفصل الثالث: منهجية وإجراءات اعداد الدراسة التطبيقية	**133-94**
تمهيد	94
منهجية الدراسة	94
– المتغيرات المستعملة في الدراسة	94

– البيانات المستخدمة في تقدير النموذج ومصادرها	95
– النموذج القياسي المستخدم في تقدير دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	96
ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "PANEL DATA	97
– مفهوم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **PANEL DATA** وتفسيرها بنائها	97
– اهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **PANEL DATA** وحدودها	99
نماذج معالجة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **PANEL DATA**	102
– اختبارات تجانس بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	102
– نموذج الانحدار المجمع	103
– نموذج التأثيرات الثابتة	104
– نموذج الآثار العشوائية	104
اختبارات جذر الوحدة في معطيات البانل	106
– اختبار (LLC) Levin, Lin and Chu (2002)	108
– اختبار (IPS) **Im, Pesaran and Shia(2002)**	110
– اختبار (WM) Wu and Maddada (1999)	113
– اختبار الاستقرارية ل (**2000**) **hadri**	113
طرق تقدير معلمات النموذج	116
– تقدير النموذج ذات الأخطاء المركبة	116
– طريقة المربعات الصغرى المعممة	116

– طريقة المربعات الصغرى المعمّمة المقدرة	118
اختبارات تجانس معلمات النموذج	120
– اختبار هوسمان (Hausman Test 1978	125
– اختبارات التكامل المتزامن (المشترك)	126
– اختبار بدروني Pedroni	127
– اختبار جوهانسن Johansen	128
طرق تقدير انحدار التكامل المشترك	129
– طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل	129
– طريقة المربعات الصغرى الديناميكية	130
ملخص الفصل	133
الفصل الرابع: تحليل البيانات التقدير القياسي لدور المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	154-134
تمهيد	134
التقدير القياسي لمتغيرات الدراسة	134
الإحصاءات الوصفية ودراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة	135
– الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	135
– دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة (مصفوفة الارتباط)	**136**
الاختبارات التشخيصية للدراسة القياسية لدور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	138
– اختبار تجانس المعلمات (احصائية ستويدت والاحتمالات)	138
– الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية	139
– تحديد النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة	140
– تقدير نماذج بيانات بانل الساكن	140

– المفاضة بين النماذج الثلاثة المقدرة	142
– اختبار تحديد نوعية الأثر	143
– اختبار **HAUSMAN**	143
تقييم نموذج التأثيرات العشوائية (MEA)	144
– التقييم الاقتصادي	144
– التقييم الاحصائي	145
– تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل	146
استقرار السلاسل الزمنية واختبار جذور الوحدة لبيانات البانل	146
علاقة التكامل المتزامن لبيانات البانل	148
تقدير نموذج تصحيح الخطأ في اطار **ARDL** بطريقة **PMG**	149
دراسة العلاقة السببية لبيانات البانل	152
ملخص الفصل	154
الفصل الخامس: النتائج والمناقسة	163-155
تمهيد	157
نتائج الدراسة	157
– نتائج النظرية	157
– نتائج القياسية	158
اختبار صحة الفرضية	159
الاجابة على اسئلة الدراسة	161
توصيات الدراسة	161
اتجاهات البحث المستقبلية (آفاق البحث)	162
قائمة المراجع	189-163
الملاحق	214-190

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
02-01	**انواع المناطق الصناعية الحرة ومزاياها المختلفة (خصائصها)**	**48**
02-02	**عدد المناطق الصناعية الحرة في الصين في خلال الفترة 1992-2022**	**58**
02-03	**تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الصناعية الحرة الصينية**	**59**
02-04	**عدد المناطق الصناعية الحرة في الهند مع تواريخ انشائها**	62
02-05	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في الهند في خلال الفترة 1992-2022**	63
02-06	**عدد المناطق الصناعية الحرة في المكسيك مع تواريخ انشائها**	66
02-07	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المكسيك خلال الفترة 1992-2022**	67
02-08	**عدد المناطق الصناعية الحرة في الاندونيسيا مع تواريخ انشائها**	69
02-09	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة الاندونيسية خلال الفترة 1992-2022**	70
02-10	**عدد المناطق الصناعية الحرة في مصر مع تواريخ انشائها**	72
02-11	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة المصرية خلال الفترة 1992-2022**	73
02-12	**اداء المناطق الحرة في مصر 1992-2022**	74
02-13	**عدد المناطق الصناعية الحرة في الامارات حتى سنة 2022**	76
02-14	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في الامارات**	77

	خلال الفترة 2000–2022	
02-15	**عدد المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا مع تواريخ انشائها،من اعداد الباحث اعمادا على مواقع الكترونية ماليزية**	79
02-16	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا خلال الفترة 1992–2022**	80
02-17	**المناطق الصناعية الحرة في غانا حتى سنة 2022**	81
02-18	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في غانا حتى سنة 2022**	82
02-19	**المناطق الصناعية الحرة في موريشوس حتى سنة 2022**	83
02-20	**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في موريشوس حتى سنة 2022**	84
02-21	**مستويات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر 2000–2022**	89
02-22	**مقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع دول الدراسة**	91
03-01	**تعريف المتغيرات و البيانات المستخدمة في الدراسة**	**95**
03-02	**اختبارات جذر الوحدة في معطيات البانل**	106-107
03-03	**تصنيف المقدرات**	120
04-01	**الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**	136
04-02	**مصفوفة معاملات الارتباط البينية بين متغيرات الدراسة**	137

04-02	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	103
04-03	نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار	139
04-04	نتائج اختبار الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية	140
04-05	تقدير النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة	141
04-06	نتائج اختبار **Hausman**	143
04-07	نتائج التأثيرات العشوائية للنموذج لكل دولة	144
04-08	اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل	147
04-09	نتائج اختبارات **PEDRONI**, للتكامل المشترك	148
04-10	تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل **PANAL ARDL** بطريقة نموذج وسط المجوعات المدمجة **PMG**	150
04-11	اختبار السببية **granger Cousality test**	153

قائمة الاشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01-01	توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة	5
02-01	مراحل نظرية دورة حياة المنتج الدولي	31
02-02	محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	36
02-03	انواع الاستثمار الأجنبي المباشر	41
02-04	مميزات زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في مناطق الصناعية الحرة	49
02-05	تفاعلات المناطق الصناعية الحرة مع محيطها كنموذج علمي مميز	51
02-06	توزيع الاستثمارات على الصناعات في بعض المناطق الصناعية الحرة	54
02-07	عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة (العوامل الجاذبة الاستثمار)	56
02-08	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الصناعية الحرة في الهند	64
02-09	منحني تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لسنوات الدراسة	89
02-10	مقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع دول الدراسة	91
02-11	خطوات ومراحل اختبار التجانس لـ Hsiao	121

قائمة الاختصارات والرموز

CHN : جمهورية الصين الشعبية CHINA	**FDI:** الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment
ARE : الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates	**TC** : سعر الصرف Taux de Change
MEX : دولة المكسيك Mexico	**EO**: الانفتاح الاقتصادي Economic Openess
EGY : الجهورية العربية المصرية Egypt	**INF** : معدل التضخم Rate of INFlation
MLS : دولة ماليزيا Malaysia	**L INT:** سعر الفائدة Interst Rate
IMN : جزيرة موريشيوس Mauritius Island	**EO**: الانفتاح الاقتصادي Economic Openess
IN: اندونيسيا Indonesia	**N °FIZ** : عدد منطقة صناعية حرة Number of industrial free zone
IND : الهند India	***EXPFZ*** : صادرات المناطق الحرة Exports industrial free zone
GHA : غانا Ghana	**DOLS** : طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary least Square Method
REM : نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model	**OLS** : طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary least squares
FMOLS: طريقة المربعات العادية المعدلة بالكامل Fully Modified Ordinary Least Square	**ARDL :** الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة Autoregressive Distributed Lags
VAR: الانحدار التلقائي Vector Auto regression	**VECM :** نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model

الفصل الأول

الإطار العام والدراسات السابقة (المقدمة)

1.1 تمهيد :

إن الرهانات والتحديات الجسام التي يواجهها الاقتصاد العالمي نتيجة المشاكل والسلبيات التي تخلفها (الازمات المالية، الكوارث الطبيعية، التكتلات الاقتصادية، الأوبئة والصراعات العالمية..إلخ)، (**شاشوة ، 2017، صفحة 10**)، والتي اصبح التصدي لسلبياتها المتمثلة في (الفجوة بين حجم المدخرات والإستثمارات المرجوة، ثقل المديونية، هروب رؤوس الأموال، وضعف القدرة التنافسية، وتهاوي وتضائل دور الإقتصادات المنفردة والصغيرة)، والإستفادة من نتائجها كتجارب مستقبلا من اجل تحقيق التنمية الإقتصادية التي تميل في الغالب لصالح القوى الكبرى، (**منور، 2005، صفحة ح**)، وتعرف هذه الأخيرة بأنها العملية التي تعمل بها الأمة على تحسين الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لشعبها، وتعد لها طرق وإستراتيجيات شاملة، خاصة في الدول النامية التي اصبحت تتسارع لإنتهاج سياسة التصنيع لسد العجز الصناعي، فالعديد من الدول النامية نجحت في تحقيق هذه النقلة النوعية من بلدان نامية إلى بلدان صناعية، عن طريق الإندماج في ما يسمى إقتصاديات المشاركة الدولية، التي تعبر عن مستويات العمق في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، (**ناشد ، 2019، صفحة 1**)، وبإعتبار ان تنفيذ أي خطط إستثمارية وإنجاحها في ارض الواقع يدفع الدول خاصة النامية منها، والتي تعاني من نقص في الموارد الداخلية، إلى الإستناد على تنافسية الصادرات، وتعظيم إستقطاب وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمثل احد المحاور الرئيسية في عملية التنمية الإقتصادية،كما يمثل اساس قويا وقاعدة راسخة للإرتقاء بالإقتصاديات الوطنية، اما زيادة الإستثمارات فتعطي دفعة قوية لنهضة وازدهار الحالة الإقتصادية والتنموية للدولة المضيفة، وعلى اساس انه محرك ديناميكي لإقتصادياتها، وإعتبارا من دوره الانمائي المتزايد الذي باتت تؤكده المعطيات والنتائج، سواء في جانب القيم الهائلة لتدفقات هذه الإستثمارات عالميا، أو بخصوص نتائجها الإنمائية (دوره في خلق المزيد من فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة)، مستخدمة في ذلك عدة اساليب منها: توفير كل الظروف والشروط التي تجعل من البلد الوجهة المفضلة للإستثمار، وإنشاء هيئات لتيسيير وتحسين ظروف الإستثمار والترويج له، وكانت المناطق الصناعية الحرة كأحد وسائل التنمية الإقتصادية، وآلية أولية، تجريبية في عديد الدول من اجل الإنتقال الى الإقتصاد الحر، ونوع رئيسي من انواع الإستثمار في الإقتصاديات المعاصرة، وجسر من جسور الرأسمالية الإقتصادية، (**ناشد ، 2019، صفحة 2**)، و (**شاشوة، 2015، صفحة ب**)، حيث تعتبر مساعد اساسي على إنتقال رؤوس اللأموال بين الأسواق المالية العالمية، وتحفيز العملية التصنيعية وتسهيل إنتقال وسائل إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات عبر الدول، وتطوير الصادرات والتنوع الإقتصادي، (**فقير، 2016، صفحة**

52)، ولإهميتها فى خلق مصادر تمويلية إضافية، وجذب الإستثمارات الأجنبية بطريقة إنتقائية وكذلك نقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الأيدى العاملة المحلية للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية الإقتصادية والعمرانية والاجتماعية، (**جاد، الشناوي، و ابراهيم، 2017، صفحة 01**)، مقابل منح وتوفير امتيازات جبائية وتسهيلات ضريبية وحرية اقتصادية مغرية لجذب المستثمرين الأجانب، تمكنهم من زيادة قدراتهم التنافسية ومن ثم تحقيق اكبر عائد لهم ، (**كمشكي، 1996، صفحة 15**)، والإستفادة مما يتبعه من انعكاسات واثار اقتصادية هامة للدول (**بن علال ، شعنبي، و بورداش، 2019، صفحة 2**)، (**شاشوة، 2015، صفحة 02**)، كما ان تزايد اعداد المناطق الصناعية الحرة، وتنوع اشكالها وإختلاف مسمياتها وانماطها، وتصاعد دورها التنموي في مختلف الدول إحدى الظواهر التي شدة انتباه الباحثين والدارسين والسياسيين والإقتصاديين المتخصصين في العديد من البلدان المتطورة والنامية على حد سواء، حول دوافع وآثار هذه المناطق، وبين إمكانية التقدم الإقتصادي للدولة المنشئة لها. (**اوسرير، 2003، صفحة 40**)، (**فخر الدين ، 2008، صفحة 6**)، حيث اضحت تتربع على عرش صدارة اساليب إستقطاب وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعتبارها مولدا رئيسيا لعملية التنمية الإقتصادية، وتكمن فلسفة المناطق الصناعية الحرة في ذلك بتقديم الدولة لحزمة من الحوافز الإستثمارية والإمتيازات والإعفاءات للأنشطة التي تقام داخل هذه المناطق، وعملت العديد من الدول على إنشاء هذه المناطق لما لها من أهمية في خلق مصادر تمويلية اضافية، وجذب الإستثمار الاجنبي المباشر بطريقة انتقالية ونجد ان جمهوية الصين الشعبية، الامارات العربية المتحدة، المكسيك، ماليزيا، موريشوس، مصر، اندونيسيا، الهند، غانا)، من بين الدول التي عملت على توسيع قواعد مشاريعها الإقتصادية المنتجة، وجذب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إنشاء العديد من المناطق الصناعية الحرة .

وأولى العديد من متخذي القرار في الدول، خاصة النامية إهتماما بالغا لمعرفة ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من دولهم أماكن جذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا يدور الجدل على قدر كبير من الأهمية، حول المناطق الصناعية الحرة بإعتبارها شكل من أشكال جلب الإستثمار (**عبد الحميد ، 1997، صفحة 9**)

1.2 مشكلة الدراسة :

انطلاقا مما سبق ارتأينا صياغة المشكلة التالية كنقطة أساسية يعالجها موضوعنا:

ما الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ؟

وقد إنبثق عن هذا التساؤل عدد من الاسئلة الفرعية وهي:

1- كيف تساهم المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟
2- ما طبيعة تأثير المناطق الصناعية الحرة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الصين، الإمارات، المكسيك، مصر، ماليزيا، موريشوس، اندونيسيا، الهند، غانا؟
3- ماهو النموذج الملائم من بين نماذج البانل الذي يفسر اثر المناطق الصناعية الحرة على الإستثمار الإجنبي المباشر؟
4- ما طبيعة العلاقة الإرتباطية، والسببية بين المناطق الصناعية الحرة وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة؟

1.3 فرضيات الدراسة:

نستند على عدة فرضيات من اجل لإجابة عن الأسئلة المطروحة في مشكلتنا، وقد صيغت بالشكل التالي:

- **الفرضية 1**: تساهم المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تهيئة البنية التحتية الملائمة وتقديم جملة من التحفيزات والإعفاءات.
- **الفرضية 2**: المناطق الصناعية الحرة لا تأثر بشكل كبير في استقطاب وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول التي تقام بها، حيث كلما ان أي زيادة في عدد المناطق الصناعية الحرة في بلد ما لا يؤثر في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليها.
- **الفرضية 3**: النموذج الملائم حسب الدراسة القياسية هو تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

- **الفرضية 4**: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (المناطق الصناعية الحرة)، والإستثمار الأجنبي المباشر، كما توجد علاقة سببية بين بعض المتغرات الاخرى المفسرة .

1.4 اهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحقيق مايلي:

- التعرف على المناطق الصناعية الحرة وأشكالها وأهدافها، واثرها على الإقتصاديات التي انشأتها على اراضيها، والحوافز والضمانات المقدمة للإستثمار فيها.
- بما انا العديد من الدول تسعى الى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ومنها الجزائر، فإنها تحتاج الى توصيات هادفة وفعالة، وهذه الدراسة تهدف الى تقديم ادلة تجريبية حول ما إذا كانت المناطق الصناعية الحرة تشجع بكفاءة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ام لا.

1.5 اهمية الدراسة :

إن أهمية هذه الدراسة ترتكز وتنبع من خلال:

- الإهتمام الغير متناهي بالإستثمار الأجنبي المباشر، والتشجيع على إستقطابه، هدف تسعى اليه جل الدول بشكل واسع، وبالتالي تحديد فعالية المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمارات، مع إبراز ايجابيات إنشاء المناطق الصناعية الحرة، من خلال إبراز دورها الإيجابي في الإقتصاد العالمي.
- بالإضافة الى ماسبق، فإن تقديم ادلة تجريبية سيساعد صانعي السياسات الإقتصادية وأصحاب القرار على فهم طريقة جذب وزيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى فائدته، وستثبت النتائج ما إذا كانت المناطق الصناعية الحرة لها تأثير ودور على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود محددات اخرى في البحث ام لا .
- تشكل الدراسة إضافة وإثراء للبحوث العلمية في مجال المناطق الصناعية الحرة، حيث تزود الباحثين والدراسين والمهتمين والخبراء بالمعلومات التي تساعد على وضع وتبني هذه السياسات.

1.6 تقسيمات متغيرات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات، ومن ثم إختبار الفرضيات المطروحة، وتحليل الموضوع بطريقة جيدة، للوصول الى أهداف الدراسة، إعتمد الباحث على نموذج خاص يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01-01 توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة

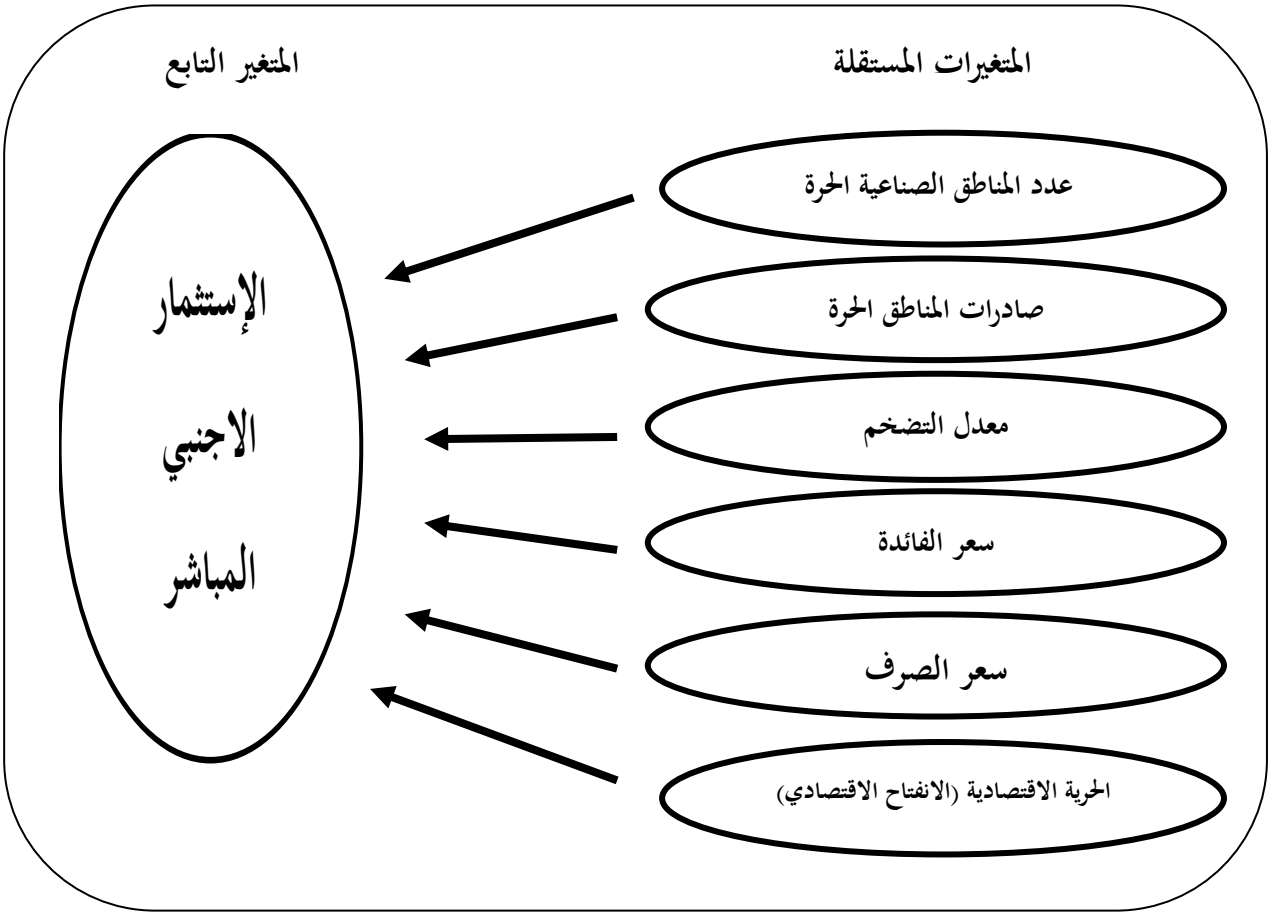

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على عديد الدراسات السابقة.

1.7 منهج الدراسة والأسلوب البحثي المتبع:

لتحقيق أهداف الدراسة إستخدم الباحث كل من: **المنهج الوصفي التحليلي**، كونه الأنسب والأمثل في الدراسات الاقتصادية، خاصة المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي، من أجل تفسير وتبيان ماهية كل من المناطق الصناعية الحرة والإستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل التجارب الدولية السابقة، و**المنهج التحليلي الكمي** المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة، وذلك لما له من دور مهم في الوصول الى نتائج دقيقة، يمكن الإعتماد عليها إضافة الى نتائج الدراسة النظرية، بتكوين نموذج قياسي لمعرفة وقياس دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يتكون من المتغير التابع وهو الإستثمار الأجنبي المباشر، وكل من المناطق الصناعية الحرة كمتغير مستقل، ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر،كمتغيرات مستقلة إضافية، وهذا لوضع النتائج والتوصيات،

اذ يستخدم الباحث برنامج القياس الاقتصادي Eviews اصدار النسخة 11،كونه متخصص في نماذج Panel Data من اجل استخراج النتائج.

1.8 حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية : اجريت هذه الدراسة على عدد من الدول هي (الصين، الإمارات العربية المتحدة، المكسيك، مصر، ماليزيا، اندونيسيا، موريشوس الهند، غانا).
- الحدود الزمانية: كانت هذه الدراسة خلال الفترة مابين 1992، وحتى 2022.

1.9 هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف الأساسية للبحث، تضمنت هذه الدراسة بالإضافة الى هذا **الفصل الاول**: الإطار العام والدراسات السابقة (المقدمة)، اربع فصول اخرى، حيث تناولنا في **الفصل الثاني** الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة وتطرقنا فيه الى واقع المناطق الصناعية الحرة في الدول محل الدراسة وهي عبارة عن تجارب متعددة ونتائج مختلفة، ثم **الفصل الثالث**: جاء بعنوان المنهجية والاجراءات، وتطرقنا فيه الى منهجية الدراسة، بيانات الدراسة، والنموذج الاقتصادي للدراسة القياسية، **والفصل الرابع** تطرقنا فيه تحليل بيانات (تقدير القياسي لدور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر)، اما **الفصل الخامس** بعنوان النتائج والمناقشة فهو عبارة عن خاتمة عامة انهينا بها العمل، تتضمن تذكير بكل محتويات الدراسة (ملخصا عاما)، مع النتائج المتوصل اليها، واختبار للفرضيات، التوصيلات المقترحة .

1.10 مصطلحات الدراسة:

لم يجتمع الكتاب والإقتصاديون على تعريف او وضع مصطلح واحد لهذه المناطق بسبب تنوع الأنشطة الإستثمارية التي تزاول فيها، ونجد من المسميات التي تطلق عليها مايلي:

أ- مناطق الصادرات ومعالجة الصادرات.

- المنطقة الحرة التصديرة. Export Free Zone
- المنطقة الحرة لمعالجة الصادرات . Export processing Free Zone
- منطقة صادرات الامتياز . Privileged Export Zone

ب- المناطق الصناعية والمعالجة الصناعية.

- المنطقة الحرة الصناعية . Industrial Free Zone
- منطقة معالجة الصادرات الصناعية zone Industrial Export-processing
- منطقة معالجة الانتاج الحر. Free production Zone

ت- المناطق الاقتصادية

- المناطق الاقتصادية الحرة. Free Economic Zone
- مناطق ترويج الاستثمار. Investment Promotion Zone
- مناطق المشريع المشتركة. Joint Enterprise zone
- المناطق الاقتصادية الخاصة. Special Economic Zone
- مناطق تشغيل/ تجهيز الصادرات export processing zones
- مناطق اقتصادية خاصة special economic zones
- مناطق مشروعات enterpries zones
- مناطق مصرفية حرة /تأمين حر free banking and insurance zones

1.11 الدراسات السابقة:

تتعدد وتتنوع الدراسات والأدبيات السابقة التي تطرقت لدور المناطق الحرة في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان تنوع هذه الدراسات بين عربية واجنبية، وهذا لأهمية الموضوع المتنامية في ضل تزايد إعتماد الدول على تقديم التسهيلات والحوافز الضريبية لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و من اجل تحقيق اغراض الدراسة، استعراض (راجع) الباحث عددا من الدرسات ذات العلاقة بالموضوع، والتي استفدنا منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، ونشير هنا إلى أن الدراسات التي تم التطرق اليها محصورة ما بين 2000 و 2023، وركزنا على ضرورة تنوعها الزماني والمكاني، وقد قسمت هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة، وحسب كونها باللغة العربية أو الأجنبية ويمكن ابرازها كتالي:

- **الدراسات السابقة باللغة العربية**

أ- الدراسات السابقة في الفترة 2000-2011

- هدفت دراسة (**عبد المولى، 2001**)، بعنوان: **مستقبل المناطق الصناعية الحرة في بورسعيد**، الى تحديد كيفية تفعيل مسيرة المناطق الصناعية الحرة في بورسعيد، من اجل المساعدة في تحقيق اهداف انشائها، **وقد توصلت الدراسة** الى ضرورة وجود خطة شاملة ومتكاملة في هذه المناطق، مع تحديد نوعية المشروعات الصناعية المستقبلة فيها، وتفعيل دور الهيئة العامة للإستثمار في المناطق الصناعية الحرة، مع تجهيز هذه المناطق بجميع المرافق البنية الاساسية والتكنولوجية، حتي تتمكن من استقطاب اكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- اما **دراسة (زين الدين ، 2002)** بعنوان: **دور المناطق الحرة في التنمية وتطوير مناخ الإستثمار**، فقد تطرق فيه الباحث الى توضيح دور المناطق الحرة في التنمية، وتطوير مناخ الإستثمار مع التطبيق على دولة مصر، بلإضافة الى تقييم دور هذه المناطق في نقل التكنولوجيا، واثرها على التشغيل، **وتوصلت الدراسة** الى ان توفر مقومات نجاح المناخ الإستثماري يعتمد على تأكيد فعالية المناطق الحرة، ومساهمتها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية .
- **ودراسة (اوسرير، 2003)**، بعنوان : **دراسة نظرية عن المناطق الصناعية الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، التي قدم فيها الباحث عرض شامل للمناطق الحرة (مفهومها، اهم اشكالها، اهداف اقامتها، ومقومات نجاحها)، مع ذكر تطورها التاريخي، **اما نتائجها فكانت كتالي:** ان تعريف المناطق الصناعية الحرة غير محدد وان هناك قواعد متعارف عليها عالميا توضح ما يسمي المنطقة الصناعية الحرة، وان الاتجاه الحالي هو إقامة مناطق صناعية حرة للتصدير، خاصة في الدول النامية، رغم تنوع اشكال وانواع هذه المناطق،كما يتوقف نجاح المنطقة الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق أهدافها علي توفر عوامل نجاحها، وتعد منطقة بلارة مساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها في أولويات برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- ونجد دراسة (**المدادحة ، 2004**)، وهي مداخلة بعنوان: **المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، تطرق فيها الباحث الى مفهوم المناطق الحرة، **وتوصلت الدراسة** الى ان هذه المناطق تعتبر بيئة مناسبة لإحتضان عوامل التغير الفاعلة في اندماج الاقتصاد العالمي، وانها تتلائم مع المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، وان المناطق الحرة تمكن من فتح مناصب عمل كثيرة ومجالات جديدة

- **اما دراسة (شرف، ديوب، و محفوظ، 2005)، المتمثلة في مقال بعنوان: دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة،** تطرق فيها الباحثون الى اهداف انشاء المناطق الحرة، ومحددات اداء هذه الاخيرة مع تقييم عملها، بتحديد الفوائد والتكاليف التي تدرها، وتوصلت الدراسة الى انه توجد مناطق حرة ناجحة في العالم مثل الصين وكوريا، وتوجد مناطق حرة اخفقت في جذب الإستثمارات الاجنبية، اي كانت التكاليف فيها اكبر من العوائد والفوائد الاقتصادية.
- **وتطرقت دراسة (اوسرير، 2005)**، اطروحة بعنوان " **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية –دراسة تحليلية–** "، احتوت تفسير اهم التغيرات والتحولات الاقتصادية في العالم، وتداعيات ذلك على المناطق الحرة، مع تقديم تجربة اقامة المنطقة الحرة بجبل علي بالإمارات، **واما نتائج الدراسة** فكانت أن هناك صور وأشكال للمناطق الحرة، كما ان الاتجاه العالمي الحالي هو إقامة مناطق حرة خاصة في الدول النامية، وأن المناطق الحرة بالإمارات تساير التطور الاقتصادي العالمي، وبخصوص التجربة الجزائرية فإن امكانية إقامة مناطق حرة وارد، يساعد على توفير مناخ استثماري مناسب في حالة ما إذا تم إقامة هذه المناطق بالإستناد على دراسات مختصين في المجال.
- اما دراسة (**الدبسي، 2006**)، ففي رسالة ماجستير بعنوان: **المناطق الحرة الصناعية اداة لتنمية الصادرات مع التطبيق على تجربة جمهورية مصر العربية،** بينت مفهوم المناطق الحرة الصناعية، نشأتها وتطورها، واهميتها في العلاقات الدولية، وكذا دورها في التنمية الاقتصادية للدول النامية وخاصة في مصر، مع اقتراح تجارب بعض الدول، **وقد توصلت الدراسة** الى وجود علاقة طردية بين الانتشار الكبير للمناطق الحرة الصناعية، وبين انتشار بعض الصناعات التي تستخدم العمالة المنخفضة الاجور، وان بعض الدول نجحت في الإستفادة من هذه المناطق في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ك(موريشيوس، المكسيك).
- بينما شملت دراسة (**عزت، 2007**)، وهي مداخلة بعنوان: **المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية،** استعرض لبيانات الأداء الإقتصادي للمناطق الحرة لسنة 2005، واهمية المناطق الحرة في تنمية الإقتصاد المصري، **وتوصلت الدراسة** الى ان الإستثمارات الوطنية تمثل

غالبية الإستثمارات المقامة بالمناطق الحرة في مصر، بالرغم من الحوافز والتسهيلات التي قدمتها في قوانين الاستثمار المتتالية، وان قطاع المحروقات احتل المرتبة الاولى في جذب الإستثمارات الاجنبية المباشرة .

- اما دراسة (**القدرة ، 2007**)، المتمثلة في رسالة ماجستير بعنوان: **أثر الإستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل: دراسة حالة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية**، تمحورت حول بيان اثر الإستثمار في المدن الصناعية على توفير فرص العمل، مع توضيح المعوقات التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية من خلال مجتمع دراسة متكون من جميع المشروعات العاملة في مدينة غزة الصناعية الحرة، **واظهرت الدراسة النتائج التالية:** ضعف الحوافز والمزايا المقدمة للمستثمرين والعاملين، وان المناخ الاستثماري يدل على عدم كفاية وتفعيل التشريعات والقوانين والسياسات التمويلية الجاذبة للاستثمار في غزة، وان غالبية الاستثمارات تفضل استراد المواد الخام، نتيجة ندرتها محليا.
- دراسة (**مصطفى و ابو علي، 2007**)، رسالة ماجستير بعنوان: **دور المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في تنمية الاقتصاد المصري مع الاشارة الى التجربة الصينية**، تطرق فيها الباحث الى تعريف المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، والهدف من انشائها، ودورها في التنمية الاقتصادية، مع ذكر وابرز اهم المناطق الحرة في الصين، **وتوصلت الدراسة** الى ان هناك ضعف في اداء المناطق الحرة المصرية خلال الفترة **1991-2003**.
- وعن دراسة (**المومني، 2008**)، **المتمثلة في مداخلة بعنوان : عقود الاستثمار في المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية**، تناولت كل ما يخص قانون مؤسسة المناطق الحرة، وتعديلاته والانظمة والمهام والصلاحيات وانواع العقود المبرمة ومخرجاتها، **وتوصلت الدراسة** الى ان هناك نوع من العقود تسمى العقود الصناعية، تتماثل من حيث الاجراءات ومن حيث قيمة التأمين والمدة، وتشمل هذه العقود الصناعات الجديدة غير القائمة بالمناطق محليا، والتي تعتمد على انتاج تكنولوجي حديث، ومتقدم والصناعات التي تتوفر لها المواد الاولية المحلية والاجزاء المصنعة المحلية.
- كما استهدفت دراسة (**الخيرات، 2010**) مداخلة بعنوان: **مستقبل الاستثمار في المناطق الحرة والتحديات التي تواجهها والفرص والامكانيات المتاحة لها**، تحديد ماهية المناطق الحرة العربية بأنواعهاّ، وعلاقة الاستثماري الصناعي بها، **وكانت نتائجها:** ان المناطق الصناعية الحرة فقدت جميع

امتيازاتها وتسهيلاتها، واصبحت مشابهة لمثيلاتها غير الحرة داخل بلدانها، كما انخفض العائد من الإستثمار بهذه المناطق، وان اغلب المناطق الصناعية الحرة على حافة التحول الى مناطق حرة تجارية، ولن يكون لها دور تنموي رائد.

- وكان الغرض من دراسة (**الالفي، 2011**)، **بعنوان موقف المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية،** توضيح مناخ الإستثمار في مصر، بشرح أهم المؤشرات الإقتصادية والإتفاقيات الدولية في مصر، وكذا تقديم توضيح عام للمناطق الحرة المصرية وانواعها ومزايا الإستثمار بها، **وتوصلت الدراسة** الى انه توجد بمصر 9 مناطق حرة جهزت على مساحة 13 مليون م^2، وتنقسم الى قسمين عامة وخاصة، ويمكن للمستثمر فيهما تحديد موقع المشروع الذي يقوم به، حققت نتائج باهرة في عدد المشروعات والمبالغ الاستثمارية المقامة بها، كلن نصيب الاكبر للمشاريع الخدماتية والصناعية.

ب- الدراسات السابقة خلال الفترة 2012-2023

- نجد دراسة (**ابراهيم، 2012**)، وهي رسالة ماجستير بعنوان **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالتطبيق على المناطق الحرة في مصراتة ليبيا،** هدف الباحث من خلالها الى تحديد مفهوم المناطق الحرة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي، ودور هذه المناطق بمدينة مصراتة في جذب الاستثمار في ضل العولمة، و**توصلت** الدراسة الى ان هذه المناطق تساهم في جذب الاستثمارات الى المنطقة الحرة بمصراتة.
- اما دراسة (**لبعل، 2012**)، وهي رسالة ماجستير بعنوان:**المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000-2010،** تطرق فيها الباحث الى دور المناطق الحرة العربية البينية في تنمية التجارة في الدول العربية، **وتوصلت** الى ان هذه المناطق تسهل الإجراءات وتنمح مزايا إدارية ومالية للمستثمرين في كل من الأردن وسوريا، ما شجع على الإستثمار وعزز عملية التجارة في المنطقة، وان هذه المنطقة قامت بتسهيل الإجراءات ومنحت التحفيزات للمستثمرين ما ادى الى تقليص هامش التكاليف، وتأثر هذه المنطقة بشكل ايجابي على كل القطاعات الاقتصادية المرافقة للانشطة الاستثمارية في الدولتين.
- بينما سعت دراسة (**مزريق، 2013**)، وهي مداخلة بعنوان: **دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية -تجارب مختارة-**، الى توضيح دور

واثر المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول ك(مصر والامارات العربية المتحدة)، وإسقاط الدراسة على الجزائر لإدراك مدى مساهمة هذه المناطق في إنعاش التنمية المحلية والإقليمية لهذه البلدان، **وتوصلت الدراسة** من خلال المقارنة بين تجربة مصر والإمارات والجزائر الى ان مشروعات المناطق الحرة لم تحقق الاهداف المرجوة منها في مصر مقارنة بالإمارات العربية المتحدة التي حققت ارقام جيدة في مجال إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر .

- **وجاءت دراسة (شاشوة ، 2015)، بعنوان: دور المناطق الحرة الصناعية الحرة للتصدير، في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الاردنية،** لتوضح الأهمية الإقتصادية للمناطق الحرة للتصدير في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية، كأداة اقتصادية فعالة للانتقال التدريجي والمنظم الى الاقتصاد الحر، مع إبراز اهمية المناطق الحرة عن طريق الاستعانة ببعض التجارب، خاصة التجربة الاردنية، التي حققت ديناميكية اقتصادية، بجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها، والرفع من مستوى صادراتها، و**توصلت الدراسة** الى ان المناطق الحرة ظاهرة اقتصادية عالمية بإمتياز، ومن بين الدول الناجحة في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، هي الدول التي استعانة بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير .
- **اما دراسة (بعباشة، بن قدور، و صغور، 2016)**، مقال بعنوان **المناطق الصناعية الحرة للتصدير ودورها في التنمية الاقتصادية،** تطرق فيه الباحثون الى اثر (مزايا وسلبيات) المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية، مع ذكر وتبيان وضع هذه المناطق في الجزائر، وتوصلت الى ان المناطق الصناعية الحرة تحتاج عدة مقومات من اجل ضمان نجاحها، تختلف عن باقي المناطق الحرة، وانها تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، بإستحداث فرص العمل ورفع تركمات العملة الصعبة وزيادة حجم الصادرات.
- **وقام (تراراي و ميزوري، 2016)، في** مقالهما بعنوان: **اختبار التفاعل الديناميكي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة قياسية بإستخدام التكامل المتزامن، مع استخلاص دروس للاقتصاد الجزايري،** بإجراء اختبار لعلاقة التكامل المشترك بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات خلال الفترة (1990-2013)، **وتوصلت** إلى انه توجود علاقة توازن وتكامل طويلة الأجل بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة السياسة الحكيمة

للحكومة الاماراتية الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تشجيع التجارة الحرة، وقد تم تأسيس 36 منطقة حرة تتوزع في كل الامارات ال7، وتشمل العديد من القطاعات،كما ان هذه المناطق الحرة تساعد في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتطوير اقتصاد الدول.

- **وتقصى (شلالي و عميرة، 2016)، في مداخلته المعنونة ب :المناطق الحرة الصناعية للتصدير – التجربة الماليزية**، تبيان مدى اثر المناطق الحرة الصناعية للتصدير على تنويع الصادرات، وجذب الاستثمارات، خصوصا في الاقتصاد الماليزي، **وكانت نتائج الدراسة كمايلي**: ان القوانين و الاجراءات التي وقعتها ماليزيا (بإقامة مناطق حرة صناعية للتصدير)، لها اثر كبير في تشجيع الاستثمار الاجنبي حيث احتل اقتصادها المرتبة 18 عالميا، وان التجربة الماليزية رائدة وجديرة بالتحليل والتأمل ويمكن للجزائر الاستفادة منها.
- **بينما هدفت دراسة (خوميجة ، 2016)**، بعنوان **التجربة الاماراتية في مجال المناطق الحرة**، الى ابراز مكانة الامارات العربية الرائدة في المناطق الحرة على المستوى الدول العربية، واظهار دورها كوجهة استثمارية مرغوبة، **وتوصلت الدراسة** الى ان انشاء المناطق الحرة يتطلب توفر مجموعة من المقومات الاقتصادية، السياسية والبيئة والاجتماعية، وان منطقة جبل علي (جافزا)، تعد اول منطقة حرة في الامارات وحاليا هناك 38 منطقة بها، وان هذه المناطق تمنح العديد من الامتيازات (بخصوص الملكية، تحويل الارباح، الامور الجمركية والضريبية...الخ) من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية.
- **ودرس الباحث (القرشي، 2017)، في مقال بعنوان: المناطق الصناعية ودورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشكلات التي واجهتها (مع الاشارة الى تجارب بعض الدول)**، تأثير المناطق الصناعية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وخلق بيئة استثمارية ملائمة، بالاضافة الى تحليل المعوقات والمشاكل التي واجهت عملية انشاء هذه المناطق، وقد **بينت نتائج** الدراسة ان الدعم الحكومي بكل اشكاله وصيغه اهم عامل ساعد في نجاح المناطق الصناعية، وان هذه المناطق رافقت وجودها بعض الظواهر السلبية، التي يجب تجاوزها عن طريق تقديم برامج ملاءمة وفعالة تكون مصممة بشكل جيد.
- بينما دراسة (**لوكال و مجاني، 2017**)، بعنوان **المناطق الحرة في الجزائر على تجربة مصر والاردن**، فتطرق فيها الى ماهية المناطق الحرة ودورها الاقتصادي، مع تقدم توضيح لكل الامتيازات و التسهيلات المقدمة فيها، بغرض جذب الاستثمار الأجنبي، وقد **توصلت** الدراسة الى ان هذه المناطق

تابعة للدولة، انشأت بغرض جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تقدم فيها عديد الامتيازات والتسهيلات، وقد لاقت هذه المناطق نجاحا كبيرا في تحقيق الأهداف المنوطة بها، و هذا ما أثبتته التجارب الدولية في المجال على غرار مصر و الأردن، اللتين كانتا من بين الدول العربية السباقة لاحتضان هذا النموذج، أما تجربة الجزائر في هذا المجال فقد باءت بالفشل نظرا لعدم اجتذابها للمستثمرين، وبهذا فالجزائر مطالبة بإعادة إطلاق هذه التجربة، على أسس أمتن من السابق.

- دراسة (**ميزوري و بن عبد الله، 2017**)، **وهي مداخلة بعنوان دور المناطق الحرة للتصدير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: منطقة جبل علي الحرة بالامارات نموذجا: دروس للاقتصاد الجزائري،** فلجأ فيها الى تفسير واقع تعامل الإمارات العربية مع موضوع المناطق الحرة (خاصة منطقة جبل علي)، بإعتبارها إستراتيجية لجذب الإستثمار الإجنبي المباشر، **وتوصلت** الدراسة الى ان المناطق تنشأ بهدف توفير هياكل اساسية فعالة للقضاء على البروقراطية، وهذا لجذب المستثمرين الاجانب، وان دولة الامارات حققت نتائج جيدة في هذا المجال، ساعدها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والقضاء على النسبة المرتفعة للبطالة، مع دخول التكنولوجيا، وقد شدد الباحث بتوصياته للدولة الجزائرية من اجل الاستفادة من هذه التجربة، وتحسين التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار .
- اما (**خروف و ثوامرية ، 2017**)، في مداخلته بعنوان **المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر،** التي هدفت لتوضيح المفاهيم الاساسية المتعلقة بالمناطق الحرة والمناطق الصناعية الحرة للتصدير، وكذا الاستثمار الاجنبي المباشر، وذكر الدور الذي تلعبه هذه المناطق في الاقتصاد ككل، وفي استقطاب رأس المال الاجنبي الى البلدان المضيفة، **وتوصلت** النتائج الى انه للمناطق الحرة اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني من جميع الجوانب وخاصة في استقطاب رؤوس الاموال اللازمة، والتي تعتبر الركيزة الاساسية التي بالاقتصاد الى الامام .
- وتطرق (**طويل و فريوة ، 2018**)، في مقال بعنوان: **اهمية عوامل نجاح المناطق الصناعية و الحرة في تنمية الصادرات "دراسة بعض تجارب عربية ودولية متعددة"**، الى تنافسية الدول في جذب الاستثمارات، من اجل تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، والسير نحو مواكبة الدول المتطورة، بالاعتماد على المناطق الصناعية والحرة، **وتوصلت** الى وجود تنوع في عومل نجاح المناطق الصناعية والحرة، وان اهمييتها تتفاوت من منطقة الى اخرى، ومن نشاط وفترة الى اخرى، لكنها تحتل صدارة اساليب جذب

وتوطين الاستثمارات واحد اولويات السياسة الاقتصادية، وجوهر للتنمية الاقتصادية في عديد الدول التي استطاعت ان توجه الاستثمار الاجنبي اليها بواسطة هذه المناطق.

- دراسة (**مقاتل و مامين، 2018**)، وهو مقال بعنوان **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار**، تطرق فيها الباحثين الى الوسائل القانونية لضمان الاستثمار سواء الاجنبي او المحلي بالمناطق الحرة، وتوصلت الدراسة الى انه لايوجد تعريف محدد للمناطق الحرة رغم تشابه اهدافها، والغاية المرجوة منها وتعدد انواعها بحسب النشاط الممارس فيها او المقامة من شأنه، ولا يوجد نموذج متكامل عالميا يمكن تعميمه على كافة دول العالم، كما ان هذه المناطق في كل من الامارات والمغرب لم تحقق ما هو مرجوا منها، كما قدمت الدراسة جملة من الاقتراحات للاقتصاد الجزائري.
- وحاول (**باعمر و فتوح، 2019**)، وفي مقالهما بعنوان **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطة عمان(دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة)**، معرفة دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في عمان، بإستخدام منهج وصفي تحليل، **وتوصلت الدراسة** الى ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية بين المناطق الحرة والتنمية الاقتصادية ،وبين القوانين والاعفاءات المقدمة في هذه المناطق والتنمية الاقتصادية.
- اما في رسالة الماجستير بعنوان: **مدى فاعلية السياسات التسويقية في المناطق الحرة والتنموية في جذب الاستثمار:دراسة تطبيقية على المناطق الحرة في الاردن**، فقد تطرق فيها (**سلامة محمد، 2019**)، الى مدى فعالية السياسات التسويقية المتبعة في المناطق الحرة الاردنية بجذب الاستثمار، من خلال تجميع عدد من الشركات القائمة في المناطق الحرة ،وتوصلت الدراسة الى ان السياسات التسويقية التي تتبعها الادارة العليا بالمناطق الحرة ،ترتبط ارتباطا قوي ولها اثر كبير بجذب الاستثمار، من خلال ماتقدمه من الامتيازات والحوافز والتسهيلات،كما توصلت الى ان هناك اثر ايجابي للظروف الاقتصادية يؤثر على العلاقة ما بين التوجه التسويقي عموما وجذب الاستثمار للمناطق الحرة في الاردن.
- دراسة (**بن علال ، شعنبي، و بورداش، 2019**)، مقال بعنوان: **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، هدفت الدراسة الى تفسير المناطق الحرة الجزائرية من جهة، ومن جهة اخرى معرفة الاسباب الحقيقية وراء الغاء المنطقة الحرة بلارة جيجل، وتوصلت الدراسة الى انه يمكن تكون الاداة الفعالة لتدارك التنمية الاقتصادية، والمساهمة في سلاسل القيم العالمية،

والانتقال للإقتصاد السوق بسلاسة، بمد جسور رأس مال للاستفادة من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة،وان التجربة الجزائرية باءت بالفشل حيث لم تجذب اي مستثمرين اليها .

- **دراسة (عايدة حنا، 2020)، مقال بعنوان: المناطق الاقتصادية الخاصة وقدرتها على جذب الاستثمارات،** قام الباحث بتقييم المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة على ضوء اهداف انشائها، وتوضيح الضمانات والحوافز اوالاعفاءات المقدمة فيها، وتوصلت الدراسة الى ان المناطق الاقتصادية الحرة فعالة عالميا في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، عند استغلالها للمواقع الجغرافية المتميزة الذي يساهم في التفاعل بين هذه المناطق والمناطق الاخرى في البلد، وهو مايساهم في زيادة الانتاجية.
- **دراسة (قادري، 2020)، مقال بعنوان تجربة اقامة المناطق الحرة كأحد سبل للتنمية في الاقتصاديات النامية – دراسة تجارب دولية –،** سلط فيها الباحث الضوء على اهمية المناطق الحرة في استقطاب الاستثمارات وخاصة الاجنبية منها، وتوصلت الدراسة الى ان مجموعة الحوافز المقدمة (جبائية، ضريبية، جمركية) في هذه المناطق من ابرز العوامل التي تساعم في الانعاش الاستثمار في الدول المضيفة (نامية ،متقدمة).
- وجاءت دراسة (**مداحي و اوسرير، 2020**)، **بعنوان :اشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا،** من اجل معرفة مدى امكانية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير، وواقع ذلك في المنطقة الحرة في الجزائر، وهدفت الى البحث الى تبيان اهمية المناطق الحرة في العالم، واشكالية تفعيل دور هذه المناطق في الاقتصاد الدولي، **وقد توصلت الدراسة** الى ان هناك عديد الصور للمناطق الحرة، وان الاتجاه الحالي هو اقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة وخاصة في الدول النامية، يتوقف نجاح هذه المناطق في المساهمة في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد تم ادراج المناطق الحرة بلارة من اولويات البرامج الاقتصادية في الجزائر نتيجة مساهمتها في تحقيق مجموهة من الاهداف.
- **اما (العماري، 2020)، ففي مقال بعنون: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات،** منشور بجملة **المنارة للدراسات القانونية والادارية،** تطرق الى تحديد دور المناطق الحرة في جذب وتشجيع الاستثمار في الدولة المضيفة، **وتوصل** الى ان المناخ المطلوب للاستثمار برتبط بعديد الظروف المحيطة بالعملية

الاقتصادية في الدولة عموما، وفي المناطق الحرة خصوصا، وهي بدورها تؤدي الى قيام اثر تبادلي ايجابي وسلبي على انشاء هذه الاخيرة.

- وتطرق (**شنوف، شيحة ، و عباسي، 2020**)، في مقال بعنوان **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر –التجربة الاماراتية انموذجا–**، الى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، واستعراض تجربة المناطق الحرة في الامارات، **وتوصل** الى ان مناخ الاستثمار في الجزائر مقبول، وتجاوز القيم المتوسطة نتيجة توفر الامكانيات الطبيعية والبشرية، وان المناطق الحرة في الامارات حققت تطور في حجم الاستثمارات، يمكن للجزائر ان تحققها نتيجة توفر عديد المقومات الداخلية .
- **دراسة** (نصر و يونس، 2021)، مقال بعنوان :**الاحكام الناظمة للمناطق الحرة في سورية ودورها كأداة لجذب الاستثمار الاجنبي**، تطرق فيها الباحث الى مفهوم المناطق الحرة في سورية وضوابط الاستثمار فيها، ودراسة القوانين الناظمة للمناطق الحرة السورية في جذب الاستثمارات الاجنبية، وتوصلت الدراسة بعد التذكير بمميزات المناطق الحرة السورية والمخطط لاحداثها، وان هذه المناطق تركز في انشطتها على السلع بشكل رئيسي، وان اسلوب ادارتها اسلوم حكومي بروقراطي، مع معاناتها من عدم اكتمال البنية التحتية، ووجود قيود امامها وان التراجع في القطاع الصناعي خلال الحرب .
- **دراسة (زيتوني و بديار، 2021)، مقال بعنوان اثر النمو والاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الامارات خلال الفترة (2000–2019) بإستخدام نموذج ARDL**، تطرق فيها الباحثان الى البحث في اثر النمو والاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الامارات، بإستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2019، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع صادرات المناطق الحرة والمتغيرات المستقلة، وان للاستثمار الاجنبي المباشر اثر ايجابي على صادرات المناطق الحرة في المدى الطويل، وهناك اثر سلبي بين النمو والصادرات المناطق الحرة.
- **دراسة (الحايس و عبد الحليم، 2022)**، مقال بعنوان **المناطق الاقتصادية الخاصة: المفهوم والتجارب**، تطرق فيها الباحثان الى عرض وتحليل المناطق الاقتصادية الخاصة بإعتبارها آلية تنموية فعالة في جميع دول العالم، بالاضافة الى توضيح انواعها وتطورها التاريخي، وكذا ذكر بعض التجارب الناجحة لها، وتوصلت الدراسة الى ان هذه المناطق شاملة للعديد من الانشطة الاقتصادية، تساهم في تحفيز

التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال قدرتها على جذب عوامل الانتاج بما فيها (الاستثمار الاجنبي الاجنبيي)، وتقوم بتوفير التكامل الاقتصادي المحلي والعالمي، كما تعزز الارتقاء الصناعي ونقل التكنولوجياوالابتكار،وتساهم في تحقيق التوازن بين التنمية الصناعية والتنمية الاجتماعية، الحضرية.

- **دراسة (البديري و الزركاني، 2022)، بعنوان تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد العراقي للفترة (2003–2017)**، تهدف الى بيان دور الاستثمار الاجنبي المباشر في قيام الاقتصادات، وما يساير ذلك من ارتباط بالمتغيرات الاقتصادية، **وتوصلت** الدراسة الى وجود عدة متغيرات اقتصادية لها دور كبير في جذب الاستثمار الاجنبي منها (مؤشر الناتج المحلي الاجمالي، واستقرار اسعار الصرف مقابل العملات الاجنبية، وتخفيض معدلات التضخم، وزيادة حجم الطاقات الانتاجية لارتباطه بمعلات النمو الاقتصادي).
- **دراسة (سي علي، 2023)**، مقال بعنوان **اعادة احياء المناطق الحرة في الجزائر: الدروس المستفادة من تجربة "بلارة "**، تطرق فيها الباحث الى معرفة التجربة الجزائرية مع المناطق الحرة واسباب تعثرها، مع محاولة البناء على تلك التجربة لانطلاقة صحيحة لاعادة بناء المنطقة الحرة، **وتوصلت** الدراسة الى كل مقومات النجاح متوفرة هذه المرة من (استقرار الاوضاع في البلد، توفر المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الجغرافية ،بالاضافة الى الامتيازات والمنح الجبائية والجمركية)، ستساعد في استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتنشط المبادلات الدولية .
- **دراسة (نعمة و نجم ، 2023)، مقال بعنوان المناطق الحرة وجاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر/ تجربة المملكة الاردنية الهاشمية**، تطرق فيها الباحثتين الى مناقشة الاطر التشريعية والقانونية، والمتطلبات التنظيمية في المناطق الحرة، ومناقشة مساهمة هذه المناطق في جذب الاستثمارات الاجنبية والوطنية، وكأداة استقطاب للموارد البشرية، وتحجيم البطالة والتركيز على حالة الاردن كنموذج، **وتوصلت** الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة العامة ساهم في تنشيط كل عمليات الاستيراد والتصدير، وان هناك علاقة ترابطية بيبه وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى (كاالجمارك، والنقل والتأمين، والبنوك)، وهذا يبين دور هذه المناطق في التنمية الاقتصادية،كما ساهمت هذه المناطق في الاردن على توفير فرص عمل في كافة الانشطة الاقتصادية، والتقليل من البطالة.

- **دراسة (غربي و مصطفاوي، 2023)، مقال بعنوان: المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر،** تطرق فيها الباحثان الى تسليط الضوء على المناطق الحرة كشكل من اشكال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال التسهيلات والاجراءات، والمزايا الادارية والقانونية والمالية للمستثمرين الاجانب من اجل تشجيعهم على الاستثمار وتعزيز التجارة الدولية، **وتوصلت** الدراسة الى ان المناطق الحرة تساهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمر الاجنبي، حيث تساهم في تنمية وتطوير المناطق المقامة فيها، وتعمل على اعداد يد عاملة وتأهيلها وانتقال سلس للتكنولوجيا .
- **دراسة (مهجة ، نبيل، و رياض، 2023)، مقال بعنوان الاطر والسياسيات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية،** تطرق فيها الباحثون الى مفاهيم وانواع المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، بالاضافة الى الاطار القانوني والتشريعي، وعرض وتحليل اداء هذه المناطق على الخريطة الاقتصادية، **وتوصلت** الدراسة الى ان وجود علاقة بين الحوكمة (نجاح المناطق الاقتصادية الحرة)، والاستثمار بالحوافز المالية والاعفاءات الضريبية التي تقدم، وان اقامة العديد من انماط المناطق الاقتصادية الخاصة ساهم في تعزيز المشروعات، وجذب الاستثمارات ورؤوس الاموال الى مصر.

- **الدراسات السابقة باللغة الاجنبية :**

أ- الدراسات مابين 2000-2011

- **تطرق (Blomstrom & Kokko, 2001)** ، في مقاله بعنوان: **Foreign direct investment and spillovers of technology،** الى معرفة لارتباط قائم بين النقل الدولي للتكنولوجية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث **توصلت الدراسة** الى ان الاستثمار في المناطق الاقتصادية الحرة لا يستقطب نفس المستوى التكنولوجي،التي يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي، وهذا بسبب نقل النقل العمودي والأفقي للتكنولوجية في البلد المضيف، وان عملية الانتاج تقترن بنوع معين من السلع المنخفضة المهارات في مناطق تجهيز الصادرات والذي لا يترك مجالا كبير النشر للتكنولوجيا.

- **دراسة (Ricardo, Julio, & Gilbero, 2005)، بعنوان Cost-Benefit Analysis of the Free Trade Zone System: The Impact of Foreign Dirrect Investment in Costa Rica،** تطرق فيها الباحثون الى اعتماد منهج مختلف في التعامل مع دور آليات جذب الاستثمار وتشجيعه

لتحقيق التنمية، عن طريق تحليل التكلفة والعائد المتوقع من هذه المناطق، مع توضيح كيفية نجاحها في كوستاريكا في تسهيل توجيه الاستثمار الاجنبي نحو العمليات ذات المهارات العالية التي توفر فرص العمل وتزيد الانتاجية، وتحقق اعلى الاجور، **وتوصلت الدراسة** الى ان عدد قليل من الدول فقط نجحت مناطقها الحرة في تعزيز الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والموردين المحليين، وان فوائد هذه المناطق تمتد الى الباقي الاقتصاد، وتقدم الدراسة الحلول الواجب اتباعها لتطوير هذه المناطق من اجل تعزيز التنمية في الاقتصادات خاصة النامية.

- **دراسة (Sadni & Blanco, 2007)** ، مقال بعنوان: **A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones in World Trade : the Case of Mexico. Brighton**، حاولت إثبات أن للمناطق الحرة الخاصة أهمية كبيرة في التوظيف بدولة المكسيك، **وتوصلت** إلى أن المناطق الحرة وفرت مناصب عمل كبيرة للعمالة الماهرة، بارتفاع من 6% بالمائة سنة 1988 إلى 9 % سنة 1989، هو ما قلل من المشاكل الداخلية في المكسيك.

- **دراسة(Buzenot, 2010)** ، اطروحة بعنوان **Industrialisation zones franches et développement socio-spatial dans les espaces insulaires, le cas des iles de caraibe et de l'ile Maurice**، وقد اهتم الباحث بالتوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في جزر الكاريبي وجزيرة موريس ودومنيكان، ومدى مساهمة هذه المناطق في إيجاد حلول للتنمية المحلية لمواجهة العولمة الاقتصادية، عن طريق التصنيع (سياسات التصنيع، انواع الصناعات، شروط التأسيس)، **وتوصلت الدراسة** إلى أن للمناطق الحرة دور الفعال في تكوين ونمو الناتج الداخلي الخام للدول محل الدراسة، كما ساهمت في خلق مناصب شغل، والحد من هشاشة النظام الاقتصادي .

ب- الدراسات السابقة ما بين 2012-2023

- **دراسة (Aggarwal, 2012)، مقال بعنوان Social and Economic Impact of SEZs in India** ، تطرق فيه الباحث الى العدد المتزايد من البلدان التي قامت بإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة كأداة استراتيجية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، **وتوصلت الدراسة** الى ان البلدان النامية حققت نتائج متباينة في هذا الشأن، وان نسب الاستثمار الاجنبي الوارد لهذه المناطق تطور بنسب متفاوتة.

- **دراسة (Wng, 2013)، مقال بعنوان The Economic Impact of Special Economic Zones : Evidence From Chinese Municipalities**، تطرق فيها الباحث الى تقييم تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة في عدة مناطق في الصين، بالاعتماد على عديد البيانات الفريدة من نوعها، ومقارنتها بالتغيرات فيما بينها، **وتوصلت الدراسة** الى ان برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين قد زاد من الاستثمار بشقيه الاجنبي والمزاحمة القائمة مع المحلي، وان هذه المناطق تحقق اقتصادات التكتل وتولد ارتفاع الاجور، وبالتالي رفع مستوى المعيشة، وانه كلما زاد انشاء هذه المناطق في نفس البلد تكون لاحقا الفوائد اقل.

- **دراسة (Ricardo, Juan , & Miguel , 2016)** ، عبارة عن ورقة عمل بعنوان: **Special Economic Zones in Panama: Technology Spillovers from a Labor Market Perspective**، هدفت إلى تحليل وتقييم المناطق الاقتصادية الخاصة في دولة بنما، وكانت النتائج **المتوصل اليها** كمايلي: أن للمناطق الاقتصادية الخاصة دور مهم في النمو الاقتصادي الذي تحققه دولة بنما، وان المناطق الاقتصادية الخاصة فيها اجتذبت العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال الاستفادة من بيئة الأعمال الملائمة التي توفر تكاليف منخفضة في المعاملات، وتوفير عديد فرص العمل المستقرة بالأجور مرتفعة، وزادت من نسبة الانتاجية، كما ساهمت في جذب مهارات جديدة ومعرفة أكثر تعقيدا لا يمكن العثور عليها في الاقتصاد المحلي، ونجد أيضا أن المناطق الاقتصادية الخاصة قد عززت تدفقات المهاجرين ذوي المهارات العالية، ماقد يولدوا آثارا إيجابية حول الانتاجية في بنما .

- دراسة **(Sanda & Ivo, 2016) ، مقال بعنوان: Social Partner Involvement in Latvia Special Economic Zones**، قام الباحث بإجراء تحليل شامل لإمكانات التكتل في دولة لاتفيا عبر مناطقها الاقتصادية الخاصة، من اجل تحديد دور المناطق الحرة في جذب المستثمرين الاجانب وادماجهم في الاقتصاد المحلي، حيث اعتمد البحث على نتائج الدراسة التي أجريت بين 27 رابطة أعمال مع عدد الأعضاء مجتمعين لأكثر من ألف شركة، تعمل في 12 مجالًا واسعًا، **وتوصلت الدراسة** من خلال البيانات المتوفرة أن هناك درجة منخفضة للغاية من المشاركة في المناطق الاقتصادية الخاصة من قبل مختلف الشركاء الاجتماعيين، وان طريقة عمل المناطق الاقتصادية الخاصة في دولة لاتيفيا تزعزع وأدى إلى ضياع الكثير من الفرص من الجانبين.

- **دراسة (Chakraborty, Gundimeda, & Kathuria, 2017)، بعنوان Have the Special Economic Zones Suceeded in Attracting FDI ?-Analysis for india، تطرق فيها الباحثون الى** التحقق من دور سياسات المناطق الاقتصادية الخاصة في التأثير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بين الولايات الهندية، بإستخدام تقنيات البيانات الجماعية في 16 ولاية في الفترة 2001-2014، **وتوصلت الدراسة** بعد توضيح هدف الهند من اقامة هذه المناطق وهو السعي وراء ضخ الامل في زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، ودعم النمو الاقتصادي السريع، وتوفير البنيحة التحتية وتوفير فرص العمل، وتشجيع الصادرات وزيادة احتياطات النقد الاحنبي، الى ان سن سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة في الهند قد ادى الى تحفيز المزيد من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .
- دراسة **(Hassan, 2018)**، مقال بعنوان **FDI Oriented Expodts And Role Free Industrial Zones in Malaysia**، تطرق فيه الباحث الى اهمية الاستثمار في عملية التنمية، ودوره في خلق روابط مع العالم الخارجي، وعن الطرق المختلفة والتدابير والسياسات المنتهجة لإستيعاب وجذب الاجانب من خلال (مناطق تجهيز الصادرات، المناطق الحرة الصناعية) في ماليزيا، **وتوصلت الدراسة** من خلال استخدامها لنموذج الانحدار الذاتي المتجه الى ان هناك روابط ايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر داخل المناطق الاستثمارية الماليزية، وانه بدون سياسة داعمة من الحكومة على اوسع نطاق لن تحقق هذه المناطق ماهو منوط بها .
- **دراسة (Roberts, 2019)، مقال بعنوان Foreign Direct Investment in Kigali's Special Economic Zone and its Impact on Rwanda's Economic Reconstruction**، وضح فيه الباحث رؤية دولة روندا التنموية لسنة 2020، والتي تهدف الى وضع جملة من الركائز الاستراتيجية، التي تجعل منها دولة متوسطة الدخل، ومنها انشاء منطقة كيجالي الاقتصادية الحرة كنوع من هذه الركائز، **حيت توصلت الدراسة** بعد توضيح للوضع الاقتصادي في روندا في مرحلة مابعد الصراع، وشرح دور الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة الاقتصادية الخاصة، وعن طريق الزيارة الميدانية ولقاءات مع اطاراتها الى ان المنطقة الاقتصادية الخاصة قدمت مساهمة متواضعة (غير كبير) في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى روندا.

- **دراسة (Bost, 2019)، مقال بعنوان Special Economic Zones: Methodological issues and Definition**، تطرق فيها الباحث الى توضيح تسهيل تحديد الانواع المختلفة للمناطق الحرة الخاصة والفرق بينها وبين المناطق الحرة بعد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019، **وتوصلت الدراسة** الى ان ظهور مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة وتفسير معناه، حد بدرجة كبيرة من الغموض الذي كان يسود مصطلح المناطق الحرة، وان هذه المناطق ترتبط عموما بالقواعد التنظيمية المتساهلة والمعايير المشكوك فيها، حتى تقدم اثارا اكثر ايجابية، وعلى البلدان الاقل نموا ان تتفق على استخدام المصطلحات المشتركة من اجل الاختيار الامثل لنوع المناطق التي تنشأ.
- **دراسة (Rajneesh & James, 2019)، مقال بعنوان Using Special Economic Zones to facilitate Development:Policy Implications**، تطرق فيه الباحثين الى سياق ظهور المناطق الاقتصادية الخاصة، وتطورها، ومسارات السياسات المرتبطة بها والتي تدعمها، **وتوصلت الدراسة** الى ان المناطق جيدة التصميم سوف تتطور مع المزايا النسبية المتغيرة ومستوى التنمية، وان محددات نجاح او فشل هذه المناطق يكمن في المدى الذي تصل اليه فوائدها خارج محيطها او مساحتها الجغرافية .
- **دراسة (Tien & Nguyen , 2020)، مقال بعنوان Assessment of Industrial Cluster Policies in Viet Nam: The Role of Special Economic Zones in Attracting Foreign Direct Investment**، تطرق فيه الباحثان الى دور السياسات الصناعية الاقليمية (المناطق الاقتصادية الخاصة) في جذب الاستثمار الاجنبي الى البلدان النامية بصفة عامة ودولة الفيتنام بشكل خاص، مع تقديم ادلة علمية لذلك، **وتوصلت الدراسة** الى ان هناك علاقة سببية ايجابية بين سياسات تقسيم المناطق وجذب الاستثمار الاجنبي على مستوى المناطق في الفيتنام خلال الفترة 2011-2015.
- **دراسة (Song, Deng , LIU, & Peng , 2020)، مقال بعنوان: Effects of Special Economic Zones on FDI in Emerging Economic : Does Institutional Quality Matter ?**، تطرق فيها الباحثون الى دور الاسواق الناشئة في تحسين الجودة المؤسسية في المناطق الاقتصادية الخاصة، ودور هذه الاخير في جذب الاستثمار للاقتصاد الصيني، **وتوصلت الدراسة** من خلال تحليل بيانات عدة مناطق اقتصادية خاصة في الفترة مابين 1998-2018 في الصين، الى ان انشاء المناطق الاقتصادية يعزز بشكل كبير دخول الاجانب، كما ان تحسين جودة المؤسسية للمناطق الاقتصادية الخاصة يعد ألية رئيسية في تحديد موقع الاستثمار الاجنبي، وهذا عن طريق تدخل الحكومة في فرض سياسات معينة.

- **دراسة (Herzog & Weberruß, 2020) مقال بعنوان : Impact of Special Economic Zones to FDI in India**، تطرقت الى مساهمة المناطق الاقتصادية الخاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند، ومحاولة أثبات العلاقة التبادلية بينهما، **تشير نتائجها** إلى أن أداء المناطق الاقتصادية الخاصة في الهند ذو دلالة احصائية ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، بالنظر إلى العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر الهندي، كما تؤكد النتائج التجريبية أن المناطق الاقتصادية الخاصة تجتذب إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الاقتصادات المفتوحة ذات التضخم المستقر تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الاقتصادات الصغيرة والمغلقة.
- **دراسة (Progunova & Masalypin, 2020)، مقال بعنوان: the role of special economic zones in attracting foreign direct investment to devloping economies**، تطرق فيه الباحثان الى امكانية الدول النامية في الاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بإعتباره مصدرا مهم من مصادر النمو الاقتصادي في اوقات الانكماش، عن طريق استخدام امثلة وتجارب من مناطق جغرافية مختلفة، **وتوصلت الدراسة** الى ان اكثر من ثلثي هذه المناطق تلعب دور حيوي مهم في تحريك الاقتصاد العالمي، حيث تمر عبرها اكثر من 30% من التجارة العالمية، وتؤثر في رخاء ورفاهية الشعوب، وهذه المناطق تختلف فيما بينها ولها عدة انواع، وساعدت في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لاراضيها، وتعد المناطق الاقتصادية الخاصة المنشأة في المناطق النامية وخاصة الاسيوية رائدة في هذه المجال .
- **دراسة (Dubinina, 2021)، رسالة ماجستير بعنوان Impact of Special Economic Zones on the Domestic Market: Evidence form Russia**، تطرق فيها الباحث الى مفهوم المنطقة الإقتصادية الخاصة، ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو العمالة ودعم الاصلاحات الاقتصادية الجديدة، **وتوصلت الدراسة** الى ان المناطق الاقتصادية الخاصة واسعة النطاق التي نفذتها روسيا سنة 2005، اداة مهمة لجذب الاستثمار الاجنبي على المستوى الاقليمي، ويتم استخدامها في الصين والهند وبولندا والدول الافريقية ودول اخرى، وبحلول 2020 تم انشاء 27 منطقة اقتصادية خاصة في 18 منطقة روسية بتخصصات مختلفة (17) منها صناعية، وتشير نتائج الدراسة الى وجود تأثير ايجابي هام لسياسة هذه المناطق في روسيا على ايرادات الشركات، وتوفير عديد مناصب العمل.

- **دراسة (Therith, 2022)، مقال بعنوان Effect of Investment Promotion through the Special Economic Zone Mechanism on the Distribution of FDI in Combodia**، تطرق فيها الباحث الى تأثير الية المناطق الاقتصادية الخاصة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة كمبوديا، من خلال دراسة ل19 مقاطعة في كامبوديا خلال الفترة 2015-2019، **وتوصلت الدراسة** الى ان هذه المناطق ذات تأثير ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر بإختلاف انواعه في جميع انحاء العالم، وان هذه المناطق يمكنها جذب المزيد من الاستثمارات مقارنة بالمناطق التي لا تتوفر فيها مناطق اقتصادية خاصة، كما يمكن لبعض المتغيرات الاخرى ك(الانفاق الحكومي، عدد العلاقات العامة، الموانئ البحرية، البوابات الدولية...) ان تؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في كامبوديا.

- **النتائج المستخلصة والفجوة البحثية**

أ- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

لقد هدف الباحث من إستعراضه لعدد من الدراسات السابقة في موضوع دور المناطق الحرة (سواء الصناعية او اي نوع اخر) في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، الى بيان المنهج المتبع في كل دراسة، اضافة الى التعرف على طريقة عرض الدراسات والنتائج المتحصل عليها، حيث يتفق الباحث مع بعض هذه الدراسات و يختلف اخرى، وقد إستفاد الباحث كثيرا من تناوله لتلك الدراسات، خاصة في تحديد التجارب الدولية الناجحة في الميدان، وكذا في اختيار للنموذج القياسي المناسب.

ب- الفجوة البحثية :

لتوضيح ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

* على الرغم من تناول موضوع المناطق الحرة من قبل عدد كبير من الباحثين والمؤلفين، لم تبرز أي محاولة لتوضيح مقومات نجاح المناطق الصناعية الحرة كنوع منفصل بذاته، و لا لتفسير دور هذا النوع (المناطق الصناعية الحرة) في توفير المناخ او المتطلبات المساعدة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، محاولة جادة تتطرق للموضوع او حتى استشراف من قبل، او انه لم يتم تناوله بالبحث بشكل كبير، وهذه الدراسة تكون أول عمل يتطرق الى نوع واحد من أنواع المناطق الحرة، وهو النوع الأكثر أهمية وإستعمالا في العالم (التصنيع)، إضافة الى الإختلاف في نوعية التجارب المتطرق اليها وعددها عن الدراسات السابقة.

*كما ان هذه الدراسة تتميز من حيث المنهج المستخدم من الباحث، الإضافة الى المنهج الوصفي التحليلي، استخدام النموذج القياسي القائم على تحليل مجموعة من البيانات، حيث تم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية، وتختلف عن الدراسات الأجنبية السابقة في اتخاذها للدراسة التطبيقية على تجارب بعض الدول الناجحة في مجال المناطق الصناعية الحرة، لتحليل وتقدير دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، بالإضافة الى التحيين في تواريخ الدراسة بالبدء سنة 1992 الى غاية 2022، اخر سنة لتوفر البيانات.

* تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تتزايد فيه المطالب بتطوير القطاع الصناعي، الذي تعاني منه عديد الدول وخاصة الجزائر، ونتائج هذه الدراسة تطبيقية يمكن استخدامها كبيان إسترشادي .

*كما لا ننسى طريقة الاستعراض والكتابة التي تميز هذه الدراسة، والتي تعتمد على IMRAD وهي احدث تقنيات التحرير، والاسلوب الاكثر شهرة و الطريقة الاكثر استعمالا في العالم.

ملخص الفصل:

تكمن اهمية الدراسة الحالية في التركيز على جانب مهم من جوانب جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهو المناطق الصناعية الحرة، والدور الذي يمكن ان تحققه في إستقطاب اكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول التي تنشأها او الأراضي المقامة بها، وهذا ما تم التطرق اليه في المقدمة.

وفي ظل اقبال العديد من الدول على انشاء مثل هذا المناطق بالرغم من تنوعها الذي وصل الى اكثر من اربع انواع، استعرض الباحث مشكلة الدراسة، والفرضيات، واهمية الدراسة واهدافها، ومنهجية ومحددات الدراسة. وفي نهاية الفصل تم استعراض عدة دراسات سابقة، تناولت اهداف انشاء المناطق الصناعية الحرة ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وسنحاول في الفصل الثاني تقديم توضيح للمفاهيم الاساسية لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الصناعية الحرة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للمتغيرات الدراسة

(الإستثمار الأجنبي المباشر، والمناطق الصناعية الحرة)

1. تمهيد:

للإستثمار دور مهمة في أي اقتصاد، اذ يعتبر مكون من مكونات للإنفاق الكلي، ويقود إلى تجميع رأس المال، وتعزيز إمكانيات الإنتاج، ويعزز التنمية الاقتصادية على المدى البعيد، وبهذا يلعب دورا مزدوجا، يؤثر في المخرجات على المدى القصير من خلال تأثيره على مجمل الطلب، ويؤثر على نمو المخرجات على المدى الطويل من خلال تأثيره على تكون الرساميل وإمكانيات الإنتاج وعلى مجمل العرض. (**نوردهاوس و ساملويلسون، 2006، صفحة 466**)، ونظرا لفوائد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، تتزايد الحاجة الى استقطابه وقد استعملت العديد من الدول، المناطق الصناعية الحرة كألية لجذبه .

2. الاطار المفاهيمي

من خلال ماسبق سنتعرض في هذا الفصل بالتحليل والمناقشة لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال (أنواعه، ومحدداته والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه، عيوبه، الأثار السلبية، والإيجابية له)، ومفهوم المناطق الصناعية الحرة وكل ما تحتويه، وأخيرا نماذج وتجارب دولية قامت بإنشاء المناطق الصناعية الحرة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

1.2 مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا لكل من (**ابراهيم، 2012، صفحة 19**)، (**القدرة، 2007، صفحة 15**)، يمثل الإستثمار الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك، وهو يقابل الادخار، ويقصد به التضحية بالأموال الحالية في سبيل العائد او اموال مستقبيلة، وينقسم الى قسمين استثمار محلي وأجنبي، هذا الأخير ينقسم بدوره الى أجنبي مباشر وأجنبي غير مباشر، حيث يلعب الإستثمار الاجنبي المباشر إحدى الأدوار الهامة في دعم وتحقيق التنمية الإقتصادية للدول، وأعطى دفعة هامة لمسيرة التكامل الإقتصادي العالمي، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع فيما بينها لجذب المزيد منه.

1.1.2 مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

يتحدد الإستثمار إذا ما كان أجنبيا بحسب جنسية المستثمر، ويعرف المستثمر الأجنبي بأنه المستثمر الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يستثمر فيها، اما الإستثمار الأجنبي المباشر فيعد من اكثر انواع الاستثمارات اثارة للجدل والاهتمام، وذلك لتعدد مصادره واشكاله، فضلا عن الآثار التي يتركها على الدول المضيفة.

وللإستثمار الاجنبي المباشر تعريفات متعددة ومختلفة، حيث يعرفه كل من دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر سنة 1993 عن هيئة صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بحسب (**OCDE, 1983, p. 14**) على ان الإستثمار الأجنبي المباشر هو الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول المستثمر المباشر (الكيان المقيم) سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا او فرع لإحد الشركات متعددة الجنسيات، في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الإستثمار المباشر) في اقتصاد آخر بعلاقة طويلة الأجل، مع تمتع المستثمر بحصة كبيرة وثابتة من النفوذ في إدارة المؤسسة، وتحدد نسبة 10 % كمعيار للتفرقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والأنواع الأخرى للتدفقات الرأسمالية لانها تسمح بالقوة التصويتية. واتفق مع هذا التعريف كل من (**حسب الله، 2005، صفحة 19**)، (**قويدري، 2011، صفحة 05**)، (**داودي، 2011، صفحة 178**)، (**حمدي، 2011، صفحة 08**)، و(**شامي الساعدي، 2015، صفحة 76**).

اما (**الجميل، 2003، صفحة 36**)، و (**عبد، 2005، صفحة 18**)، فيضيفون مصدر هذه الأموال، وتفسير العائد والتكلفة عليها وكيفية إنتقالها، على ان الإستثمار الأجنبي نوع من انواع الإسثمار الدولي يمثل الأموال الأجنبية (غير الوطنية) ك(حكومات، افراد، شركات)، التي تنتقل إلى الدولة المضيفة لإقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بشروط متفق عليها، ويمكن ان يتم انتقال الأموال مباشرة او عبر مؤسسات الوساطة المالية او المصارف. (**خضير و احمد، 2010، صفحة 39**)

بالإضافة الى ذلك فإن (**عطاالله، 2011، صفحة 98**) يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الإقتصادي المعاصر بأنه توسيع أو إنشاء كيانات او نشاطات إستثمارية طويلة الأجل، قائمة عن طريق مواطني دولة ما في دولة اخرى، عن طريق الإستقلال في اتخاذ القرار، والإدارة .

وبخصوص تعريف الاجانب للإستثمار الأجنبي المباشر فنجد ان العالم (**Kojima , 1982**) عرفه بأنه: تلك التحركات في رؤوس الأموال الرامية بشكل اساسي الى السيطرة على ادارة ارباح الشركات الاجنبية.

اما (**Gregory , 2007**) فقد ركز مفهومه للإستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والعائد من عملية الإستثمار، حيث يرى ان: قيام الإستثمار في بلد ما يكون للحصول على عوائد للمستثمر، وهو طريقة لنمو الدول، وقد لا يؤدي الى زيادة في مخزون الاقتصاد من راس المال، كما اعتبره اسلوب حديث نسيبا تستخدمه الدول النامية والفقيرة للحصول على التقنيات (التكنولوجيا) المتطورة والجديدة الرائج استعمالها في الدول المتقدمة.

ويعرف الباحث الإستثمار الاجنبي المباشر على انه: كل المشاريع التي ينشأها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، نتيجة الملكية الكاملة للمشروع، او الإشتراك في رأس المال، بحصة تمكن له حق الادارة، بشرط ان يكون المستثمر الأجنبي فردا او شركة اجنبية او فرعا للأحد الشركات الأجنبية او مؤسسة خاصة .

2.1.2 نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا ل (**ابو قحف، 2003، صفحة 412**)، و(**السمرائي، 2006، صفحة 84**)، و(**داودي، 2011، صفحة 187**)، تتعدد وتختلف النظريات والنماذج المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة تأثيره المزدوج على كل من الدولة المستقبلة والدولة الام (المستثمر الاجنبي)، وتعد **النظرية الكلاسيكية (التقليدية)** احدى هذه النماذج التي يستند تحليلها للاستثمار الاجنبي المباشر الى ان هذا الاخير سيكون دافع قوي للنمو الاقتصادي وتعزيز العولمة، وان تحقيق التنمية يعتمد على العوامل الاقتصادية فقط، مع ثبات العوامل الاجتماعية والسياسية الاخرى، مع اعتبار ان ظاهرة التخلف هي اقتصادية بحية، وان المنافع المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر تكون من نصيب المستثمر الاجنبي اكثر (هي المستفيد الوحيد منها)، لأنها من وجهت نظرهم مباراة من طرف واحد، الفائز فيها المستثمر الاجنبي، وليست الدولة المضيفة، وقد اعتمد رواد هذه النظرية جملة من المواقف من اجل دعم افكاراهم، فنجد كل من **بالجيا وفرانك وهود وينج وبيرستكر**، فتقوم الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية (خاصة الإستعمارية)، بهدف استخراج المواد الأولية والمواد الخام للدولة الأم، والاسعار التي تدفع لهذه الخامات منخفضة جدا كما أن الشركات الأجنبية هي التي تحدد مكان، وحجم، ونوع هذه الاستثمارات التي في الغالب تتركز بالمجال الصناعي، ويكون حق الإدارة والرقابة لشركات الأجنبية وتكون حصة المستثمر الوطني أقل من المستثمر الأجنبي، مايخلق التبعية التكنولوجية للبلدان المضيفة، حيث تتأثر تنمية المهارات المحلية بسبب استيراد الخبرات، والمهارات من خارج الدولة المضيفة، وهو ما يضر ميزان المدفوعات، ويؤدي لانخفاض الضرائب، وزيادة التبعية، وهذا يقلل من قوة الدولة سياسيا واقتصادي، اما **فريمان، وبيرسن، لينجستون**، فتطرقوا الى سلبيات الاستثمار الاجنبي بلنسبة للدول المضيفة وركزوا على دور الشركات الأجنبية المعيق للتخطيط الاقتصادي في الدول النامية، ومساهمته في نشر عوامل الفساد (الرشوة، وزعزعة النظام السياسي بتغيير الحكومات).

اما نظرية الميزة الاحتكارية (نظرية التدويل): فتعتمد على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب المؤدية بالشركات الكبرى (متعددة الجنسيات) الى الإستثمار الاجنبي المباشر، مع التركز على فكرة ان هذه الشركات لها قدرات وامكانيات خاصة (الملكية الفكرية لأساليب التسويق، التكنولوجيا الحديثة، براءات الاختراع)، غير متوفرة

عند الشركات المحلية بالدول المضيفة، بالإضافة الى وجود عوائق مثل عدم كمال السوق، تمنع المؤسسات المحلية من امتلاك تلك المميزات، ما يخول (يجعل) للشركات الاجنبية القوة في تدويل نشاطها، وهو مايسمح بإستغلال الأمثل المتوفرة حتى مع التكاليف المرتفعة التي تتطلبها عملية التدويل، وتحصل على عائدات اعلى من الشركات المحلية، ويعد **هايمر** اول من وضح ان اهم عنصر للحدوث الإستثمار الاجنبي هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها في ضل سوق ذات هيكل احتكاري. (**عبد السلام، 2007، صفحة 49**)

كما يمكن للشركات الكبرى الاستثمار بالخارج في انشاء شبكات معقدة من الفروع بين الشركة الام وفروعها في الدول المضيفة، مع تطبيق الية تحديد السعر داخليا مما يعود عليها بالنفع مقارنة بألية تحديد السعر في الخارج. (**قاشي ، 2007، صفحة 151**)

كما تطرق الى التفسير (النظري) الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر: التي ركز اهم روادها (**كار، ميكسل، فرتون، استويفر، بيرستكر**) على ان تحقيق النمو الاقتصادي، يرتكز على عوامل إقتصادية وغير إقتصادية مع بعضها البعض، وان طرفي الإستثمار (المستثمر الاجنبي، والدول المضيفة) تجمعهم مصلحة مشتركة، لأن الطرفين يستفيدان، ويحققوا الأهداف الخاصة بهم، ومعنى ذلك أنها مباراة من طرفين، تحقق الكثير من العوائد، ولكن تختلف حصيلة العوائد بسبب سياسات، وممارسات كل طرف. (**الدودة، 2010، صفحة 43**)

و ظهرت مجموعة اخرى من المفكرين بنماذج اخرى كل حسب وجهتة والتاريخ المتزامن لتواجده منها **نظرية توزيع المخاطر لكوهين (1975)**: حيث ركز فيها على ضرورة توزيع المخاطر في دوافع حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر، اي تقوم الشركات بعملية توزيع الإستثمارات من خلال الإستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشاة و غير مرتبطة مع بعضها البعض بغرض زيادة ارباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، عن طريق توزيع الأنشطة ومن ثم تنوع واختلاف العوائد من بيئة الى اخرى.

وبالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، الا أنها لم تقدم توضح الحكمة من قيام الشركة بلإستثمار المباشر بدلا من الإستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

اما نموذج عدم كمال السوق: حسب (**عبد، 2005، صفحة 27**)، فهي قائمة على افتراض عدم كمال السوق، وغياب المنافسة الكاملة، وغياب المعلومات الكاملة، من أهم العوامل التي تؤدي إلى انتقال بعض المشاريع الإستثمارية الى الدولة المضيفة بدلا من الدولة الأم، ومع هذا قدمت لها مجموعة من الإنتقادات كإفتراض معرفة الشركات الأجنبية لكل فرص الاستثمارية، والقيود المفروضة عليها في لكل دول العالم، وهذا غير منطقي،

كما ان الحجج التي قدمتها عن تفضيل الشركات الأجنبية ممارسة المشاريع الإنتاجية خارج الوطن لكي تحقق الأرباح غير مقبولة. (**ايهاب، 2001، صفحة 189**)، (**ابو قحف ع.، 2001، الصفحات 55-59**)،

وبرزت **نظرية الحماية**: لتقويم افتراضات نظرية عدم كمال السوق، بإدخال مصطلح حماية الممارسات الوقائية التي تقوم بها الشركات الأجنبية، لمنع تدفق الإبتكارات والتكنولوجيا في كل المجالات إلى البلدان المضيفة، لفتح قنوات للإستثمار في أراضيها وتستطيع الشركات الأجنبية تنظيم عوائدها عن طريق الحماية (**نزير، 2007**)،

اما **نظرية دورة حياة المنتج / المنتج الدولي سنة 1966**: فهي النظرية ظهرت في منتصف القرن العشرين، ولها اتجاهين يتكون الاتجاه الأول من ثلاث مراحل كالتالي المنتج الجديد، المنتج النامي، المنتج الناضج، أما الاتجاه الثاني يبني على أن كل منتوج يمر بمراحل تطور هي الظهور، ثم النمو، ثم النضوج، ثم الانحدار و الزوال (**نزاري، 2007-2008، صفحة 17**)، **و** (**فليح، 2004، صفحة 182**)

وتشمل دورة حياة المنتج على أربع مراحل حيث طبقها **فيرنون** على الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية، وهي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم(01- 02) مراحل نظرية دورة حياة المنتج الدولي

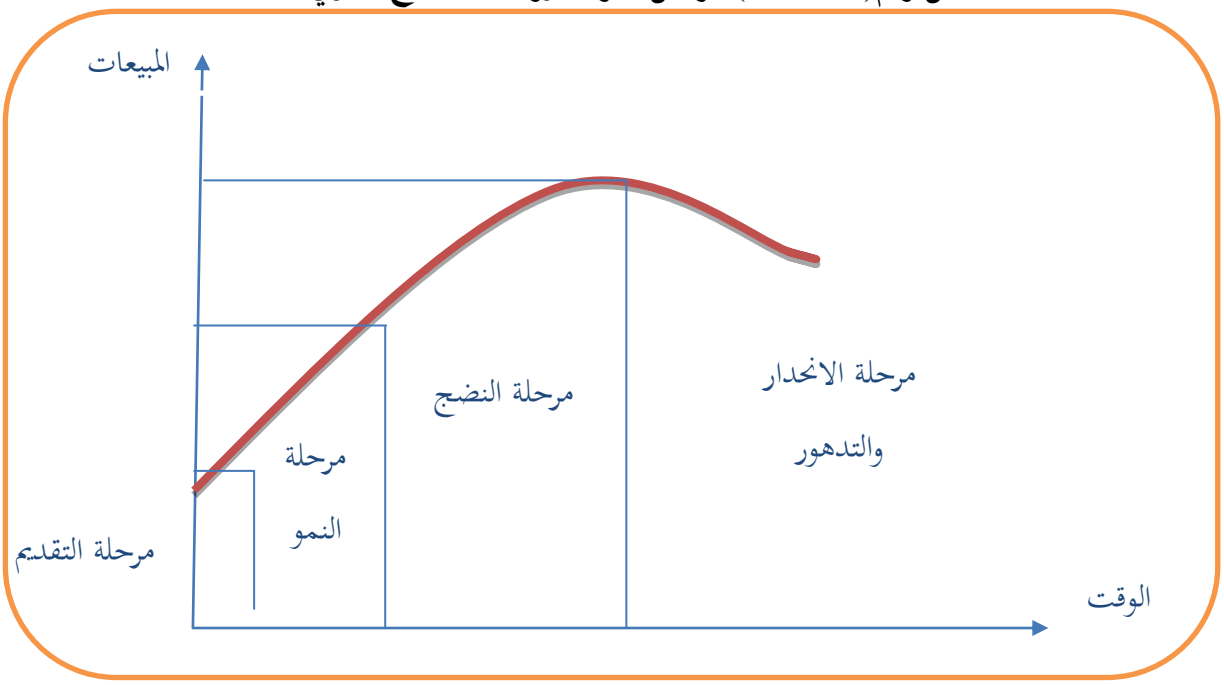

المصدر: من اعداد الباحث نقلا عن كل من (نزاري، 2008، صفحة 14)،. (عبد السلام، 2002، صفحة 52)، (خليل، 2005، الصفحات 302-303)

ولم تسلم هذه النظرية هي الاخرى من النقد حيث يرن انه يوجد بعض المنتجات يصعب تطبيق فروض النظرية عليها مثل سلع التفاخر، وان النظرية لم توضح دوافع واسباب قيام الإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الانواع الاخرى للإستثمار، (**ابو قحف ع.، 2003، صفحة 402**)

اما نظرية الموقع: فيركز المستثمر الاجنبي حسبها على مزايا المكان او الموقع الجغرافي للدول المضيفة للاستثمار، لاتخاذ قرار الاستثمار، وكذلك المفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار، وبين التصدير او الانواع الاخرى للدول المضيفة . (**ايهاب، 2001، صفحة 31**)

وظهرت نظرية اخر تسمى **نظرية الموقع المعدلة:** قدمها كل روبوك، وسيموندس، وقد أضافوا ثلاث مجموعات من العوامل الاخرى التي تؤثر على عملية الاستثمار الاجنبي المباشر هي **المتغيرات الشرطية** كمجموعة اولى تتمثل في (خصائص السلعة والمنتج، خصائص الدولة المضيفة وعلاقاتها مع الدول الاخرى)، (**خلف، 2007، صفحة 183**)، (**ابو قحف ع.، 2001، صفحة 76**)، اما المجموعة الثانية فهي **المتغيرات الدافعة** (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي)، والمجموعة الثالثة تتمثل في **العوامل الحاكمة** (الخصائص المميزة للدولة المضيفة، الخصائص المميزة للدولة الأم، العوامل الدولية). (**نزاري، 2007–2008، الصفحات 19–20**)

اما النظرية اليابانية فتنسب الى الاقتصاديين (**كوميجا واوزوا**) ويطلق عليها اسم **نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية،** حيث اعتمدا على تجربة الخصائص التسييرية والتنظيمية لمجموعة من الشركات اليابانية، وحتى التكنولوجيا المختلفة عندها في تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر، وتقوم بدمج نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مع نظريات التجارة، وأن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

ما جاءت به المدرسة اليابانية غير قادر على تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه نموذج كلاسيكي يعاني من البساطة الشديدة، ولم يقيم أثار وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية. (**نزاري، 2007–2008، صفحة 20**).

وتوجد نظرية الحركات الدولية لرأس المال التي تفترض وجود منافسة كاملة، وتعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تحركات لرأس المال من خلال اختلاف أسعار الفائدة ما بين الدول (**محمد، 2001، صفحة 26**).

اما نظرية الاسواق فتقوم على أساس ان المستثمر بدلا من ان يقوم بالانتاج في بلده الاصلي، يأخذ الافضلية في الانتاج في الخارج، بالرغم من انه يكون بحاجة إلى الخدمات الاجنبية المتمثلة في (التأمين والبنوك،

والتسويق) وهذا ما يجعله عرضة إلى مشكلة ارتفاع التكاليف، إذ يبقى نجاح هذه العملية مرهونا بنوعية هذه الخدمات والجهات التي تقدمها.

كما نجد في كتابات **روزا لكسمبورغ**، نموذج اخر لتفسير تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يسمى **النظرية الامبريالية**، توضح فيها حقيقة محافظة النظام الرأسمالي على استمرار الاسواق وتصريف المنتجات في الخارج (زيادة الطلب)، ففي التحليل لطبيعة وتركيبة المناج الرأسمالي، تؤكد روزا على ان زيادة الطلب (الطلب الاضافي) تأتي بفتح منافذ جديدة عن طريق القيام بالتجارة الخارجية مع الدول ذات الانظمة الاقتصادية غير الراسمالية حتى لو اضطرت لاستخدام القوة واحتلال تلك البلدان، وذلك للهيمنة على الاسواق، نظرا لعدم توفر هذا الطلب من قبل الطبقة الرأسمالية لان الفائض (الربح) الذي تحقق يدخر معظمه، ويستهلك القليل منه اذا ما قورن بالدخل، وفي نفس الوقت وتستبعد روزا ان يأتي هذا الطلب الاضافي من قبل الطبقة العاملة لان دخولها في حدود حد الكفاف فكيف يسنى لها التوسع في الطلب، حيث ان الاسواق الرأسمالي بمثابة (سوقا للطلب على المنتجات المصنعة في البلاد الراسمالية، وتكون مصدرا للمواد الاولية التي تحتاج اليها الصناعات الراسمالية) للنظام الرأسمالي.

وحسب (**عبد السلام ، 2007، صفحة 63**)، يلاحظ من هذا التحليل ان العلاقات الاقتصادية هي علاقة سيطرة وتبعية من قبل الغرب الرأسمالي على مقدرات الشرق المتخلف، وتبعية الشرق الذي كتب عليه ان يبقى متخلفا وتابعا للغرب المتقدم، ليس هذا فقط بل كتب على الشرق والجنوب ان يكون موضعا لتفريغ مشكلات وازمات الشمال والغرب بدلا من ان يكون شريكا في التقدم والرقي.

وقد جاء جون دونيغ سنة1977 بنظرية سميت **النظرية التحبوية (الانتقائية) في الانتاج الدولي تنحصر في الحروف OLI** كانت نتيجة التقاط وتجميع أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اهتمت بمعرفة سبب تفضيل المستثمرين التوطين بالخارج بدلا من التصدير او منح التراخيص، إذ تؤكد على ان ميل الشركات إلى الاستثمار الاجنبي المباشر، بتقديم مميزات وعناصر الجذب الاساسية والمركزية للاستثمار والمتمثلة في المزايا التي توفرها عملية التملك المقدمة للمستثمر في الدول المستضيفة، ومزايا الموقع الجغرافي الذي يكون فيه الاستثمار والتي تؤثر فيه عوامل الجذب والدفع، وكذا مزايا تدويل الانتاج والتمويل والتسويق، كما يرى دونينغ ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث وبإتفاق على نطاق واسع نتيجة تضافر عديد العوامل بالاضافة الى الثلاثة السابقة منها (اهتمامها بمميزات طبيعية مقارنة بالشركات الاخرى، ويعود ذلك إلى وجود تسهيلات كبرى عند الحصول على الموارد المالية وعوامل الانتاج والمعلومات). (**خصاونة، 2010، صفحة 44**).

وتطرق (خصاونة، 2010، صفحة 44) الى **نظرية تسمى نظرية الماس(Diamond Theory) لبورتو Portet** 1990، نصت على تبيان الأسباب والعوامل التي تجعل الدول ناجحة في التنافسية الدولية والمتمثلة في (خلق مناصب عمل، تطوير صناعات تصديرية جديدة، الانفتاح الاقتصادي على السوق، استيعاب العمالة الغير مستثمرة)، وتهتم في شرح الاسباب الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تساعد الدول على القيام بخطوات اساسية تنافسية وتكاملية تجعلها قادرة على جذب مستثمرين جدد للمساعدة في تقوية المزايا التنافسية للدولة وتؤكد النظرية على ان سياسات الدول المضيفة تساعد في جذب الاستثمارات عبر العالم، وتعد هذه النظرية مع نظرية الانتقائية من اكثر النظريات موائمة لتفسير عمليات الاستثمار الاجنبي المباشرنتيجة تركيزهما على عوامل الجذب والطرد في المناطق الاقتصادية الخاصة.

اما جوان رولي John Rouille فقد قدم سنة 1993 نظيرته المسماة **نظرية عدم التوازن** والتي تقوم عل اساس ان زيادة التكاليف والخسائر في النشاط الاقتصادي نتيجة ندرة عوامل الانتاج (قلة الموارد الطبيعية، ارتفاع اجور العمال الماهرين في الدول الام)، يجعل الشركات تقوم بالبحث عن توازن، لتعويض وتغطية الخسائر من خلال الاستثمار في الدول الاجنبية، كما اعادة هذه النظرية صياغة مفهوم الملكية على انه عدم التوازن بين عوامل الملكية في الشركة، حيث ان الفائض في احد العوامل يعنى بالمقابل عجزا نسبيا في عامل اخر، وهو ما يسمح بلاستغلال الامثل للموارد الطبيعية، ويفسر حركة الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول. (**عبد السلام، 2002، صفحة 54**)،

و توجد **نظرية بوني BONNY** سنة 2005، التي ركزت اسباب تذبذب تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، بالتطرق الى اثر غياب الدولة والحكم الراشد من العوامل الرئيسية (اسباب) تغيير وجهة الاستثمار الاجنبي المباشر، بالاعتماد على تقارير منظمة OCED لسنة 2002 التي تطرقت الى ان غياب القانون والتشريعات وضعف الإدارة في اي دولة لها اثر كبير في خفض مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر،وهو نفس ما توصلت اليه الدراسات الحديثة مع اضافة اثر الفساد المالي والاداري في الدول. (**حساني، 2010، صفحة 28**).

كما نجد **النظرية المؤسساتية:** التي تنص على ان زيادة قابلية الدول لإستقطاب الاستثمارت الاجنبية المباشرة، قائم على اساس تحسين مناخ الاستثمار، المتوقف على مدى الإصلاح المؤسساتي، الذي يشمل كل من (سيادة دولة القانون، تحرير التجارة الخارجية، سيطرة القطاع الخاص، حماية حقوق الملكية الفكرية)، اي تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية في ضل نظام الحكم الراشد. (**ناجي، 2009، صفحة 35**)

وكأخر نظرية تطرقت الى تفسير قيام الاستثمار الاجنبي المباشر نجد **نظرية التنمية الغير متكافئة لسمير امين:** الذي اكد على حقيقة التبادل الغير المتكافئ بين دول المراكز (الدول الصناعية الغربية) وبين دول المحيط (الدول المتخلفة التابعة)، فلأساس الذي اقيمت عليه النظرية التقليدية في التجارة الدولية مثل المزايا النسبية، وغيرها من التجارة الدولية من وجهة نظره ماهي إلاحصيلة علاقات متشابكة، نشأت وتكونت تاريخيا بين دول المراكز ودول الاطراف، وان الظروف التي احاطت بعملية اندماج اقتصاديات الاطراف بالمراكز وقيام التخصيص الدولي، التي سخرت فيه اقتصاديات واسواق الاطراف لخدمة المراكز، وتبعتها في كل مشاكلها وازماتها، وحسب سمير ايمن فإن الازمات الاقتصادية هي متصلة بطبيعة النظام الاقتصاد الرأسمالي، وان ضخامة الازمة يمكن فهمها من خلال حجم المبادلات التجارية العالمية، وان المطلوب هو القيام بتحويلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية لتؤدي الى نجاح الدول الصاعدة، لاقامة نوع من العلاقات الندية مع المنظومة الراسمالية العالمية، لا يمكن للدول ان تصبح صاعدة اذا لم تستطيع خلق سوق محلية متوازنة والسيطرة على الموارد المحلية واعادة التاكيد على السيطرة الوطنية على الاقتصاد لذلك فيرى ان تجربة مصر وتركيا وايران تعتبر فاشلة. (**امين ، 2013، صفحة 16**)

3.1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هام من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية، لوجود عجز في مدخارتها المحلية، وعدم قدرتها تمويل الاستثمارات التي تحتاجها لتحقيق النمو الاقتصادي، (**نزاري، 2007-2008، صفحة 28**)، (**حفيظ، 2010، صفحة 79**)، برزت وزادت أهميته في عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث تطرق (**عبد، 2005، صفحة 05**) الى مايلي:

- سد فجوة الادخار– الاستثمار، والعوائد المصاحبة لها مثل المهارات الإدارية، والتكنولوجيا، (**غريب، 2012، صفحة 100**)، زيادة دعم موازين المدفوعات، وبالتالي سداد الديون الخارجية.
- المساعدة على التغلب على ازمة المديونية الخارجية، وزيادة فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة .
- يساعد علي زيادة التكيف الهيكلي، لأنه يعمل في القطاعات الإنتاجية .

4.1.2 محددات الاستثمار الأجنبي:

يقصد بمحددات الإستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية، وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تساهم في زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وتؤثر في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية في منطقة أو دولة معينة، وتجدر الإشارة إلى ان عملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تعتمد على عديد العوامل التي تختلف في درجة التأثير في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من بلد لأخر، و الشكل ادناه يلخص اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر التي قدمها كل من: **(عبد، 2005، صفحة 37)**، **(اميرة، 2005، صفحة 35)**، **(مفتاح و بن سمنة، 2008، صفحة 110)**، **(غريب، 2012، صفحة 102)**.

الشكل رقم (02-02) : محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على: **(حربي و عبد الرحمان، 1999، صفحة 100)**، و **(مفتاح و بن سمنة، 2008، صفحة 110)**، **(عيد المطلب، 2006، صفحة 17)**، **(قبلان، 2008، صفحة 17)**

ومن خلال ماسبق ذكره نلاحظ ان عملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات تختلف تبعا لاختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر، كما ان بعض هذه المحددات لها تأثير اكبر على تدفق الأستثمار الإجنبي المباشر الى البلدان، خاصة في بعض القطاعات الاقتصادية.

5.1.2 دوافع (مزايا ومنافع) الاستثمار الأجنبي المباشر:

حسب (**عبد السلام، 2002، صفحة 230**)، ان قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يكون بتوفر عدة دوافع منها ماهو **سياسي** بهدف اما المساعدة لدولة حليفة او الضغط على دولة ما بزيادة النفوذ او التوسع او السيطرة، وهناك دوافع **اقتصادية** يسعى من خلالها إلى تحقيق الفوائد والارباح، والوصول الى الموارد الطبيعية والاسواق، كما توجد **دوافع اخرى** للاستثمار الاجنبي المباشر كتفادي المخاطر السياسية والنقدية والاقتصادية.

اما (**خربوش و واخرون، 1999، صفحة 184**)، و(**فضيل، 2004، صفحة 05**) فقسم دوافع نشأت الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الجهة المستثمرة او المتلقية، حيث ان الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لعدد من الدوافع، منها ما **يتعلق بالمستثمر الأجنبي المباشر** الذي يرغب في الاستفادة من توفر المواد الخام، وأخذ الحوافز والإعفاءات الضريبية المشجعة في الدول المضيفة، والتي تمنح للمستثمرين، كما يمكن الاستفادة من تدني سعر اليد العاملة، وانخفاض تكاليف النقل، وتقليل المخاطر نتيجة توزيع وانتشار الاستثمارات على عدد من الدول، وجعل الدول المستثمر فيها اسواق ابواب جديدة لتصريف المنتجات والبضائع الجديدة، وتسويق السلع الراكدة في المخازن، والتي لم تتمكن من تسويقها في موطنها.

- **ومنها ما يتعلق بالبلد المضيف:** فيعد مصدر هام لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية التي تستخدم في البرامج التنموية، وتحقيق التنويع الاقتصادي بترقية القطاع الصناعي عن طريق إنشاء صناعات جديدة وترقية قطاعات مختلفة مثل السياحة والمصارف والتأمين، كما يسعى من خلاله الى معالجة مشكل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية مساعدة على خلق مناصب شغل جديدة، كما ترغب في اكتساب التكنولوجيا ومختلف معارفها لتحقيق تقدم الاقتصادي، ويساعد في تطوير وخلق روح التنمية والابتكار لمواطني ومؤسسات الدولة المستقبلة،كما يؤثر إيجابيا علي إنتاجية عوامل الإنتاج (**محمد،2010، 181**).

6.1.2 عيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ويوضح كل من (**Gauthier, 1992, p. 702**) و (**مرسي عطية، 2001، صفحة 102**)، و(**ابو قحف، 2001، صفحة 48**)، و(**التميمي، 2006، صفحة 199**)، و (**داودي، 2011، صفحة 183**)، و(**محمود و يونس، 2020**)، أن للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار منها ما هو ايجابي تم ذكرها ومنها ما هو سلبي تكون بالنسبة للبلد المضيف وتتمثل في: زيادة الواردات في عديد المرات نتيجة قيام المستثمرين باستيراد بعض متطلبات الاستثمار من خارج البلاد المضيفة لعدم تواجدها في سوق الدول المضيفة أو

لأنها ذات جودة أقل وهذا يضر بالميزان التجاري، كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي في عدة حالات الى تناقص حجم الاستثمار المحلي، او يحدث منافسة بين الشركات المحلية والاجنبية، وبذلك خروج الشركات المحلية لعدم قدرتها على المنافسة، وتساهم في تلوث البيئة من خلال ممارستها لبعض الأنشطة الملوثة للبيئة مثل صناعة الإسمنت، والصناعات الاستخراجية النفطية، و الصناعات البتروكيماوية (**عطاالله، 2011، صفحة 112**)، مع امكانية استنزاف ثروات وموارد البلد، والسيطرة على اقتصاديات الدولة المضيفة من خلال الضغوط التي تمارسها على الحكومات في حالة الاستثمارت في القطاعات الاستراتيجية،او حتى التأثير على الثقافة الداخلية للدول المتلقية من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة، او بإستخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي، وتحويل العملة الصعبة.

لذا وجب توفر إطار قانوني يحدد حجم وطبيعة الامتيازات وكيفية تقديمها، وكذا ضوابط الاستثمار في البلد المستقبل، ما يمكن من جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، وهوما توفره المناطق الصناعية الحرة .

7.1.2 مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر

قبل القيام بعملية الاستثمار الاجنبي المباشر في أي بلد، يستعين المستثمر الأجنبى ببعض المؤشرات التى تعرضها الجهات المتخصصة المساعدة في تحديد نوع وحجم الاستثمار الممكن القيام به، وتتمثل في:

اولا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات: للاستثمار الأجنبى المباشر الوارد، ظهر اول مرة فى تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD سنة 2001، وطورته الأونكتاد في تقاريرها التالية، وهو مؤشر لإستكشاف مدى نجاح جهود الدولة فى استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر، بالإعتماد على مؤشرين هما:1- مؤشر لقياس ومقارنة قوة واداء الدولة الإقتصاديا (حصة البلد من الاستثمار الأجنبى الوارد عالميا الى حصة البلد من الناتج المحلى الاجمالى للعالم)، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف فى سوق العمل، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار، ويقيس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ويستند هذا المؤشر الى 13 مكون لقياس امكانات البلد وتشمل (معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات الى الناتج، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى الناتج المحلى الاجمالى، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لاجمالى السكان، التصنيف السيادي للبلد،

نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، نسبة البلد من الرصيد التراكمى للاستثمار الأجنبى المباشر الوارد للعالم) .

ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع المؤشرين السابقين (مؤشر الأداء والامكانات) كالتالي :

- مجموعة الدول السباقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانات مرتفعة
- مجموعة الدول دون الإمكانات، اى الدول ذات أداء منخفض وامكانات مرتفعة
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات، أى الدول ذات أداء مرتفع وامكانات منخفضة
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهى تلك الدول التى تتصف باداء منخفض وامكانات منخفضة.

ثانيا: هناك مؤشر يدعى **مؤشر المخاطر القطرية:** تقوم مؤسسة Services Risk Political باصدار تقارير لمختلف الدول، تقوم فيها بترتيب الدول بحسب درجة المخاطر التى تحصل عليها، حيث يقوم نظام تقييم المخاطر على اعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفا، وتعطى أرقاما أعلى للمخاطر المتدنية، وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هى: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية مؤشر المخاطر الاجمالية .

ثالثا: اما المؤشر الاخير فيسمى **المؤشر الثلاثى المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة،** الذي يصدره مركز الشؤون المالية العالمية الأمريكية منذ 1996 مرتين فى السنة لقياس مدى قدرة الإقتصادات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة، و مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستند هذا المؤشر الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 عنصرا موضحة كتالي: مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصر تغطى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، الاندماج فى الاقتصاد العالمى، بيئة أداء الأعمال)، و مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصرا تغطى مؤشرات (نوعية التعليم، البنية التحتية للمعلوماتية، انتشار المعلوماتية)، ومؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصرا تغطى مؤشرات (التنمية والاستقرار الاجتماعي، الصحة العالمى، حماية البيئة الطبيعية).

8.1.2 اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنوه العديد من الدراسات ك (**UNCTAD, 1996, p. 18**)، (**ALasrag، 2005**)، و (**ممدوح مرغني، حلمي، و عمرو، 2021، صفحة 73**)، الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه في الغالب الى الدول المتقدمة صناعيا والتي تتميز بأسواق واسعة بالدرجة الاولى، والى الدول منخفضة الدخل والتي تتوفر فيها

الموارد الطبيعية كالمعادن والبترول والنحاس (تتجه اليها الاستثمارات الأجنبية الكبرى التي تركز علي استغلال الموارد)،كما تتجه الاستثمارات الى الدول التي تنمو بسرعة وتمتلك قطاع صناعي فعال و يعتد به (بإنشاء فروع)، اما الاتجاه الاخير للاستثمار الاجنبي المباشر فهو الدول منخفضة الدخل والتي لا تملك موارد طبيعية ذات أهمية (تتجه اليها كمية قليلة من رؤوس الأموال الأجنبية مثل الدول المتخلفة في افريقيا واسيا).

2.1.9 أشكال وأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

من وجهة نظر (**Caves, 1971, p. 4**) يأخذ الاستثمار الأجنبى المباشر عدة أشكال، تختلف بإختلاف الغرض الذى تسعى اليه هذه الاستثمارات حيث نجد **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** يقوم لإستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة فى مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وهناك استثمار يقوم **للبحث عن الاسواق:** ساد قطاع الصناعات التحويلية فى الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات كما يوجد **استثمار باحث عن الكفاءة في الاداء:** ويتم بقيام الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها فى الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، ويقوم الشكل الاخير **بالبحث عن أصول استراتيجية:** ويكون فى المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها فى تعظيم الربحية.

- اما عن انواع الاستثمار الاجنبي المباشر فإنه وفقا لكل من (**دبيش، 2015، صفحة 06**)، و(**بوراس، 2013، صفحة 07**)، **و** (**ابو قحف ع.، 2003**) يمكن ان تأخذ العديد من الصور وفقا لعدة نواحي، نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): انواع الاستثمار الأجنبي المباشر

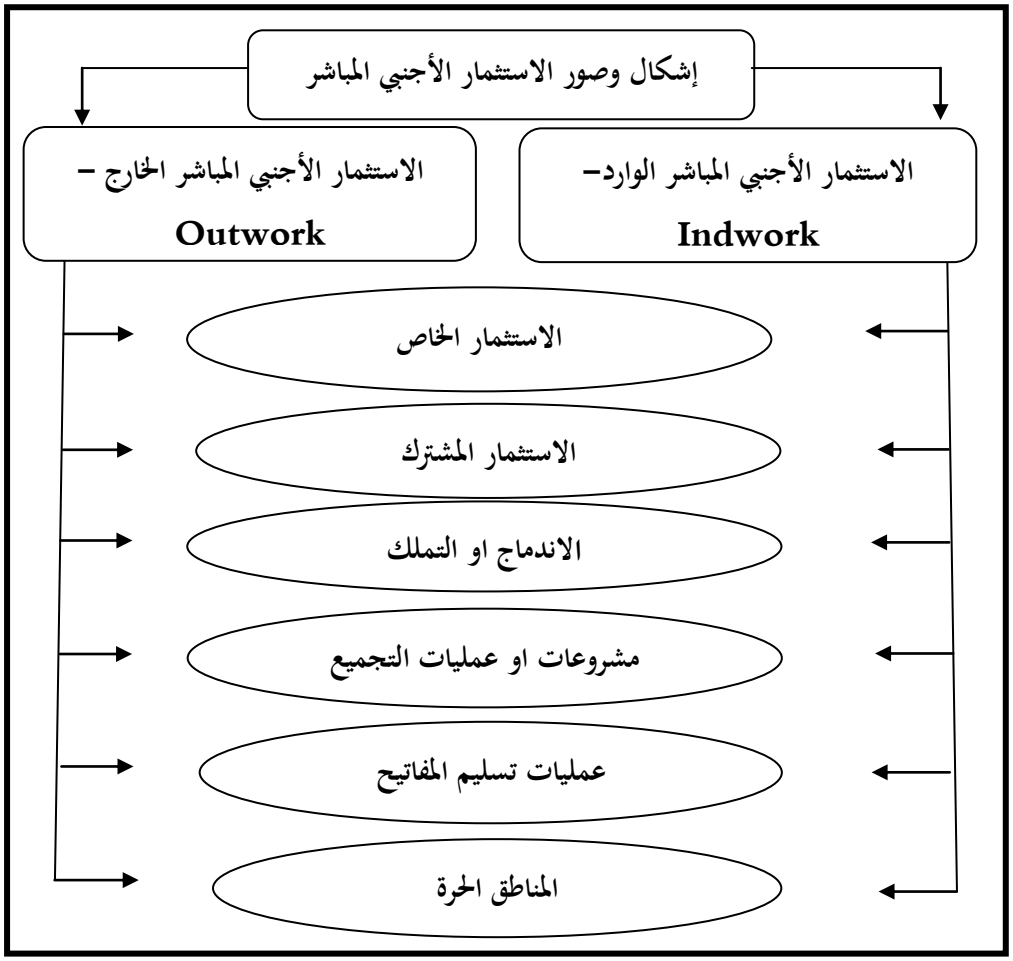

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على كل من :(**دبيش، 2015، صفحة 06**) و(**بوراس، 2013، صفحة 07**)

من خلال الشكل الاعلى نلاحظ الانواع التالية للاستثمار الاجنبي المباشر:

- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للأجانب (الخاص) Wholly –Owned FDI** : هو ذلك الشكل من الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يوفر الحرية الكاملة في الادارة والتنظيم والتحكم في الانتاج والتسويق للمستثمر الاجنبي، ويتمثل فى القيام بانشاء وفتح فروع Subsidiaries للشركات متعددة الجنسيات من اجل الانتاج و التسويق بالدولة المضيفة وهو الشكل الاكثر تفصيلا بالنسبة للمستثمرين الاجانب والشركات المتعددة الجنسيات، كما يمكن المستثمر الاجنبي من انه يقوم احضار الفنيين والخبراء و التكنولوجيا والمعدات والالات من البلد الام الى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات دون تدخل وانما تقديم ماتحتاج اليه من تسهيلات او مساعدات، او عمالة ماهرة ورخيصة.

وعن عيوب هذا النوع فتتمثل فى خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية فى حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعنية، وتمثل الدول الكبرى ك الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، واليابان اهم الدول المستثمرة بهذا النوع، وتتمثل الدول المستقبلة له في الدول الأفريقية، شرق آسيا، وسط وشرق أوروبا، امريكيا اللاتينية. (**حمدي، 2011، صفحة 502**)،

- **الاستثمار المشترك Joint Venture**: يتمثل ذلك النوع من المشروعات القائم وفقا لمبدأ الشراكة بين طرفين (دوليتين) او اكثر بصفة دائمة ، وتشمل هذه الشراكة أيضا الادارة ورأس المال والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على عمليات إنتاجية او تسويقية تتم في دولة اجنبية، ويكون احد اطراف الاستثمار فيه شركة دولية لها الحق في إدارة المشروع او العملية الإنتاجية من دون ان تكون لها سيطرة كامله عليه، ويلقى هذا النوع قبولا وتأييدا من قبل الدول المضيفة خاصة الدول النامية، لكونه يوفر لها المزايا دون ان تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على اراضيها في الوقت نفسه، فالاستثمار المشترك يخفض درجة التحكم من قبل المستثمر الاجنبي، ويساعد على تعزيز الملكية الوطنية. (**عبد، 2005، الصفحات 37-38**)،**و** (**شاشوة، 2015، صفحة 61**)

وتشترط الدول التي يقوم فيها الاستثمار المشترك، عدم زيادة نسبة المستثمر الأجنبي عن (**49%**) من رأس المال حتى لا تسيطر الدول الأجنبية على المشروع، (**عطاالله، 2011، صفحة 102**)

- **عمليات الاندماج او التملك**: هو الاستثمار القائم على اساس قيام شركات اجنبية بشراء او الاندماج بشركات محلية داخل البلد المضيف، بسبب افلاس هذه الاخيرة او للحصول على القوة السوقية او القيام بشراء شركات اخرى موازية لها قد تكون منافسة (الاستحواذ).
- **الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع Operations Assembly**: يقوم الاستثمار في هذا النوع على شكل اتفاقية طرفين احدهما اجنبي والاخر محلي (قطاع عام او قطاع خاص)، يقوم الطرف الاول (الاجنبي) بالتمويل بالتزويد برأس المال والخبرة والمعرفة اللازمة للطرف الثاني (المحلي)، وتقديم مكونات منتوج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي في البلد المضيف، ويجمع هذا النوع مزايا، وعيوب الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي لأنه يأخذهما معا.

- **عمليات تسليم المفاتيح** : ويعد هذا النوع من الاستثمارات الاجنبية غير المرتبطة بالملكية عكس الانواع السابقة، إذ ان هذا الشكل من الاستثمار يقوم على أساس قيام المستثمر الاجنبي بإنشاء أي مشروع يتفق عليه البلد المضيف مع المستثمر الاجنبي وتسليم مفاتيحه بعد الانتهاء منه، كما هو الحال في (قطاع الانشاءات و المباني والمصانع ومحطات الكهرباء وغيرها ...) إذ يتم تغطية جميع النفقات الاستثمارية وقت تسليم المشروع.
- **الاستثمار في المناطق الحرة: Zones Free** : هو الاستثمار القائم في المواقع الجغرافية المعدة لممارسة الانشطة الاقتصادية المتنوعة، والتي تصدر الدول المضيفة فيها انظمة وقوانين خاصة بها يعطيها بعض الاستثناءات من الاجراءات والقيود السائرة، او الاستفادة من الاعفاءات والإمتيازات المقدمة مقارنة بالانشطة المشابهة داخل الدولة،

وهو النوع الذي يقوم عليه بحثنا من خلال السعي لمعرفة دور هذه المناطق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة،

2.2 ماهية المناطق الصناعية الحرة (مفاهيم عامة)

إن ارتفاع اعداد المناطق الصناعية الحرة حول العالم، شدت انتباه الدارسين والباحثين الاقتصاديين على الرغم من اختلاف توجيهاتهم، حيث يتابعون تزايد اعدادها وتطورها مع اختلاف الازمنة ويسعون إلى تقديم تفسير لمفهوم هذه المناطق ودوافعها واثأر إنشائها، وكذا أهميتها الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه.

1.2.2 نشأة وتطور المناطق الصناعية الحرة

فحسب كل من (**الجداوي، 2006، صفحة 3**)، و(**bost, 2011, p. 04**) ، و **peter G,** (**1989, p. 34**)، ترجع النشأة التاريخية المناطق الصناعية الحرة الى أواخر حقبة القرن 19، فأول منطقة صناعية حرة أنشأت من اجل جذب التجارة العابرة، حيث كانت تقام هذه المناطق في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، وكان مفهومها مقتصرا على مساهمتها في رفع حجم الصادرات، قبل ان يتطور الى المفهوم الذي ينظر اليها على انها ألية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وما يرافق من جلب للتكنولوجيا العالية، ورفع المهارات الفنية لعمالة، ورفع مستوى الصادرات والمساهمة في تنويع الاقتصاد بإلحاق شعب انشطة جديدة، بعدما كانت تقتصر أنشطتها على التموين و إعادة الشحن.

وعن التطبيق العملي لفكرة المناطق الصناعية الحرة فقد تحدث (**زين الدين، 2000، صفحة 95**)، بأن إقامة أول منطقة صناعية حرة كانت في مدينة مانشستر (انجلترا) سنة 1896، ثم منطقة شيكاغو (الوم أ) سنة 1899، ثم منطقة مدينة نابولي (ايطاليا) سنة 1904، قبل أن تبدأ الظاهرة في الانتشار في خمسينات القرن العشرين، ومع بداية ستينيات شهدت فكرة المناطق الصناعية الحرة تطورا كبيرا، سواء من حيث هدفها فتحولت الكثير منها إلى مناطق صناعية بامتياز، لا تعتمد على التجارة فقط، كما تطورت هذه المناطق من حيث أماكن تواجدها ومساحتهما، فبعدما كانت تقام بالقرب من الموانئ والخطوط التجارية الرئيسية، أصبحت تقام في كل مكان داخل الدولة بل أصبحت تقام على مساحات كبيرة بغرض السماح بأكبر عدد ممكن من المشروعات وإقامة استثماراتها الأجنبية داخل هذه المناطق نتيجة تمتعها بتقديم العديد من الامتيازات والاعفاءات، وتطورت إلى القيام ببعض العمليات الصناعية البسيطة ثم وصل الأمر إلى إقامة الصناعات الكبيرة والثقيلة،كمدينة ماوشيونج في تايوان، ومنطقة سانجي واي في ماليزيا، ومنطقة ماويشوس، وباتان في الفلبين، ومنطقة مايات في كوريا. (**شلبي، 1987، صفحة 242**)، (**محيسن، 1999، صفحة 506**)

واتفق مع (**مداحي و اوسرير، 2020، صفحة 60**)، بأن منطقة كاندلا kandla تعد أول منطقة صناعية الحرة ظهرت في البلدان النامية بدولة الهند سنة 1965، ومنذ السبعينات أصبح العدد يتضاعف حيث تزايد من عشرين منطقة عام 1970، حتى تجاوز العدد إلى 62 منطقة عام 1995، و 26 منطقة قيد الانشاء، واستمر تطور عددها إلى غاية يومنا هذا.

2.2.2. مفهوم المناطق الصناعية الحرة: Free Industrial Zone

تعرفت المناطق الصناعية الحرة حسب **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** وهو التعريف الذي اتفق معه (**CNUCED, 1985**)، و (**basil، 1984، صفحة 22**)، **ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (**CNUCED**) على انها هي مجال محدد جغرافيا وإداريا، مخصص للاستثمار الصناعي والأعمال المرتبطة بها حصرا واستثناءا من اجل السياسة الصناعية المتبعة في الدولة وقيودها، ويخضع لنظام جمركي وجبائي، من اجل جلب الاستثمارات الأجنبية .

اما (**خصاونة، 2010، صفحة 22**) فعرفها على انها مناطق تكون عادة خارج اي معوقات جمركية، وتفضلها المؤسسات الاستثمارية، فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطية واعفاءات ضرائب الشركات، بالاضافة الى البنية التحتية.

اما (**محمودي ، 2002، صفحة 32**) فقد عرفها على انها مناطق تخصص لاجراء عمليات التصنيع بجميع اشكالها، وهذه العمليات تشمل اجراء تعديل جوهري في السلع بما في ذلك التكرير والتجميع والتكميل لبعض المنتجات النصف مصنعة .... الخ، بحيث يعاد تصديرها او سحب جزء منها للاستهلاك المحلي.

اما (شملولة، 1992) فكان تعريفها خاص بجانب الدور المنوط بهده المناطق، قول ان المناطق الصناعية الحرة هي التطور الاخير للمناطق الحرة والاكثر انتشارا في العالم، لها عديد الاشكال وتتنوع حسب طبيعة نشاطها (صناعي، خدمي، تخزيني)، وهي تمتد في عموميتها لكل الاطراف الراغبة في ممارسة النشاط الاستثماري، تتميز بحرية تعاملها مع العالم الخارجي من خلال حجم التسهيلات المقدمة لها وذلك وفقا للاهداف السياسة الاقتصادية للبلد المضيف.

وعرفها (**المدادحة، 2004، صفحة 795**)، على انها نوع من انواع المناطق الحرة حسب تقسيم المساحة، هي عبارة مناطق حرة صغيرة المساحة، هدفها دعم احتياجات صناعة معينة، مثل الصرافة، الملابس، الحلي، الالكترونيات...الخ، حيث يمكن للمشاريع والانشطة المستثمرة في هذا النوع من المناطق ان تأخذ اي موقع لها في اي مكان، وهو التعريف الذي اتفق معه موقع wapza (المنظمة الاقتصادية العالمية لمعالجة المناطق، 2023)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف المناطق الصناعية الحرة على أنها مساحة جغرافية محددة تخضع لسيادة الدولة، تمنح فيها عديد الحوافز (ضريبية، مالية، جبائية، بنية تحتية، مواد أولية، طاقة، يد عاملة، هياكل حديثة)، بغرض جلب الاستثمار الأجنبى المباشر، وحتى الاستثمار المحلي، تتبع الاستراتيجية العامة للتصنيع والاستثمار (لإرساء قاعدة صناعية) في البلد المضيف، تكون في الغالب مختصة في مجال معين، وتكون القوانين المسيرة لهذه المناطق تختلف من بلد لآخر، فكل بلد لديه أهدافه الخاصة لإنشاء هذه المناطق.

3.2.2 اهداف انشاء المناطق الصناعية الحرة:

تطرق عدد كبير من الباحثين الى الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها من وراء إقامة المناطق الصناعية الحرة، حيث نجد كل من (**احمد، 2005، صفحة 7**)، و(**اوسرير، 2003، صفحة 42**)، وايده (**القيسي، 2004، صفحة 12**)، و (**peter G, 1989**)، (**عطية، 1982**) منها:

- جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال الإعفاءات والحوافز المقدمة المغرية؛
- استخدام الموارد المحمية مما يعزز و يدعم الحركة التجارية في البلد؛

- تحقيق التنمية بشقيها (الاقتصادية والاجتماعية) في البلاد المنشأ لها، من خلال توزيع المناطق الصناعية الحرة على عدة مواقع (موانئ، مطارات،ممرات حدودية،معابر ..الخ)؛
- ايجاد فرص جديدة للعمالة الوطنية، نقل التكنولوجيا والخبرة والمهارات الفنية والإدارية؛
- توفير النقد الأجنبي من خلال ترويج الصادرات؛
- تنويع المداخيل الاقتصادية، بتنشيط قطاعات (الخدمات،النقل والصناعة)؛
- تنمية بعض المناطق النامية المختلفة في الدولة، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات الوطني؛
- خلق روابط بين صناعات المناطق الصناعية الحرة وقطاعات الاقتصاد المحلي الاخرى .

4.2.2 اشكال المناطق الصناعية الحرة

على اعتبار ان المناطق الصناعية الحرة هي نوع من انواع المناطق الحرة، فإن كل من (**شملولة، 1992، صفحة 65**)، و(**لبعل، 2011-2012، صفحة 56**)، و(**شاشوة، 2015، صفحة 30**)، اشاروا الى انه للمناطق الصناعية الحرة انواع هي الاخرى، يمكن وصف الأنواع الاكثر شيوعا منها والتي انشأت في العالم على النحو التالي:

أ- **الحدائق الصناعية (مناطق صناعية)**: تعد مواقع تعتمد على تطوير وتجميع النشاط الصناعي، تنشأها الدول بقديم مساحة صناعية متطورة ورخيسة للمستثمرين، تقدم فيها مجموعة واسعة من الحوافز والمزايا، وتوفر البنية التحتية والخدمات الفعالة لتحفيز النمو الصناعى، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية للشركات والمناطق والبلدان، تكون مرتبطة بهياكل قاعدية للتجارة من اجل قيام وتطوير الوحدات الصناعية المحلية والأجنبية، لإستيراد مواد الاستثمارية ك(المعدات والمواد الأولية الضرورية) لعملية الإنتاج، بعض منها متعددة الوظائف تشبه" المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة"، ولكنها عادة ما تعمل على نطاق أصغر.

ب- **مناطق معالجة الصادرات (الصناعية الحرة للتصدير)**: هي حيز داخل المجال الجغرافي للبد المضيف، محمي بالنظام الجمركي المعمول به، تقع عادة بمحاذاة الموانئ والمطارات، حيث تكون مكان لاستيراد السلع والتجهيزات والمواد الاولية دون الخضوع للرسوم الجمركية، من اجل تحويلها الى منتجات نهائية، وتعد مناطق لجذب الصناعات الموجهة بالأساس للأسواق الاجنبية (التصدير)، من خلال تقديم حوافز وتسهيلات خاصة للتصنيع، وتفرض رسوم جمركية على دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، وكذلك توفير بيئة تنظيمية أكثر تحررا للتجارة والاستثمار، وبشكل

عام، يوجد نوعان من مناطق تجهيز الصادرات: أحدهما نوع شامل ومفتوح لجميع الصناعات، و الاخر هو نوع متخصص مفتوح فقط لبعض القطاعات (المنتجات المتخصصة).

ت- **المناطق الحرة للمؤسسات وعمل المؤسسات:** هي جزء من اراضي البلد المضيف، تنشأها الدول بغرض انعاش وبعث الاقتصاد المحلي، وترقية العمل، يكون الانتاج في هذه المناطق غير موجه نحو الخارج، وحيث ترتكز على قدرات السوق المحلية، ويتواجد هذا النوع بالدول الصناعية التي تتوفر على التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها، وهذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية في المدن، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ث- **مناطق التشغيل:** هي مناطق حرة صغيرة المساحة تنشأها الدول بهدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الحلي، الملابس، الغاز، الالكترونيات...إلخ، ويمكن للمشاريع المستثمرة في هذا النوع من أن تأخذ موقع لها في أي مكان، ومثالها مناطق صناعة الحلي الهندية، وتتواجد بكل من اليابان، بنما والتايوان.

ج- **المناطق الحرة ذات الانشطة المحددة (المناطق الاقتصادية الخاصة):** هي عبارة عن مناطق صناعية حرة تنشأ فيها المشاريع الاستثمارية بشروط محددة منها: عدم التعاقد الا مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثل الوصول الى درجة محددة من الصادرات، والالتزام بمستوى تكنولوجي محدد، وتعد مناطق تجمع شركات التصنيع والخدمات التى تسعى إلى تحسين الآداء الاقتصادى من خلال التعاون في إدارة قضايا محددة، و المناطق أو الحدائق الصناعية ذات النشاط المحددة تركز على الارتقاء الصناعى، وتحقيق المستدامة والاكتفاء الذاتي.

ح- **المناطق الاقتصادية العامة (المتعددة الوضائف، الشاملة):** التي تعد مناطق كبيرة الحجم تشتمل على مجموعة متعددة من العمليات الصناعية والخدمية المختلفة، بحيث يتم تنفيذها في ظل أطر تنظيمية وحوافز مؤسسية خاصة تختلف عن الاقتصاد العام، وفى بعض الحالات، يمكن لها أن تضم مدينة بأكملها أو ولاية، ويتمثل الهدف من اقامتها في السعي للتغلب على العجز المؤسسي في الاقتصاد العام، وتسهيل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومعه الانشطة التجارية و الاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمي من خلال تعزيز تبادل المعرفة والمعلومات، وتتخذ أنماطا متنوعة (مناطق اقتصادية حدودية، مثلثات النمو، مناطق اقتصادية عابرة للحدود).

والجدول الموالي يوضح تفاصيل أكثر لتقسيمات المناطق الصناعية الحرة وخصائصها:

الجدول رقم(02-01) : انواع المناطق الصناعية الحرة ومزاياها المختلفة (خصائصها)

نوع المنطقة	الحدائق الصناعية	منطقة معالجة الصادرات	منطقة المؤسسات (عمل المؤسسات)	منطقة التشغيل	منطقة مرور محددة (الانشطة المحددة)	المناطق متعددة الوضائف
خصائصها الطبيعية	مكان جغرافي محدد ومسيج (لها حدود)، صغيرة	حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي.	هي جزء من اراضي البلد المضيف	هي مناطق حرة صغيرة المساحة	جزء من مدينة، او مدينة بأكملها	مكان جغرافي كبير الحجم،محدد ومسيج
اهدافها الاقتصادية	تطوير الصناعات التصديرية	ترقية الصادرات	إنعاش وبعثالاقتصاد الوطني وترقية الشغل	دعم احتياجات صناعة معينة	تطوير المناطق النائية الاقل تطورا	تجاوزعجز المؤسسي في الاقتصاد العام
نوع النشاط فيها	الصناعات الخفيفة، انتاج البضائع والسلع	مركبات صناعية عمليات التحويل	الصناعات التحويلية الخفيفة	الصناعات بسيطة الحلي، الغاز،..	مختلف انواع النشاطات	كل انواع النشاطات الصناعية والخدماتية
الامتيازات المقدمة فيها	تسهيلات في ضوابط العملات،حرية تحويل الارباح،	فرض رسوم جمركية على دخول السلع للمجال الوطني المحمي المنطقة،	اعفاء على مختلف الضرائب والرسوم	اعفاء على مختلف الضرائب والرسوم	سهولة اجراءات التسجيل، ضمانات حكومية لحرية التوظيف	اعفاء على مختلف الضرائب والرسوم
مكان البيع	حسب القانون (متغير)	موجهة اساس للتصدير فقط	الانتاج غير موجه نحو الخارج، السوق المحلية	حسب القانون	حسب القانون (متغير)	الاستثمار الموجه للتصدير
امثلة نموذجية	ايرلندا، تايوان، ماليزيا، الدومينيكان، موريشوس، كينيا،	شانون (إيرلندا)، الدومنيكان، كولومبيا	الدول الصناعية، بريطانيا، الو م أ،فرنسا	الهند، اليابان، بنما، كوريا الجنوبية، والتايوان.	اندونيسيا، السنغال	مدينة شينزين، ومقاطعة هاينان في الصين،

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (شاشوة، 2015، صفحة 39)، (خصاونة، 2010، الصفحات 25-27).

يتضح من الجدول في الاعلى انه يوجد اختلاف في الشكل الوظيفي للمناطق الصناعية الحرة، اعتمادا على اهداف الدولة المستقبلة، التركيز القطاعي، السوق المستهدفة، الانشطة الاقتصادية المعينة، وعلى هذا فان المناطق متنوعة ويصعب تصنيفها ضمن فئات، لأنه لا تحددها صفات موحدة يتم تطبيقها في جميع انحاء العالم.

5.2.2 أهمية المناطق الصناعية الحرة :

تطرق كل من (**مرزيق، 2014، صفحة 6**)، و (**اوسرير، 1995، صفحة 3**)، و(**السيد، 2020، صفحة 296**)، (**عبد المولى، 2001، صفحة 28**) الى اهمية الكبيرة للمناطق الصناعية الحرة والتي تكمن في كونها تعمل كقاعدة لنمو وتنشيط الحركة الاقتصادية الإنتاج (الصناعة) والصادرات (التجارة)، في الدول المنشأة لها، وذلك يتحقق بتطور إنتاج المشاريع العاملة بهذه المناطق وإمكانية تصديرها إلى العالم الخارجي، وتوجد جملة من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي نوردها كالتالي:

- التنويع الاقتصادي بإيجاد مصادر دخل جديدة، وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية والصناعية والابتعاد عن التبعية للموارد الطبيعية (المحروقات، معادن)؛
- تحرير العملة المحلية، وإعادة تقييم سعر الصرف وفق سلة العملات الدولية ؛
- إن قيام الشركات متعددة الجنسيات بهذه المناطق حافزا لتنمية بعض الصناعات المساعدة، وذلك بالتزويد بالمواد والسلع من السوق المحلي، ما يساهم في تحسين المستوى الفني للصناعة المحلية، ويدفع عجلة تطورها؛
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الاجنبي من الرسوم والاجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة؛
- نقل واستخدام التكنولوجيا المتطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها لتطوير الصناعة المحلية؛
- العمل على تنمية المناطق النائية او الاقل تقدما؛
- منتجات المناطق الصناعية الحرة تتميز بمنافسة كبيرة وتجربة في التداول، تساهم في تحسين نصيب البلد المنشأ في التبادلات العالمية، بتنمية الصادرات؛
- انتاج صناعي تنافسي تكاملي مع المشروعات الصناعية داخل الدولة، يساهم في ترقية الصادرات بشكل كبير، خاصة بإنشاء شركات مختلطة مع المستثمرين المحليين، وانشاء مراكز تسويقية على المستوى العالمي؛
- تمتص المناطق الصناعية الحرة نسبة البطالة من الشباب خاصة أصحاب الشهادات والكفاءات، هذا ما يساهم في الحد من هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج، كما أن التسهيلات والامتيازات التي تتصف بها هذه المناطق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

والشكل الموالي يبين اهم المميزات التي توفرها المناطق الصناعية الحرة لزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

الشكل رقم (02-04): مميزات زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الصناعية الحرة

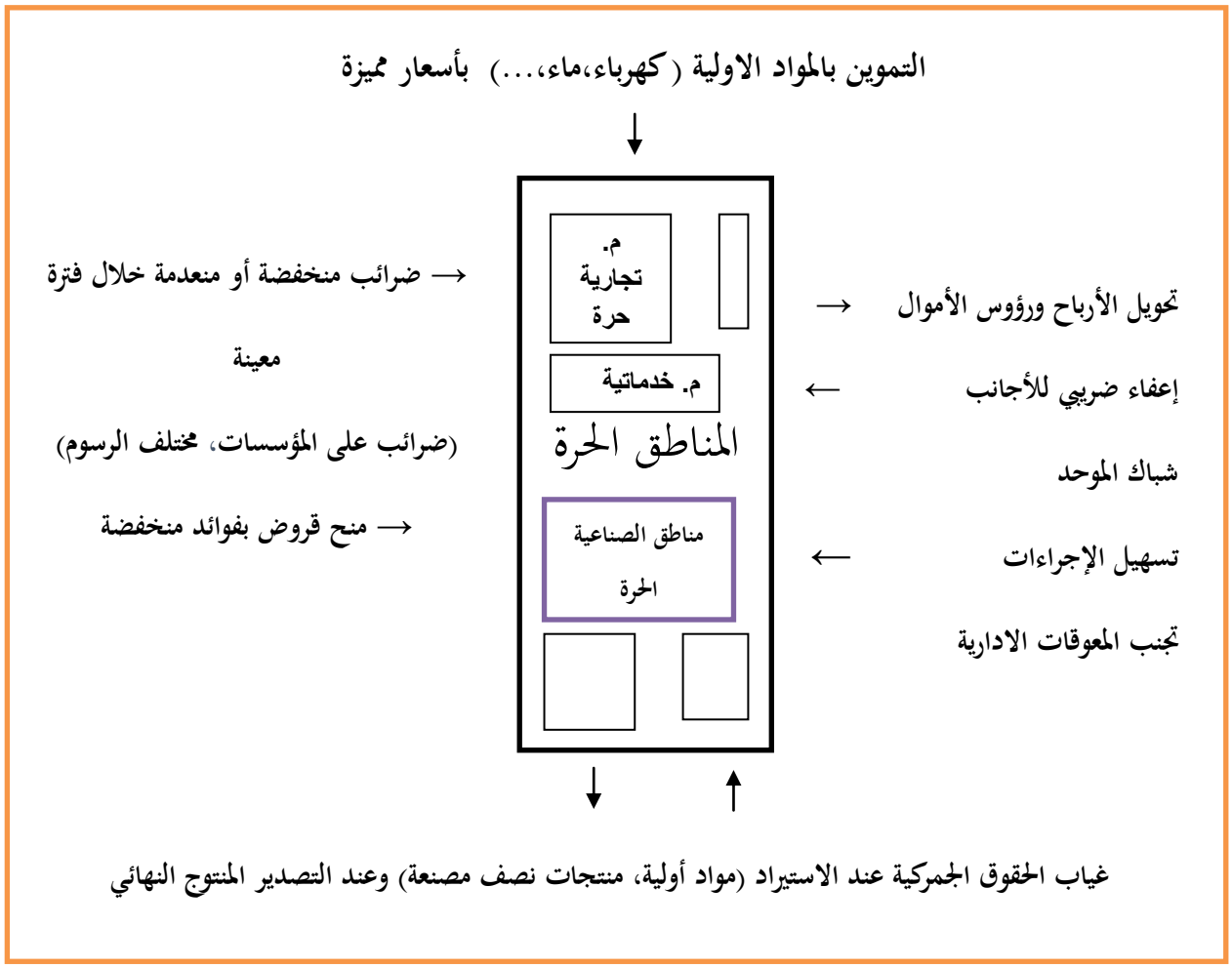

المصدر: نقلا عن: (**شاشوة، 2015، صفحة 98**)، بتصرف

6.2.2 تفاعل المناطق الصناعية الحرة مع المحيط الخارجي لها

حسب (**شاشوة، 2015**) فإنه من أجل نجاح المناطق الصناعية الحرة، يجب قيام الصناعة المحلية التي تعد خزان مناولة للانشطة المقامة في هذه المناطق، حيث تقوم الصناعة المحلية بتوفير المواد الأولية والمواد النصف مصنعة للمشاريع الاستثمارية، وتقوم المؤسسات الاستثمارية بتحويل الخبرة والتكنولوجيا للصناعات المحلية، وكلما تطورت العلاقة زادت القيمة المضافة لهذه المناطق، والشكل الموالي يوضح تفاعلات المناطق الصناعية الحرة مع محيطها.

الشكل(02-05) تفاعلات المناطق الصناعية الحرة مع محيطها كنموذج علمي مميز

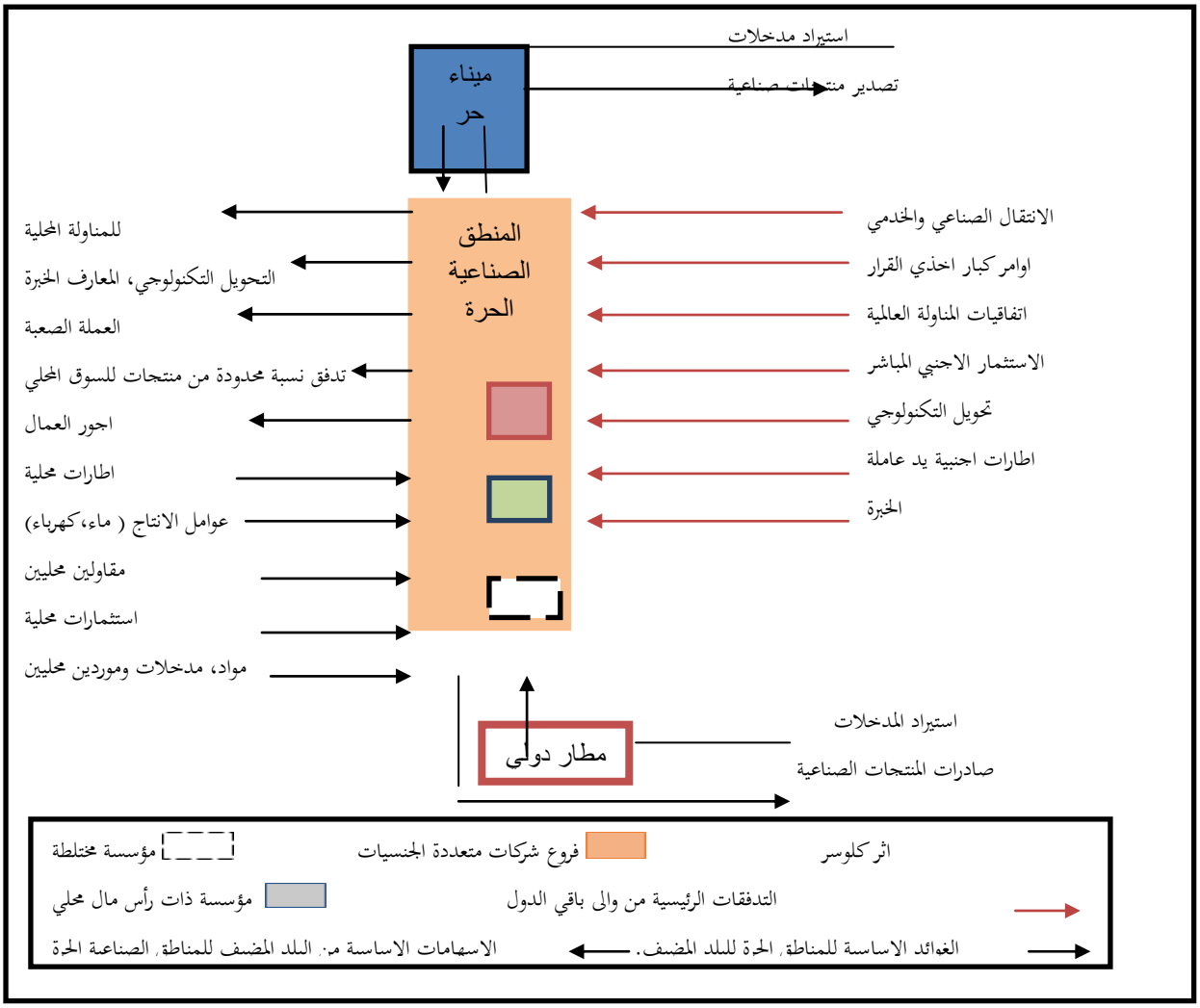

المصدر: نقلا عن: عبد الحميد شاشوة ص 100 نقلا عن francois bost p 36

فالعديد من المؤسسات المحلية استفادت من المناطق الصناعية الحرة، وهذا بالمناولة الدولية و بواسطة أثر الحجم وبالتخصص (الخبرات المكتسبة)، وبعضها أصبح من كبار المؤسسات العالمية في تخصصها، وهذا ما يجعلها تشارك في التقسيم الدولي لمسار الإنتاج.

7.2.2 المزايا التي تحققها المناطق الصناعية الحرة للمستثمرين والمشروعات (خصائصها):

حسب (**شلبي، 1982، صفحة 82**)، و (**شاشوة، 2015**)، فإن المناطق الصناعية الحرة تحقق عديد المزايا للمستثمرين والمشروعات التي تقام بها، تتمثل في توفير البنية الاساسية من قبل الدول لهذه المشروعات، وهو ما يساعد في التقليل من تكاليف الانتاج وزيادة الارباح، نتيجة توفر المواد لخام بالقرب من هذه المناطق،

والاستفادة من العمالة والمواد الاولية الرخيصة، المتوفرة في الدول المضيفة، اضافة الى جملة الاعفاءات والتسهيلات المالية والضريبية، والتي لا تتوفر للمشروعات العاملة خارج هذه المناطق، ما يساهم في جذب الاستثمارات (الموجهة للنشاط الصناعي) اليها، كما تقوم بتسويق انتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة (تهدف للوصول الى الاسواق العالمية)، عن طريق الاستفادة من الموقع الجغرافي للمنطقة، وهذا راجع لتنافسية منتجات المناطق الصناعية الحرة، مساهمة نشاطها في الارتقاء بمستوى الصناعات المحلية من خلال الصناعات التي تقوم بها.

اما (**حمية عبود، 2011، صفحة 80**) فقد وضح تأثر المشاريع الاستثمارية في المناطق الصناعية الحرة بمستوى التنظيم وحسن سير إدارتها، وهو ما يلزم توفير جهاز إداري له قدر كبير من الخبرة والكفاءة، وان يكون هذا الجهاز مرتبط بإحدى الوزارات او المؤسسات العامة، كما ينبغي أن يتمتع الجهاز بقدر من الصلاحيات التي تضمن له حسن سير إدارتها، وأن تنطلق تلك الصلاحيات في قوانين وتعليمات واضحة.

8.2.2 المشاريع الاقتصادية المقامة في المناطق الصناعية الحرة

حسب (**جمعة، 1995، صفحة 23**) فإن المشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الصناعية الحرة، اصبحت تتميز بالحداثة عموما، الذي يتصف بتعدد الانشطة في المنطقة الواحدة، هذا فضلا عن الاتجاه السائد الان نحو ايجاد المناطق الحرة الخاصة بالتصنيع من اجل التصدير، وذلك لتحقيق الفائدة القصوى للاقتصاد.

وبالنسبة ل (**احمد، 2005، صفحة 15**) فان الصناعات المقامة في هذه المناطق هي الصناعات كثيفة العمالة .

اما حسب (**العماري، 2020، صفحة 227**)، فإن الانشطة الاقتصادية المقامة في هذه المناطق، تختلف من موقع لاخر، وتتمثل في ادخال تغييرات جوهرية على المواد الخام والسلع الاولية (محلية او مستوردة)، حيث انها ترتبط في الغالب بسياسة التصنيع، وبالاهداف الرئيسية التي من اجلها اقيمت، وترتكز معضمها على عمليات التجميع والتحويل اوالتكميل، بالاضافة الى عمليات التجهيز والتجديد والتركيب للانتاج منتجات نهائية، وتختلف مجالات الاستثمار الصناعي طبقا للظروف (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)، المحيطة بالدول المضيفة، وقد تطورت نوعية الانشطة التي تزاول داخل هذه المناطق لتشمل كل الانشطة الاقتصادية كمايلي:

- **الانشطة (المشاريع) الخفيفة**:كالصناعات الجلدية والنسيجية والخشبية، صناعة الملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية والمنظفات الصناعية، الصناعات البلاستيكية والورقية.

- **الانشطة (المشاريع) المتوسطة**: كصناعة الادوات الكهربائية، وانتاج الزجاج والحواسيب، انتاج المستلزمات الطبية وصناعة مواد البناء.
- **الانشطة او المشاريع الثقيلة**: كصناعة السيارات، المركبات، واجهزة الحفر والالات العملاقة...الخ.

كما نجد **الصناعات التجميعية** كنوع اخر للانشطة المقامة بالمناطق الصناعية الحرة، حيث تصنف حسب نوعية الخدمات المستخدمة في تلك الصناعات، ونظم وطرق التصنيع، وهي تابعه الى المنشأت الصناعية التي تستخدم لغرض تقريب الصورة لذهن المستثمر، وتقوم هذه الصناعات بإستيراد الاجزاء والقطع المنتجة وتخزينها في مخازن مؤقتة لحين تجميعها لإنتاج منتجات نهائية لاعادة تصديرها او استهلاكها محليا، وتكون في الصناعات المتقدمة ك (صناعة المركبات والالات الثقيلة والحواسيب)، ومن مميزاتها الاعتماد بشكل كبير على اسواق تجارية واسعة غير متاحةفي الغالب عند الدول الاقل تقدما، كما انها تستوعب العاملة الماهرة ذات الخبرة، والتي يمكن توطينها في الدول المضيفة مع الزمن، و وتوفر للدول المضيفة بالاضافة الى ايرادات اعادة التصدير للتجميع النهائي، فوائد اخرى تجنيها المناطق المحيطة بالمنطقة الحرة كادخال التقنيات وخبرات الحديثة للصناعات المحلية والاستفادة من عقود الشراء ل(للسلع والمواد والاجزاء) التي تحتاجها هذه الصناعات، كما تساهم في انتعاش التبادل التجاري والنقل والملاحة، مع خلق فرص عمل جديدة.

وتوجد **مشروعات الخدمات**: التي على الرغم من تزويد معظم المناطق الصناعية الحرة بالخدمات العامة والاساسية لعمليات (الاستيراد، الانتاج، التصدير)، والمتمثلة في (خدمات الاتصالات السلكية، المياه، الطاقة...الخ)، الا ان معظمها لم تشهد تطورا في الانشطة الخدمية الحديثة الا عدد قليل منها، ويقصد بالانشطة الخدمية الحديثة كل من: الاعمال المصرفية، التأمين واعادة التأمين، الصرافة وتوظيف الاموال، تحليل وتوفير قواعد المعلومات، تخليص المعاملات، ادارة السفن، وكالات التوزيع والتخزين، مكاتب التنسيق العالمي، شركات الشحن والنقل العالمي، مكاتب التدريب والخدمات التقنية، خدمات الاستشارات الاستثمارية، مكاتب المحاسبة، وكلاء التغليف والشحن والتأمين، وتعد هذه المشروعات من الانشطة المتاحة لاستثمار في المناطق الصناعية الحرة الحديثة والتي يمكن اقامتها خاصة ةالتوجه الجديد للدول لإقامة مناطق حرة حديثة.

ومن الملاحظ ان هذه المشروعات (الانشطة) هي مجرد عرض بسيط لبعض الخدمات التي من الضروري تواجدها في المناطق الصناعية الحرة، حيث انه كلما تقدم بنا الزمن تظهر لنا متطلبات جديدة لمواكبة تكنولوجيا العصر، وتحتم علينا المبادرة والتفكير في انشاء مشاريع حديثة تضاف للقوائم الحالية، ولذا نجد وباستمرار التجديد

الدائم في المشاريع المناطق الحرة المتواجدة حاليا، واالشكل التالي يوضح انواع الاستثمارات الصناعية في بعض المناطق الصناعية الحرة في العالم.

الشكل رقم(02-06) : **توزيع الاستثمارات على الصناعات في بعض المناطق الصناعية الحرة**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (العماري، 2020، صفحة 227)

9.2.2 التأثير الاقتصادي للمناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد

ان عملية تقييم الاثر الاقتصادي للمناطق الصناعية الحرة تكتنفه بعض الصعوبات والمعوقات، ك (صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات)، وذلك لم يمنع من الوصول الى بعض الطرق ذات الصيغة العامة، التي يمكن ان ترشد لتقييم هذه المناطق مثل منهج الاعباء والفوائد مع اجراء بعض التعديلات عليه، وتعتمد طريقة التقييم على فكرة تقييم الاقتصاد اولا على اساس وجود هذه المناطق فيه، ثم على اساس عدم وجودها فيه، وتتمثل اهم الفوائد

التي تعود بزيادة تدفق حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، على الاقتصاد المضيف في: زيادة فرص العمل، زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية من خلال زيادة الصادرات، تعظيم استخدام المواد الخام المحلية، والموارد المالي، الناتجة من الشركات في باقي الاقتصاد، اما الاعباء فقد تمثلت في تكاليف الصيانة والنواحي الادارية، وقد تم تطبيق هذا المنهج في عديد مناطق صناعية في شرق وجنوب اسيا.

10.2.2 عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة (العوامل الجاذبة الاستثمار)

تطرق كل من (**اوسرير، 1995، صفحة 10**) و(**سلطان السعدون، 2005، صفحة 07**)، (**خصاونة، 2010، صفحة 46**) الى ان إنجاح أي منطقة صناعية حرة يتطلب ابتعادها على العوامل طرد الاستثمار الاجنبي المباشر، وامتلاكها او توفيرها لعوامل الجذب، وتختلف هذه العوامل وفق نوع الاستثمار او المستثمرين ويمكن اجمال العوامل الجاذبة فيما يلي:

- الموقع الجغرافي الأنسب والأفضل، مع دراسة الجدوي الفنية والاقتصادية للمنطقة ؛
- توفر الاستقرار السياسي والأمني المساعد على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر ؛
- البنية التحية (القاعدية) الملائمة مثل (طرق، كهرباء، غاز،...)، وتوفير الخدمات المالية والمصرفية وتحقيق الشمول المالي، وتوفير اليد العاملة الماهرة والرخيصة؛
- التحديد الدقيق للهدف من إقامة المنطقة، ووضوح الخطط المساعدة على الوصول إلى ذلك؛

وقد اضاف (احمد، 2005، الصفحات 13-14) مايلي:

- وضع سياسة ترويج وتسويق متطورة وواضحة للمنطقة وتسهيلاتها، مع تحديد الانشطة المسموحة ؛
- الاستفادة من تجارب المناطق الصناعية الحرة القائمة في دول اخرى.

وتختلف النتائج الاقتصادية المحققة من منطقة صناعية حرة الى اخرى، وذلك وفق للإستراتيجيات المسطرة من طرف البلد المضيف، حيث ان اغلب المناطق الصناعية الحرة الناجحة هي المناطق التي تنخرط في إطار إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، وتكون اكثر نجاحا اذا ما ساندتها السياسات الداعمة للتكنولوجيات من إلكترونيك وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والشكل التالي يوضح عوامل نجاح المنطقة الصناعية الحرة.

الشكل رقم (02-07) عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة (العوامل الجاذبة الاستثمار)

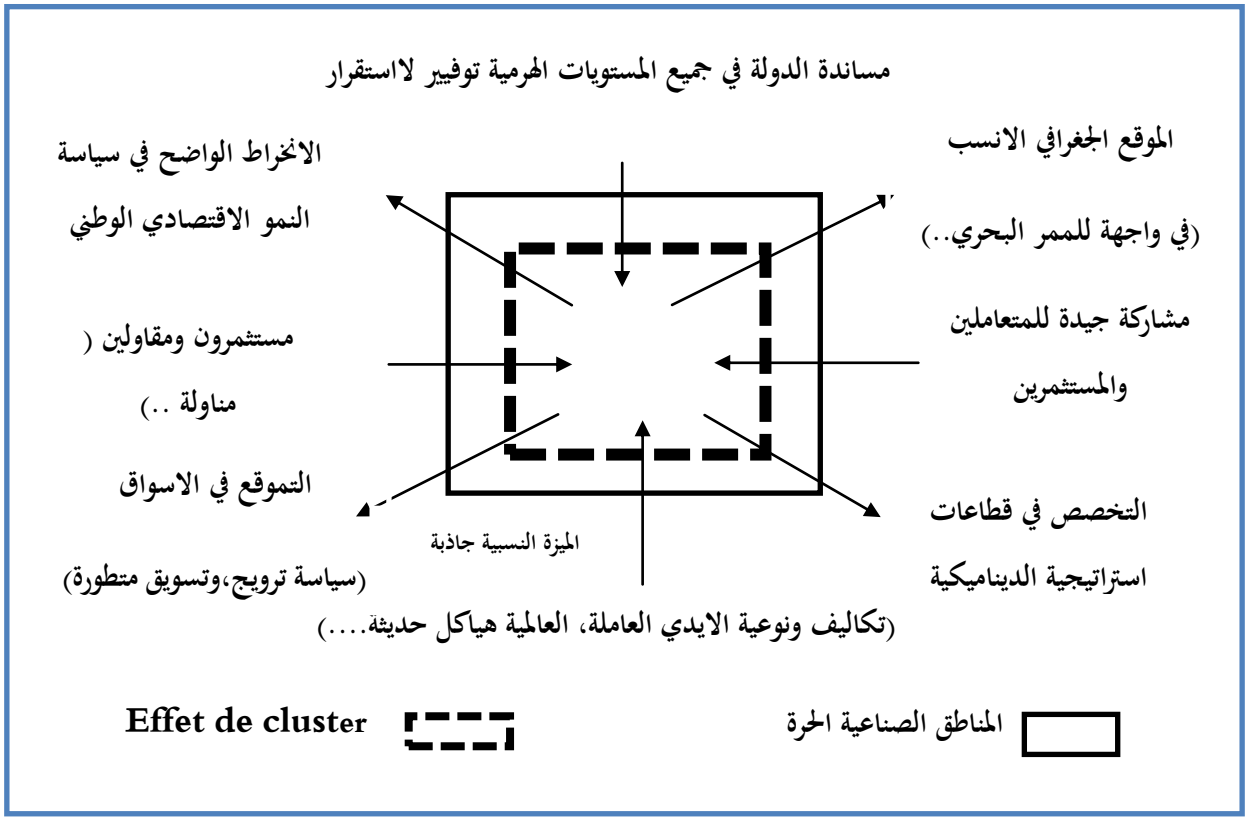

المصدر: (شاشوة، 2015، صفحة 101)، نقلا عن Idid p38

ومن الشكل السابق نلاحظ انه من العوامل المساعدة في نجاح المناطق الصناعية الحرة نجد المشاركة الفعالة والمكثفة المستثمرين المحليين، تساعد بالاضافة الى باقي العوامل التي سبق وان ذكرناها، في مد روابد المناولة والتفاعل الإيجابي مع هذه المناطق، خاصة باكتساب الخبرات والتكنولوجيات والاستفادة من طرق التسيير الحديثة، كما نلاحظ ان توفر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المناطق قبل انشائها (على اعتبار انها مشروع استثمارى ذو أبعاد اقتصادية، سياسية واجتماعية)، والاستعانة بمعايير ومقاييس محددة كمعيار الربحية الوطنية الذي يبين أثر المناطق الصناعية الحرة في مجمل الاقتصاد (اقتصاديا واجتماعيا وواستراتيجيا) وباستخدام بيانات مقدرة لأدائها طيلة حياتها المتوقعة، عاملا مساعد في نجاح هذع المناطق على المدى البعيد، وان غالبية الدول التي استخدمت المناطق الصناعية الحرة اعتبرتها قواعد صناعية بإمتياز لتوفرها على كل المقومات الأساسية و الضرورية المساعدة على جذب واستقطاب وزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفي فيما يأتي نهتم بتقديم ببعض تجارب المناطق الصناعية الحرة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبى المباشر .

3. تجارب دولية ناجحة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق المناطق الصناعية الحرة

حسب (فقير، 2016، صفحة 55)، للمناطق الصناعية الحرة اهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، حيث نالت مكانة عالمية بتزايد عددها عبر العالم حسب المكتب الدولي للعمل (BIT)، و كان التزايد متسارعا، بإنتشرها في ربوع العالم، نظرا لاهميتها في جلب وتوطين الاستثمار الاجنبي المباشر، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، ونجحت العديد من الدول في استخدام هذه المناطق في تحقيق هذه الأهداف، وفي هذا الجزء سنتطرق الى بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

1.3 تجارب المناطق الصناعية الحرة في بعض الدول النامية الصناعية

1.1.3 التجربة الصينية: عملت الصين على انفتاح اقتصادها، على العالم سنة 1978، حيث تم القيام بجملة من البرامج والإصلاحات العميقة، منها خلق وحدات اقتصادية تعمل على رفع التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، هي المناطق الاقتصادية الخاصة، ومناطق التطوير الاقتصادي والتقني، ومناطق للتجارة الخارجية والاستثمار، وتعد الصين من ابرز الدول خبرة في اقامة المناطق الصناعية الحرة، فبعد ان انطلقت من 4 مناطق سنة 1979 هي قزيامن(Xiamen) ، شانتو(Chantou) (1980)، زوهي (Zhuhai)، شنغن(Shenzhen)(1980)، ومع التكثيف التدريجى للتنمية الاقتصادية وتعزيز النشاط الاقتصادي في الصين وبتشجيع من النجاح الاولى لهذه المناطق.

وحسب (Tantri, 2013, p. 229) أطلقت الصين حملة ضخمة لإقامة المزيد هذه المناطق خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث توجد فيها 20 منطقة صناعية حرة بمختلف انواعها، بدات بإنشاء مناطق صغيرة بالقرب من المواقع والتكتلات المطورة صناعيا من اجل زيادة الاحتكاك والترابط بين المناطق، مما ساهم في تنمية الاقليمة المحيطة بالمناطق، وبهذا نجحت الصين في تحويل مناطقها الاقتصادية الخاصة إلى محور استراتيجي للتنمية الاقتصادية الإقليمية، حيث أشارت التقارير الى المساهمة الكبيرة ونجاح هذه المناطق في ارتفاع الناتج الوطني، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، وتوفير فرص العمل، وزيادة الصادرات، وتعد الصين رائدة في استخدام المناطق الصناعية الحرة، وتتميز هذه المناطق في الصين ببنيتها التحتية المتطورة وقوتها العاملة الماهرة وحوافزها الضريبية الجذابة، مما ساهم في تحويلها إلى مركز عالمي للإنتاج والتصنيع.

ومن خلال الجداول الموالية سنوضح قائمة المناطق الصناعية الحرة المقامة في الصين حتى سنة 2022، وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة اليها.

الجدول رقم (02-02):عدد المناطق الصناعية الحرة في الصين في خلال الفترة 1992-2022

الرقم	اسم المنطقة	تاريخ الانشاء	الرقم	اسم المنطقة	تاريخ الانشاء
01	**منطقة شنغن الحرة**	1979	**11**	**منطقة شنغهاي الحرة**	2021
02	**منطقة شانتو الحرة**	1980	**12**	**منطقة قوانغتشو الحرة**	2021
03	**منطقة هايكو الحرة**	1988	**13**	**منطقة تشونغتشينغ**	2021
04	**منطقة سانيا الحرة**	2010	**14**	**منطقة هانغتشو الحرة**	2021
05	**منطقة تيانجين الحرة**	2010	**15**	**منطقة نينغبو الحرة**	2021
06	**منطقة فوجيان الحرة**	2015	**16**	**منطقة شيامن الحرة**	2021
07	**منطقة هينان الحرة**	2017	**17**	**منطقة تشينغداو الحرة**	2021
08	**منطقة بيجينغ الحرة**	2020	**18**	**منطقة جيلين الحرة**	2021
09	**منطقة هيلونغجيانغ الحرة**	2020	**19**	**منطقة داليان الحرة**	2021
10	**منطقة لياونينغ الحرة**	2021	**20**	**منطقة هيلونغجيانغ الحرة**	2021

المصدر :من اعداد الباحث على (موقع وزارة التجارة في الصين، 2024)، **و** (موقع البنك المركزي الصيني، 2024)

جدول رقم (03-02) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الصناعية الحرة الصينية

مليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	**11.9**	**15.5**	**33.8**	**52.8**	**70**	**85.1**	**103.1**	**120.8**	**62.5**	**65.1**	**82.2**
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	**100.6**	**127.7**	**155.5**	**170.5**	**208.2**	**189.8**	**127.7**	**154.9**	**189.1**	**218.9**	**254.3**
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	**281.5**	**263.5**	**256**	**288.1**	**319.5**	**323.1**	**163.3**	**180.6**	**179.8**	**-**	**-**

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على : (موقع مجلس الدولة الصيني، 2024)

من الجدول في الاعلى نلاحظ استفادة ونجاح المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية في جلب نسبة هائلة تدفقات الاستثمار الاجنبي، التي بلغت من سنة 1992 حوالي 12 مليار دولار و انطق معها تزايد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ليصل الى غاية 120.8 مليار دولار سنة 1999، كأعلى قيمة قبل الالفية الجديدة، وبعدها تراجع التدفق سنة 2000، قبل معاودة الزيادة ابتداءا من سنة 2001 الى غاية سنة 2006، وكانت القيم كتالي (62.5، 65.1، 82.2، 100.6، 127.7، 155.5، 170.5) مليار دولار، اما سنة 2007 فقد حققت فيها اعلى قيمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر قبل الازمة المالية العالميةب 208.2 مليار دولار، وبفعل ازمة الفقاعات المالية سنة 2008 تراجع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر تلك السنة الى 189.8مليار دولار، واستمر في التراجع سنة 2009 الى 127 مليار، قبل ان يعاود الصعود ابتداءا من سنة 2010 الى غاية 2019 بتدفق قدره (154.9، 189.1، 218.9، 254.3، 281.5، 263.5، 256، 288.1، 319.5) مليار دولار تواليا، اما سنة 2019 فقد حققت الصين اعلى قيمة تدفق في الاستثمار الاجنبي المباشر ب 323 مليار دولار، وبسبب جائحة كورونا تراجع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الصين سنة 2020 الى ماقدره 163.3، وعاود الصعود في السنتين الاخيرتين ففي سنة 2021 كان التدفق يقدر ب 2021 ب 180.6، و 179.8 مليار دولار عام 2022، وهذا راجع إلى طبيعة الإنتاج الصناعي في هذه المناطق الخاصة، مما يجعلها تحتل المركز الاول على مستوى العالم من حيث حجم الناتج الصناعي.

2.1.3 **التجربة الهندية:** تعد الهند من اوائل الدول في اسيا التي اقرت بفعالية نموذج المناطق الحرة بصفة عامة والمناطق الصناعية الحرة كنوع خاص،

وحسب (Dhingra, 2009, p. 275) تم انشاء اول منطقة صناعية بها سنة 1965، في مدينة كاندلا–ولاية غوجارات، كجزء من برامج ترويج الصادرات، وبعدها تم إنشاء المنطقة الثانية في مومباى – ولاية ماهاراشترا عام 1972، قبل ان يتقرر إنشاء أربع مناطق معالجة الصادرات في كلكتا وكوتشين ومدراس ونويدا، وبعد ذلك، تقرر إنشاء منطقة فيشاخاباتنام – ولاية أندرا براديش مابين عام 1979 و 2000، وتبنت الهند سياسة المناطق الصناعية الخاصة بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم توفير بيئة تعزز القدرة التنافسية الدولية ، (Gonvidan, 2019, p. 32).

وحسب (Sharma, 2009, p. 21)و (Shah, 2012, p. 3)، فإنه مع انطلاق الالفية الجديدة تم اقرار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة عام 2005 بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية

والاجنبية، وتعزيز صادرات السلع والخدمات، مع خلق فرص العمل، ووذلك بتوفير مرافق البنية التحتية الفائقة، وتقديم مجموعة واسعة من الحوافز والتسهيلات المالية الجذابة (الإعفاءات الضريبية والجمركية)، وحتى سنة 2022 انشأت 38 منطقة صناعية حرة تنتشر في كل دول اقاليم الهند.

اما حسب (Joshi & Narkhede , 2008, p. 10)، فقد تمكنت هذه المناطق في الهند من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وترويج الصادرات، وتوفير فرص العمل، إضافة إلى تحفيز النشاط الاقتصادى، بما في ذلك الخدمات، والتصنيع، وكذلك التجارة.

وتتنوع المناطق الصناعية الحرة في الهند :

- **المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)** : هي مناطق محددة داخل الهند تتمتع بوضع قانوني وجمركي خاص، تسمح SEZs للشركات بمجموعة واسعة من الحوافز، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، وقوانين العمل المبسطة، وسهولة الوصول إلى رأس المال الأجنبي،
- **مناطق التنمية المتكاملة (IDZs)**: هي مناطق مخصصة لتنمية الصناعات والخدمات المحددة. توفر IDZsللشركات مجموعة من الحوافز، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، والبنية التحتية المتطورة، وسهولة الوصول إلى الموارد.

وبعد سن قانون مناطق التطوير الاقتصادي، لتوفير اطار قانوني لانشاء وتشغيل المناطق الصناعية الحرة، سنة 1981، شهدت الهند نموا سريعا في عدد المناطق الصناعية الحرة، حيث تم انشاء العديد من المناطق الجديدة لجذب الاستثمار الاجنبي وتعزيز التصنيع والصادرات، وسنوضح قائمة المناطق الصناعية الحرة وحجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الهند حتى سنة 2022 في ما يلي .

الجدول رقم(02-04) عدد المناطق الصناعية الحرة في الهند مع تواريخ انشائها

	اسم المنطقة	تاريخ الانشاء		اسم المنطقة	تاريخ الانشاء		اسم المنطقة	تاريخ الانشاء
01	منطقة كاندلا الحرة	1965	12	منطقة فيساخاباتنام الحرة	2003	23	منطقة كوشين الحرة	2010
02	منطقة سانتا كروز الحرة	1967	13	منطقة سورت الحرة	2004	24	منطقة فيزاج	2014
03	منطقة مانغلور الحرة	1970	14	منطقة شيناي الحرة	2005	25	منطقة ثان الحرة	2015
04	منطقة بمباي الحرة	1972	15	منطقة نوشر علي الحرة	2006	26	منطقة جيسور الحرة	2015
05	منطقة مندرا الحرة	1989	16	منطقة موندرا الحرة	2007	27	منطقة ميرس الحرة	2016
06	منطقة كاندلور الحرة	1991	17	منطقة جيرنات الحرة	2007	28	منطقة ميشرا الحرة	2017
07	منطقة مومباي الحرة	1997	18	منطقة دافانجار الحرة	2009	29	منطقة أورانجاباد الحرة	2019
08	منطقة كلكتا الحرة	1997	19	منطقة مانجالور الحرة	2009	05	منطقة سيكانداد الحرة	2019
09	منطقة شيناي الحرة	2000	20	منطقة كوتشي الحرة	2010	31	منطقة دافانغيري الحرة	2019
10	منطقة فيساكاباتنام الحرة	2002	21	منطقة جايبور الحرة	2010	32	منطقة أورانجاباد الحرة	2020
11	منطقة نويدا الحرة	2002	22	منطقة جيمس نغار الحرة	2010	33	منطقة دلهي الحرة	2021
						34	منطقة مومباي مولسوند الحرة	2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (هيئة تطوير المناطق الحرة الهندية، 2024)، **و** (وزارة التجارة والصناعة الهندية، 2024)

جدول رقم (02-05) تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في الهند في خلال الفترة 1992-2022

الوحدة مليار دولار

السنوات	*1992*	*1993*	*1994*	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*	*2002*
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.3	0.5	0.8	1.2	1.6	2.1	2.8	3.6	4.5	3.8	3.2
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	3.9	5.1	6.8	8.9	12.4	16.2	11.3	14.5	18.2	22.1	26.3
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	29.8	33.1	30.4	34.7	38.6	25.8	32.2	37.7	45.6		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (هيئة تطوير المناطق الحرة الهندية، 2024)، (وزارة التجارة والصناعة الهندية، 2024).

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ التزايد الكبير في انشاء المناطق الصناعية الحرة في الهند، حيث بلغ عددها 34 منطقة سنة 2022، وكان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى هذه المناطق قد شهد هو الاخير جملة من الموجات والتي يمثلها الشكل التالي:

الشكل رقم(02-08) حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الصناعية الحرة في الهند

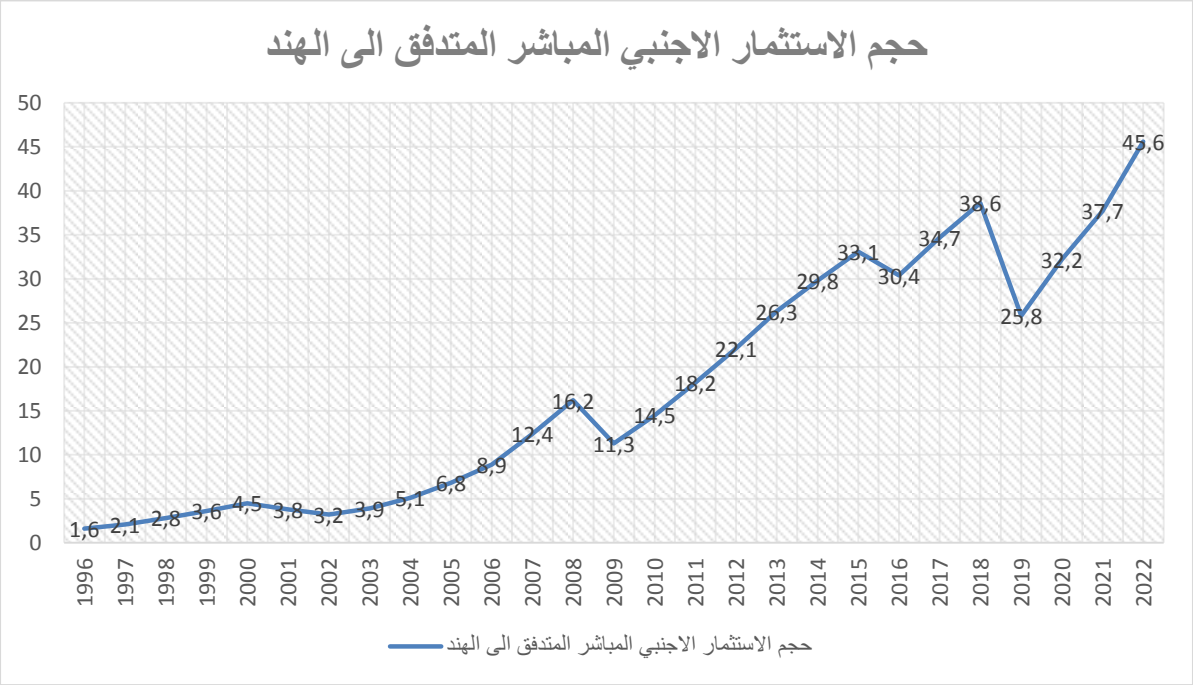

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-05)

من خلال الشكل يتبين ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى المناطق الصناعية الحرة في الهند خلال الفترة 1992-2022، يتزايد بمعدلات جيدة حيث نلاحظ انه منذ سنة 1992 التي كان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه المناطق حوالي 300مليون دولار، استمر في الزيادة حتى سنة 2022، حيث وصل الى حدود 45.6 مليار دولار.

3.1.3 التجربة المكسيكية (الماكيلادورا): كانت النشأ الاولى للمناطق الصناعية الحرة في المكسيك على مخلفات عدم تجديد الو م الامريكية لإتفاقية **"Braceros"** بين الو م الامريكية والمكسيك والتي تسمح بهجرة العمال المكسيكيين الى امريكيا مابين 1942حتي 1962، نتيجة نقص العمالة في امريكا، حيث ادت هذه الاتفاقية الى حدوث هجرة داخلية في المكسيك نحو المنطقة الحدودية الشمالية مع الو م ا، المنطقة التي اصبحت مكتظة بعدد كبير من العمالة في حالة بطالة، ونتيجة مع ما

يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية، قامت المكسيك بتبني **"الماكيولا"** بهدف جذب الاستثمارات الأمريكية لتلك المنطقة الحدودية لمواجهة مشكلة البطالة وضعف مستوى البنية الأساسية فيها، وقد أصبحت تلك المناطق تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الوطني والصادرات منذ 1988.

وتشير بعض الدراسات إلى أن المناطق الصناعية الحرة في المكسيك لعبت دورا هاما في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها المكسيك خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 1995، وتعد المناطق الصناعية الحرة في المكسيك النموذج الناجح الذي استقطب شركات شمال أمريكا التي استثمرت في الجنوب، حيث انشأت المكسيك حوالي 12 منطقة صناعية حرة، منحت المكسيك فيها كل الدعم المادي، الإداري، الضريبي، وبدخول اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا حيز التنفيذ عام 1994 أعطت نفسا جديدا للمناطق الحرة الماكيلادورا المكسيكية، حيث انخفضت الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل صادرات الماكيلادورا ترتفع، وهو ما ادى إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تضاعفت من 895 مليون دولار أمريكي عام 1994 إلى 2983 مليون دولار عام 2000، فبعد 40 سنة من إنشاء الماكيلادورا صنف المكسيك من بين العشر الدول الصناعية في العالم،

وتمثل تجربة المناطق الصناعية الحرة في المكسيك إحدى التجارب التي تستحق التحليل والدراسة نظرا لقربها من السوق الأمريكية التي تتميز بالتقدم التكنولوجي وتنوع السلع والخدمات التي تتداول فيها فضلا عن ارتفاع مستوى الدخل، مما جعلها مثال جيد للتخصص وتقسيم العمل الدولي ونجاحها في الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا " النافتا".

والجدولين الموالين يمكن فيهما تفسير لعدد المناطق الصناعية الحرة في المكسيك وتواريخ انشائها، والانشطة الممارس فيها وكذا حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المقامة فيها الى غاية 2022.

الجدول رقم(02-06): عدد المناطق الصناعية الحرة في المكسيك مع تواريخ انشائها :

1. المناطق الصناعية الحرة العامة

	اسم المنطقة	الانشاء	المنطقة	الهدف	النتائج المحققة
01	**منطقة نافتا**	**1994**	الحدود (المكسيك، الولايات المتحدة)	إزالة الرسوم الجمركية والحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.	زيادة التجارة والاستثمار بين الدول
02	**منطقة باجا كاليفورنيا**	**1960**	**كاليفورنيا**	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.	التصنيع، والسياحة، والخدمات.
03	**منطقة ماتاموروس**	**1989**	مدينة ماتاموروس، حدود الوم ا	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.	التصنيع، والخدمات.
04	**منطقة تيكميكو الحرة**	**2022**	مدينة تيكميكو.	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.	التصنيع، والخدمات.
05	**منطقة لازاروس كارديناس**	**2007**	مدينة لازاروس كارديناس.	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.	التصنيع، والخدمات، والسياحة.
06	**منطقة شيتوكاتو الحرة:**	**2008**	مدينة شيتوكاتو.	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.	التصنيع، والخدمات.
07	**منطقة مانزانيو الحرة:**	**2010**	مدينة مانزانيو	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.	التصنيع، والخدمات، والسياحة.
	2. المناطق الصناعية الحرة في الولايات:				
08	**منطقة بيخا كاليفورنيا**	1989	ولاية باجا كاليفورنيا سور	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع، والخدمات
09	**منطقة تاماوليباس الحرة**	1993	ولاية تاماوليباس.	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع، والخدمات
10	**منطقة كوهويلا الحرة**	1994	ولاية كوهويلا.	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع، والخدمات
11	**منطقة سينالوا الحرة**	1998	ولاية سينالوا	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع، والزراعة،
12	**منطقة يوكاتان الحرة**	2022	ولاية يوكاتان	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على عديد المواقع الرسمية المكسيكية،ك (وكالة ترويج الاستثمار في المكسيك، 2024).

الجدول رقم (02-07) :تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المكسيك خلال الفترة 1992-2022

الوحدة :المليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	4.1	5.3	6.8	8.1	10.2	12.7	15.4	17.8	20.5	18.2	15.1
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	16.4	19.3	23.8	28.1	33.4	29.1	19.2	23.7	28.9	32.1	35.3
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	38.6	31.5	25.8	29.1	31.6	35.4	24.3	28.9	33.4		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (وكالة ترويج الاستثمار في المكسيك، 2024)، و (موقع وزارة السياسات الاقتصادية في المكسيك، 2024)

4.1.3 التجربة الاندونيسية: تعد المناطق الصناعية الحرة في اندونيسا احد القطاعات الاقتصادية الهامة، التي تهدف الى تعزيز التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي المباشر، من خلال تقديم عدد من المزايا والاعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات البيروقراطية، والبنية التحتية المتطورة، والسعي الى الوصول الى الاسواق الاكثر تنافسية، وتلعب دورا حيويا في تشجيع التنمية الاقتصادية، حيث تم انشاء اول منطقة سنة 1973 في مدينة تانجونج تحت اسم المنطقة الحرة تانجونج بريوك ، كما اصدرت اندونيسيا قانون المناطق الاقتصادية الخاصة سنة 2009، الذي سمح بإعتبار المناطق الاقصتادية الخاصة كمراكز للنشاط الاقتصادى بهدف تحفيز الصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية، ووصلت اندونيسيا ل 23 منطقة صناعية حرة سنة 2022، مقسمة بين المناطق الفدرالية وفي الولايات والمناطق الخاصة .

وحسب (ADB, 2015, p. 24) ، تمكنت إندونيسيا من خلال المناطق الصناعية الحرة من جذب الاستثمار الاجنبى المباشر، وتوفير فرص عمل جديدة، إلى جانب دعم استراتيجية التنمية الاقتصادية، وترويج الصادرات، وتحسين القدرة التنافسية الدولية، إضافة إلي تحفيز الإرتقاء الصناعي ونقل التكنولوجيا.

والجدوالين الموالين يمكن فيمها تفسير لعدد المناطق الصناعية الحرة في اندونيسيا وتواريخ انشائها، والانشطة الممارس فيها وكذا حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المقامة فيها الى غاية 2022.

الجدول رقم(02-08): عدد المناطق الصناعية الحرة في الاندونيسيا مع تواريخ انشائها :

1. المناطق الصناعية الحرة الفيدرالية وفي الولايات

الرقم	اسم المنطقة	تاريخ الانشاء	الرقم	اسم المنطقة	تاريخ الانشاء
01	**منطقة تانجونج بريوك الحرة**	1973	**11**	**منطقة تيرنات الحرة**	2012
02	**منطقة باتام الحرة**	1978	**12**	**منطقة ميربوك الحرة**	2013
03	منطقة باندانغ تيريه بينتان الحرة	1989	**13**	**منطقة لومبوك بونو**	2014
04	**منطقة بيكانسيوان الحرة**	1994	**14**	**منطقة جومبانج الحرة**	2015
05	**منطقة سيبينانج الحرة**	2000	**15**	**منطقة ميرسوكي الحرة**	2020
06	منطقة سوراتبا	2005	**16**	**منطقة بيكانبارو الحرة**	2021
07	**منطقة بونتياناك الحرة**	2006	**17**	**منطقة ساماريندا الحرة**	2021
08	**منطقة كاريمان الحرة**	2007	18	**منطقة تانجونج بينانج الحرة**	2021
09	منطقة سيلاكاب هاربور الحرة	2007	19	**منطقة ماتارام الحرة**	2022
10	**منطقة مانادو الحرة**	2011	20	**منطقة بيتنج الحرة**	2022
		2. المناطق الحرة الخاصة			
21	**منطقة كاريون الحرة**	1979	**23**	**منطقة لومبوك الحرة**	2013
22	**منطقة بيكانبارو الحرة**	2002			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (موقع وزارة الاستثمار في اندونيسيا، 2024)، و (موقع in.corp الاندنوسي، 2024)

الجدول رقم (02-09): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة الاندونيسية خلال الفترة 1992-2022

الوحدة بالمليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.4	0.6	0.9	1.2	1.6	2.1	2.6	3.2	3.9	2.8	2.2
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	2.5	3	3.6	4.3	5.1	6	4.5	5.4	6.5	7.8	9.2
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	10.7	9.9	8.7	9.5	11.1	12.8	8.9	10.2	11.7		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على كل من (المركز الاندونيسي لترويج الاستثمار، 2024)، و (موقع وزارة الاستثمار في اندونيسيا، 2024)، و (موقع in.corp الاندنوسي، 2024)

2.3 تجارب المناطق الصناعية الحرة في الدول النامية العربية

تعد المناطق الصناعية الحرة عنصرا جوهريا في عمليات الاصلاح الاقتصادي التي تتبناها الكثير من الدول العربية، سعيا منها الى حل مشاكلها الاقتصادية، وقامت فكرة المناطق الصناعية الحرة في الدول العربية مثلها مثل جل دول العالم بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية الصناعية، ووضعت فيها قوانين وانظمة مختلفةعن ما يطبق في باقي انحاء الدولة وذلك للاستفادة من منافعها، وخصوصا جلب تكنولوجيا.

ويشير (قطيشات، 2011، صفحة 5) الى ان عدد المناطق الصناعية الحرة العربية كان 48 منطقة سنة 2005 ارتفع الى 89 منطقة سنة 2009، وهذا بالاضافة الى التوسع الكبير في اقامة انواع اخرى من المناطق الحرة (الخاصة، الاقتصادية، التنموية)، وسنتطرق الى بعض التجارب العربية الاكثر نجاحا.

1.2.3 التجربة المصرية: تعد مصر من الدول العربية التي تعتبر المناطق الصناعية الحرة، نمطا استثماراايا متميزا، حيث تعدها ألية مهمة من أليات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الصادرات، وزيادة الناتج الوطني الى جانب خلق فرص العمل، وأولته الاهتمام والرعاية لتحقيق الهدف من انشائه.

وحسب (**القصاص، 2022، صفحة 604**)، و (**الاستثمار في المناطق الحرة ، 2009**) قامت الدولة بتوفير المساحات اللازمة والتي تكون بالقرب من الموانئ البحرية للاستفادة من موقع مصر الجغرافي، وكان إنشاء اول منطقة صناعية حرة في اطار سياسة الانفتاح في 1973بمدينة نصر في بورسعيد.

اما (**مرعي ، 2018**)، **و** (الالفي، 2011، صفحة 162)، فيقولان ان للمناطق الصناعية الحرة عدة مزايا مساعدة على جذب الاستثمار اليها تتمثل في: تقديمها لجملة من التسهيلاك كتبسيط وتيسير اجراءات اقامة وتأسيس المشروعات من خلال جهة واحدة يتعامل معها المستثمر لانهاء الاجراءات.

اما (**ايمان، 2000، صفحة 33**)، فحسبها اهتمت مصر بإنشاء عديد المناطق الصناعية الحرة، على اجزاء متميزة من اراضيها، خاصة مع الموقع الجغرافي لمصر في قلب العالم وملتقى 3 قارات، والتمييز بتوفر المواد الخام واليد العاملة، كما قسم القانون المصري المناطق الصناعية الحرة الى قسمين (نمطين):

- المناطق الصناعية الحرة العامة: توجد حاليا 9 مناطق تم تجهيزها بكل المرافق والبنية التحتية الاساسية على مساحة قدرها 13 مليون م2.
- المناطق الصناعية الحرة الخاصة: التي تقام خارج حدود المناطق الحرة العامة.

والجدولان الموالين يمكن فيهما تفسير عدد المناطق الصناعية الحرة في مصر بكل عناصرها، مع ذكر حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المقامة عليها الى غاية 2022.

جدول رقم(02-10): عدد المناطق الصناعية الحرة في مصر مع تواريخ انشائها

الرقم	اسم المنطقة	سنة الانشاء	الموقع	الهدف	الانشطة
01	المنطقة الحرة بمدينة نصر	1973	مدينة بورسعيد	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	تصنيع، خدمات، لوجستيات
02	المنطقة الحرة ببورسعيد	1975	الاسكندرية	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع، اللوجيستيك
03	منطقة الحرة بالسويس	1975	القاهرة	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع
04	المنطقة الحرةب دمياط	1993	شمال الدلتا، قرب نهر النيل	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	بناء السفن
05	منطقة الحرة بالاسماعيلية	1995	الاسماعيلية	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	الملابس، والحسابات الالكترونية
06	المنطقة الحرة شبين الكوم	2004	قرب الاسكندرية	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	صناعة النسيج، والصباغة
07	منطقة نوبيع باالمنيا	2004	طريق القاهرة، السويس	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	تصنيع المعادن والبتروكمياويات
08	الاسكندرية	2006	الاسكندرية	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	كل الانشطة الصناعية
09	قنا بمدينة فقط اسوان	2019	مدينة اسوان	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (مقداد و ميزوري، 2023) ، وعديد المواقع الرسمية المصرية منها موقع ، (الاسكندرية ، 2023)، (بيومي، بنافلا، و بوست، 2023)، (الاستثمار في المناطق الحرة ، 2009)، (المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية ، 2023)، (تقرير الهيئة العامة للتنمية الصناعية السنوي عن المناطق الحرة ، 2024)

الجدول رقم (02-11): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة المصرية خلال الفترة 1992-2022

المليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.1	0.2	0.3	0.4	0.6	0.8	1.1	1.4	1.7	1.5	1.2
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	1.3	1.5	1.8	2.2	2.7	3.3	2.4	2.8	3.3	3.9	4.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	5.4	4.9	4.2	4.6	5.2	5.9	3.5	4.1	4.7		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (موقع هيئة الاستثمار في مصر ، 2023)

ان المتتبع لبيانات للجداول رقم (11و 12-02) يلاحظ وبوضوح الزيادة المعتبر في حجم التدفقات النقدية للاستثمارات الاجنبي المباشرة الى المناطق الصناعية الحرة في مصر، حيث بلغت 4.7 مليار دولار سنة 2022، بعدما كانت تتراوح مابين 100 و800مليون دولار في الفترة من1992 الى 1997، قبل ان تصل الى عتبة1 مليار دولار سنة 1998 ومنذ ذلك الوقت ونسب التدفقات في تزايد مستمر حتا وصلت الى الذروة سنة 2019 بمبلغ قدر ب5.9 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح اداء المناطق الصناعية الحرة في مصر .

جدول رقم (12– 02) : اداء المناطق الحرة في مصر 1992–2022

البيان	***الاداء مابين 1992–2022***
عدد المناطق الحرة	**9 مناطق**
مجموع قيم الاستثمارات الاجنبية المباشرة	**81.6 مليار دولار**
مجموع قيمة صادرات المناطق الصناعية الحرة	**130 مليار دولار**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على كل من (**مرعي ، 2018، صفحة 26**)، **و** (موقع البنك المركزي المصري، 2023)

2.2.3 **التجربة الإماراتية:** تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول السباقة الى إنشاء المناطق الصناعية الحرة، نظرا لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد المحلي، حيث تبذل جهود جبارة لتهيئة مناخ الاستثمار، من خلال إقامة وإنشاء المناطق الصناعية الحرة بهدف جذب المستمرين المحليين والأجانب، حيث وصل عدد المناطق المنشأة الى 17 في الوقت الحالي، هذا نتيجة لتوفر عدة عوامل كتوفر البنية المتطورة، امتلاك أحدث و اكبر الموانئ البحرية في المنطقة، استعمال احدث الأساليب المتطورة، وجود مجموعة من المطارات الدولية الحديثة، توفر بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي، وكان انشاء اول منطقة صناعية حرة في دولة الامارات العربية المتحدة سنة 1985، نظرا للحاجة الى تنويع الاقتصاد انا ذاك، فمحدودية القطاعات التي شملها الاقتصاد في ذلك الحين بالإضافة إلى ضآلة حجم السكان، دفع الشركات الأجنبية العملاقة إلى اختيار الإمارات كوجهة لإنشاء شركاتهم، لذلك قدمت جملة من التحفيزات والإعفاءات بالإضافة إلى السماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك كامل للشركة، كما لا يتم فرض أي قيود على تحويل الأرباح لدولة أخرى أو اشتراط الشراكة مع رجل أعمال محلي حتى يتم تأسيس

الشركة، و تمثل المناطق الصناعية الحرة قرابة 38% من المناطق الحرة الموجودة بالإمارات العربية المتحدة، ما يدل على اهتمام الإمارات العربية المتحدة بالقطاع الصناعي.

وتعد منطقة جبل علي اكبر المناطق الصناعية الحرة بالامارات، حيث استطاعت أن جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية، و بلغ عدد المشاريع بها9500 مشروع، اما باقي المناطق الصناعية الاخرى فحققت هي الاخرى ارقام جيدة، مما يدل أن هذه المناطق أنشأت خصيصا لجذب الأجانب مهما كانت جنسيتهم، وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية .

وقد لفت انتباه (شاشوة، 2015)، أن أحسن المناطق الحرة موجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك نتيجة امتلاكها ل ما يقارب 50% من أحسن خمسة وعشرون منطقة في العالم، حسب ترتيب مجلة fdi، وهذا ما جعل المناطق الحرة جوهر الاستراتيجية التنموية في الامارات، حيث ساهمت هذه المناطق في اندماج الإمارات ودول مماليك المنطقة في العولمة مع مساهمتها في تكوين مركزية في الشرق الأوسط، وظهور تناسق وتماسك إقليمي بين دول الخليج.

وسنقدم في الجدولين الموالين تفسير لعدد المناطق الصناعية الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة، وتواريخ انشائها، والانشطة الممارس فيها، وكذا حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المقامة فيها الى غاية 2022.

الجدول رقم (02-13): عدد المناطق الصناعية الحرة في الامارات حتى سنة 2022

الرقم	اسم المنطقة	تاريخ الانشاء	الرقم	اسم المنطقة	تاريخ الانشاء
01	منطقة جبل علي(جافزا)*دبي	1985	09	واحة دبي السيلكون	2004
02	المنطقة الحرة عجمان	1987	10	تكنوبارك *دبي	2007
03	منطقة الفجيرة الحرة	1987	11	مدينة مصدر *ابوظبي	2008
04	منطقة احمد بن راشد *ام القيوين	1987	12	المنطقة الحرة لمطارات ابوظبي	2011
05	منطقة الشارقة الحرة (saif)	1996	13	منطقة الحرة ميناء خليفة الصناعية(kizad)	2012
06	المنطقة الحرة مطار دبي الدولي	1996	14	منطقة رأس الخيمة للاستثمار RAKEZ	2017
07	منطقة دبي للاستثمار	2000	15	منطقة دبي الجنوبية	2020
08	منطقة الحميرية الحرة *الشارقة	2002	16	منطقة دبي الملاحية	2021
17	المنطقة الحرة المختصة بالقطاع العسكري والامني			2021	

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على (mokdad & mezouri, 2024) ،**وعديد المواقع الرسمية في الامارات ك** (الموقع الرسمي للمنطقة الحرة RAKEZ، 2024)، **و** (الموقع الرسمي للمنطقة الحرة جافزا، 2023)، **و** (موقع مدينة مصدر، 2023)، **و** (موقع وزارة الاقتصاد في الامارات العربية المتحدة ، 2023).

الجدول رقم (02-14): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في الامارات خلال الفترة 2000-2022

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	-	-	-	-	-	-	-	-	1.9	2.2	3.1
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	3.8	3.8	7.1	8.9	13.2	19	15.7	18.7	22.5	26.7	30
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	34.2	38.7	41.1	43.1	47	51.7	40.3	45.6	50.1		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (موقع وزارة الاقتصاد في الامارات العربية المتحدة ، 2023)

3.3 المناطق الصناعية الحرة في الدول النامية الاخرى

1.3.3 التجربة الماليزية: تعود بوادر ظهور ونشأت المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا الى سبعينيات القرن الماضي، وكان ذلك مع ادراك السلطات الماليزية قدرة هذه المناطق على تعزيز النمو الاقتصادي، عن طريق تسهيل التحول من التنمية المدفوعة بالموارد الى التنمية المدفوعة بالمهارات، وكان الهدف من انشاء هذه المناطق تعزيز الصناعات التحويلية وتطوير القطاع الصناعي، مع زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بالبلد، وتطوير الصناعات المحلية، وشهدت هذه المناطق توسعا كبيرا، حيث اصبحت تضم 15 منطقة، انشأت الاولى منها تحت اسم **Bayan Lepas Free Industrial Zone** سنة 1972 في جزيرة بينانغ، تقد فيها الحكومة الماليزية مجموعة من الحوافز الاقتصادية كتوفير بيئة ملائمة للشركات، وتقديم جملة من الإعفاءات من الرسوم الضريبية والجمركية لرأس المال ومدخلات السلع التى تم تجهيزها للتصدير، وتمكنت هذه المناطق من جذب وزيادة تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر، ونمو وتنويع الصادرات، فضلا عن خلق فرص العمل، إلى جانب تحفيز نقل وانتشار التكنولوجيا، إضافة إلى تطوير صناعات جديدة، مما ساهم في تحقيق النمو الاقتصادى المستدام، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية الدولية.

اما (Auty, 2011, p. 210) فيقول ان المناطق الاقتصادية الخاصة في ماليزيا تؤدي إلى تأثيرات تنموية على الاقتصادات الاكثر ديناميكية، واستقطبت ماليزيا حتى سنة 2016 مايقارب 5000 شركة اجنبية من اكثر من 40 بلد، تنوعت استثماراتهم، توجد منها من اصبحت جزء من اقتصاد البلد، واصبح مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا يمثل 65 % من دخل الحكومة.

والجدولين الموالين يمكن فيهما تفسير لعدد المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا وتواريخ انشائها، والانشطة الممارس فيها وكذا حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المقامة فيها الى غاية 2022.

الجدول رقم(02-15): عدد المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا مع تواريخ انشائها،من اعداد الباحث اعمادا على مواقع الكترونية ماليزية

1. المناطق الصناعية الحرة الفيدرالية

	اسم المنطقة	الانشاء	موقعها	الهدف	الانشطة
01	**منطقة بورت كلانج الحرة**	**1984**	بورت كلانج، سيلانغور	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع، والخدمات واللوجيستيات.
02	**منطقة كوالالمبور الحرة**	**1990**	كوالالمبور	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	الخدامات المالية، والمعلوماتية
03	**منطقة بايوة الحرة**	**1997**	**بايوة،جوهور**	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	**الصناعات الحلال**
04	**منطقة مانجا راي الحرة**	**1999**	مانجا راي، كيلانتان	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	الصنيع
05	**منطقة جورو تيكو الحرة**	**2002**	جورو تيكو،كيداه	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	الصناعات الثقيلة،والكيمياوية
	2. المناطق الصناعية الحرة في الولايات				
06	**منطقة Penang الحرة**	1985	جزيرة بينانغ	جذب الاستثمار في التكنولوجيا الفائقة وخلق فرص العمل	التصنيع الدقيق، والالكترونيات
07	**منطقة كوتشينغ الحرة**	1996	كوتشينغ، ساراواك	جذب الاستثمار في صناعة التكنولوجية وخلق فرص العمل	تطوير البرمجيات
08	**منطقة Kuantan الحرة**	1997	كوانتان، باهانج	جذب الاستثمار في صناعة التكنولوجية الحيوية وخلق فرص العمل	صناعة الادوية، والمواد الصحية
09	**IskandarMalaysia**	2006	منطقة جنوب الملايو	تنمية الاقتصاد في الولايات الشمالية وخلق فرص العمل	الصناعات التحويلية
10	**منطقة Eastern الحرة**	2007	ساراواك	جذب الاستثمار في الصناعات الثقيلة والطاقة وخلق فرص العمل	البتروكيماويات، والاليمينوم
11	**NorthernCorridor**	2008	شمال البلاد	إنشاء مركز اقتصادي إقليمي جديد وخلق فرص العمل	الصناعات الثقيلة
	3. المناطق الحرة الخاصة				
12	**منطقة Bayan الحرة**	1972	جزيرة بينانغ	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	الالكتونيات،والتصنيع الدقيق
13	**منطقة Kulim الحرة**	1991	كولايم، كيدا	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	تصنيع التكنولوجيا الفائقة
14	**Glenmarieالحرة**	1994	شاه عالم، سيلانغور	جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل	التصنيع
15	**منطقة Kuantan**	2013	كوانتان، باهانج	تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين وجذب الاستثمار	الصناعات الثقيلة

الجدول رقم (02-16): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا خلال الفترة 1992-2022

الوحدة بالمليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.8	1.1	1.5	2	2.6	3.3	4.1	5	6.1	5.4	4.2
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	4.8	5.6	6.7	8.1	9.8	11.7	8.9	10.5	12.4	14.5	16.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	19.3	17.8	15.7	17.2	19.5	22.1	15.4	17.6	20.2		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على كل من (مجلس المناطق الحرة الماليزية، 2024)، **و** (هيئة الاحصاءات الماليزية، 2024)

2.3.3 المناطق الصناعية الحرة في غانا :

تعتبر غانا من اهم الوجهات الجاذبة للاستثمار في افريقيا، اذ اصبح اطلاق الشركات الناشئة والتوسع بها اسهل مما مضى، بفضل انشاء مايسمى المناطق الصناعية الحرة التي تعرف على انها منطقة جغرافية محددة داخل الدولة تتمتع بقوانين ولوائح خاصة تختلف عن القوانين واللوائح المطبقة على بقية اراضي الدولة، تتميز هذه المناطق عادة بضرائب منخفضة او معفاة من الضرائب، وتسهيلات جمركية وبنية تحتية متطورة، مما يجعلها جاذبة للشركات التي ترغب في التصنيع، وتعد المناطق الصناعية الحرة عنصرا حيويا في الاقتصاد الغاني، وتقدم بيئة استثمارية جاذبة، كما توفر مجموعة من التسهيلات التي تهدف الى تعزيز النمو الصناعي وتشجيع التجارة، ويستفيد رواد الاعمال والشركات في هذه المناطق من الثروات الطبيعية الموجودة في غانا.

وتعد المنطقة الصناعية الحرة ليتكورادي اول منطقة صناعية حرة في البلد نشأت سنة 2001، ثم انشأت بعدها منطقة لتاما التي تعتبر كبر منطقة صناعية حرة في غانا وتقع بالقرب من العاصة اكرا،كما توجد منطقة توتوكا الغنية بالذهب سنة2006، وبعدا استمر انشاء هذه المناطق حتى الوقت الحالي.

وسنحاول من خلال الجدولين الموالين تقديم تفسير اسماء وتواريخ انشاء كل منطقة حرة من المناطق الصناعية الحرة وكذا حجم الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق اليها حتى سنة 2022.

جدول رقم(02-17) المناطق الصناعية الحرة في غانا حتى سنة 2022

الرقم	*اسم المنطقة*	*الانشاء*	*الموقع*	*الانشطة*
01	**المنطقة سيكوندي الحرة**	2001	سيكوندي تاكورادي	تصنيع خفيف
02	**المنطقة الحرة tama**	2002	مدينة تيما	تصنيع ثقيل
03	**المنطقة الحرة kotoka**	2006	مدينة اكرا (جنوب البلد)	الصناعة التحويلية
04	**المنطقة الحرة wa**	2007	مدينة وا، شمال غرب غانا	التصنيع الزراعي
05	المنطقة الحرة kumasi	2008	مدينة كوماسي جنوب وسط غانا	تصنيع خفيف وتركيب
06	المنطقة الحرة Damongo	2010	عاصمة بلدية غونجا	تصنيع زراعي
07	**المنطقة الحرة Paga**	2016	في الشمال حدود بوركينافاسو	تصنيع خفيف وتجميع
08	المنطقة الحرة Wiawso	2019	مدينة سيفوي وياسو شمال غرب غانا	تصنيع زراعي

المصدر : **من اعداد الباحث بالاعتماد على** (سلطة المناطق الحرة في غانا، 2023)

الجدول رقم (02-18): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في غانا حتى سنة 2022

الوحدة بالمليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.010	0.015	0.022	0.030	0.039	0.050	0.063	0.078	0.095	0.078	0.065
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.072	0.086	0.105	0.127	0.154	0.187	0.132	0.151	0.177	0.208	0.245
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.286	0.261	0.234	0.262	0.297	0.338	0.192	0.231	0.272	0.317	0.366

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد: (سلطة المناطق الحرة في غانا، 2023)، و (وزارة التجارة والصناعة ، 2024)

3.3.3 المناطق الصناعية الحرة في موريشوس: ان البوادر الاولى لظهور المناطق الصناعية الحرة في جمهورية موريشوس كانت سنة 1970، على اثر المخلفات التي تركها الفشل في سياسة التصنيع بإحلال الواردات، وكانت اول منطقة انشأت بمدينة **بورت لويس**، في شمال غرب موريشوس.

وكان للحكومة الموريسية، الدور البارز والكبير في ترقية هذه المناطق وتطويرها، عن طريق جملة من الاستراتيجيات خاصة مع الامتيازات التي تقدمها كإعفاء المشاريع الصناعية المقامة عليها من ضريبة الدخل، والسماح للبضائع المصنعة فيها من الدخول والخروج من المنطقة، وهي معفاة من احكام الاستيراد والتصدير وجميع أنواع الضرائب، والانظمة كالمساهمة في المحافظة على القطاعات الاكثر استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر بمحاولة الرفع من نوعية المنتجات الموريسية، وتشجيع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا وضع برامج للتكوين الداخلي لرفع عن الفعالية والانتاجية، كما عمدت الحكومة الموريسية إلى نظام جديد وهي الجزيرة الالكترونية Cyber ile محاولة جلب نشاطات خدمية متعلقة بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات، وقد تضاعف عدد المؤسسات الاقتصادية المستقطبة الى هذه المناطق، بوصوله الى اكثر من 500 مؤسسة، وبلغ عدد المناطق الصناعية الحرة في موريشوس 8 مناطق، نوضح تواريخ انشاءها والانشطتها، وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المقامة عليها حتى 2022 فيما يلي:

جدول رقم(02-19) المناطق الصناعية الحرة في موريشوس حتى سنة 2022

اسم المنطقة	*تاريخ الانشاء*	*الموقع*	*الانشطة*
المنطقة الحرة بورت لويس	1992	شمال غرب موريشوس	الصناعة التحويلية
المنطقة الحرة ميريديان	2001	ميريديان	الصناعة التحويلية
المنطقة الحرة كايلا	2006	كايلا	الصناعة التحويلية
المنطقة الحرة نورث فلاير	2010	نورث فلاير	الصناعة التحويلية
المنطقة الحرة بيل ريفر	2015	بيل ريفر	الصناعة الثقيلة
المنطقة الحرة سافانا	2018	مدينة سافانا	الصناعة التحويلية
المنطقة الحرة اكاديا	2021	مدينة اكاديا	الصناعة التحويلية، الخدمات المالي
المنطقة الحرة كوينز لاند	2022	مدينة كويز لاند	الصناعة التحويلية

المصدر : **من اعداد الباحث بالاعتماد على:** (المكتب المركزي للاحصاء في موريشوس، 2023)، **و** (مجلس المناطق الحرة في موريشوس، 2024)

الجدول رقم (02-20): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الصناعية الحرة في موريشوس حتى سنة 2022

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.015	0.020	0.027	0.035	0.045	0.057	0.071	0.087	0.105	0.088	0.072
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.080	0.094	0.112	0.115	0.164	0.189	0.132	0.154	0.181	0.214	0.250
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.288	0.262	0.331	0.258	0.292	0.331	0.187	0.221	0.258	0.297	0.340

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد (هيئة الاستثمار في موريشوس، 2023)، و (مجلس تنمية الاستثمار في موريشوس، 2024)

4.الاقتصاد الجزائري وحتمية تشييد المناطق الصناعية الحرة (اسقاط على التجارب الدولية)

ان نجاح الدول في استقطاب وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، بترسيم استراتيجيات اقتصادية ناجعة، ببناء اقتصاد ذو نوعية تنافسية عالية، وتكوين قاعدة صناعية تواجه الطلب الداخلي، والتصدر للأسواق في الخارج، وذلك بالنجاح في انشاء المناطق الصناعية الحرة.

وعلى ضوء ما تم التطرق اليه من خلال التجارب النظرية لإنشاء المناطق الصناعية الحرة في دول العالم، سيكون تطبيق تلك التجارب داخل الجزائر، امر مجدي من الناحية الاقتصادية نظرا للتشابه المحقق في نوعية الانتاج الصناعي بين الدول المدروسة والجزائر، لذا نحاول تسليط الضوء على تجربة الجزائر في انشاء المناطق الحرة بصفة عامة، وكذا حقيقة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، مع محاولة الاستعانة بالتجارب الدولية السابقة كنماذج، للاقتداء به مستقبلا، من كل الجوانب من اجل جذب وزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر.

1.4 لمحة تفسيرية لمفهوم المناطق الحرة في الجزائر:

يقول (عجة، 2006، صفحة 615) انه من خلال المادة 25 من (المرسوم التشريعي رقم 93- 12، 1993) تعرف المناطق الحرة في الجزائر بأنها مناطق من التراب الوطني الجزائري يمكن القيام باستثمارات و عمليات الاستيراد والتصدير او التخزين او التحويل او اعادة التصدير، من طرف الاشخاص المعنويين غير المقيمين، وفق اجراءات جمركية مبسطة، وتتم المعاملات في هذه المناطق بعملات قابلة للتحويل مسعرة من طرف بنك الجزائر وخاضعة لنصوص تنظيمية لاحقة .

اما المادة 34 من (المرسوم التنفيذي رقم 94- 320 ، 1994) من قانون ترقية الاستثمار المؤرخ في 1994/10/17 والمتعلق بالمناطق الحرة فتعرف على انها مساحات مضبوطة الحدود تمارس فيها انشطة صناعية، وخدماتية أو تجارية تضبط بشروط قانونية.

2.4 هيئات تسيير وادراة المناطق الحرة في الجزائر

حيث يقول (بوشنافة و تميزار، 2004، صفحة 07)، ان القانون الجزائري يحدد الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة في الجزائر والمتمثلة في:

- **وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها ANDI** : حسب المادة 01 من (المرسوم التنفيذي رقم 94- 320 ، 1994) تعتبر هذه الهيئة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتدعى بالوكالة، وتعمل هذه الوكالة تحت وصاية رئيس الحكومة ويقع مقرها الرئيسي العاصمة، وهي تؤسس في شكل شباك وحيد يضم الهيئات المعنية بالإستثمارAAPI.

- **اللجنة الوطنية للمناطق الحرة:** جاء في المادة 24 من (المرسوم التنفيذي رقم 94- 321، 1994) انه (تحدث) تنشأ لدى وزير المالية لجنة وطنية للمناطق الحرة تتكون من ممثلي10 وزارات هي: وزير المالية رئيسا، وزير الداخلية (المديرية العامة للحماية المدنية)، الوزير المكلف بالتجهيز (التهيئة العمرانية)، وزير البريد والمواصلات، وزير النقل، وزير الطاقة، وزير البيئة، الوزير المكلف بالعمل والشؤون الإجتماعية، بنك الجزائر، وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها، قيادة الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني، أربعة ممثلين للمتعاملين ومستغل إحدى المناطق، يعينون طبقا للشروط المحددة في النظام الداخلي، وفي المجموع عدد اعضائها 21 عضوا، وتعود خلفيتها للدولة. حسب (**بورزامة و بن عمر، 2016، صفحة 266**)

كما تتكفل هذه اللجنة بدراسة مايلي:

- دراسة مقترحات الاماكن الخاصة بإنشاء المناطق الحرة والمفاضلة بينها، وضبط حدودها.
- فحص وتدقيق كل المسائل المتعلقة بتطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة.
- المبادرة بإقتراح كل ما يسمح بتحسين تسيير المناطق الحرة، وتحسين مردودية النشاط فيها

- **المستغل** : يمنح امتياز استغلال المنطقة الحرة، وتسييرها شخصا معنويا عموميا أو خاص يسمى المستغل عن طريق مزايدة وطنية ودولية مفتوحة أو محددة عن طريق تراضي، تقوم بها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار AAPI ويترتب على منح الإمتياز إعداد إتفاقية بين المستغل والوزير المالية، ويلحق بهذه الإتفاقية دفتر شروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الإمتياز ووجباته، ويحدد أيضا الإتاوات السنوية التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك الوطنية،كما يتعهد المستغل وفق المادة 05 بالتكفل بتهيئة المنطقة الحرة من اخلال القيام بالاشغال التالية:

- تهيئة كل شبكات الطرق والمواصلات ومواقف السيارات، و وايصال الشبكات البسيطة.
- بناء مباني الإستغلال، ولحاجات المتعاملين.
- وضع نقاط العبور طبقا لمواصفات مصالح الجمارك، مع ترميم وتصليح السياج المحيط بالمنطقة عند الإقتضاء

3.4 المناطق الحرة في الجزائر

ان سعي الجزائر الى تنويع الاقتصاد، وتنمية الاقتصاد، وجلب اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، جعلها تجرب كل السبل لذلك ومن بين ذلك تجربة انشاء المناطق الحرة بصفة عامة.

1.3.4 نشأة المنطقة الحرة بلارة

سنة 1993 وفي قانون الاستثمار (مرسوم تشريعي 12-93، 1993)، سمح القانون الجزائري بإنشاء مناطق حرة، وجاء (المرسوم التنفيذي رقم 94- 320 ، 1994) لضبط الشروط العامة لاقامة وتسيير المناطق

الحرة، وكان بناء وتجهيز منطقة بلارة دائرة الميلية في ولاية جيجل شرق الجزائر، على مساحة 523هكتار، بعد دراسة اعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها)، باستعمال عدة معايير وعوامل للمفاضلة بين 16 منطقة في ولايات مختلفة، وتم رسميا انشاء هذه المنطقة المهيأة بالكامل، بالبنى التحتية الجيدة كخط السكة الحديدية المربوط بمشروع الطريق السريع، ومحطات توزيع الطاقة والمياه والاتصالات، وهي بالقرب من مطار وميناء دوليين، رسميا بمقتضى (المرسوم التنفيذي رقم 97- 106)، وكانت الكلفة المالية للمشروع مليار و 400 مليون دينار، وكان من المفترض ان تشهد هذه المنطقة قيام مجمع صناعي وتعديني للحديد ومشتقاته، وكانت فكرة مشروع المنطقة تقضي بتسليمها للاستثمار من جانب شريك اجنبي يملك الضمانات المالية الكافية والخبرة العميقة في ادارة المناطق الحرة، و في سنة 1998 مع اتمام انجاز المشروع قامت الدولة بطرح واستدرج عروض محلية ودولية، لكن لم تكن هناك نتائج ايجابية في ذلك الوقت نتيجة عدة اهمها

- عدم استتباب الأمن بالكامل في الشرق الجزائري.
- احتكار الدولة لعمليات التجارة الخارجية.
- حاجة النظام الضريبي إلى إعادة النظر.
- كما ان الرسوم على المواد المستوردة مرتفعة، بالإضافة الى كل ما سبق نظام الصرف المتشدد بحيث أن العمليات الجارية لم تكن محررة في ذلك الوقت.

وقد بقيت منطقة بلارة (حبر على ورق) مقننة دون تطبيق عدة سنوات إلى أن تم فيما بعد الاستغناء عنها كنتيجة منطقية و تحويل إلى منطقة صناعية عادية.

2.3.3 إلغاء المنطقة الحرة بلارة في الجزائر:

تم إلغاء المنطقة الحرة بلارة بموجب (القانون رقم 10- 06 ، 2006)، وفقا للسلطات الجزائرية، نتيجة لجملة من الاسباب :

- نجد في المقام الأول التغيرات التي يحملها بدء سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2003،
- المفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والضغط الكبير الممارس من قبلها في اشتراط الغاء المادة 17 من قانون المناطق الحرة، على اعتبار ان المادة ترخص ببيع 50% من المنتجات الى السوق الوطنية، وهو ما يضر باقتصاديات الدول الاخرى، ولا يساعد منافسين اجانب.

-كما تزامن هذا الإلغاء مع الفشل في إيجاد مسير للمنطقة الحرة، رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة.

- بالإضافة الى غياب المستثمرين.

3.3.4 المناطق الحرة في قانون الاستثمار الجديد بالجزائر.

في سنة 2022 اعاد المشرع الجزائري سن قانون الاستثمار الخاص بالمناطق الحرة بصفة عامة وفق (القانون رقم 22- 15 ، 2022)، في مادته الثانية فتعرف المناطق الحرة على انها فضاءات محددة ضمن الاقليم الجمركي، حيث تمارس بها نشاطات صناعية او تجارية او تقديم خدمات،كما حدد الاطر الجديدة لتنظيم المناطق الحرة في الجزائر، وفسر كيفيات منح امتياز تسيير المناطق الحرة. وتم ترسيخ العمل في (المرسوم التنفيذي رقم 24- 168، 2024) والذي يحدد كيفيات منح امتياز تسيير المناطق الحرة .

كما نص القانون في مادته الثالثة على توضيح الانشطة الممارسة في هذه المناطق وهي كل النشاطات الصناعية و/او التجارية و/او تقديم الخدمات،لاسيما نشاط التصدير، وهذا تقارب كبير مع التجارب الدولية، التي تبنت نفس التوجه المتعارف عليها دوليا.

حدد الاطار القانوني للمناطق الحرة فقط، ولكن لحد الان لم يتم اطلاق ولا منطقة صناعية حرة في الجزائر .

4.4 ايجابيات وجود مناطق صناعية حرة في الجزائر

يسمح وجود المناطق الحرة في الجزائر تحقيق العديد من الإيجابيات، ويمكن توضيحها كتالي:

1.4.4 تعظيم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

لاشك أن تعظيم تدفقات الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر، يمكنها من الإستفادة القصوى من آثاره الإيجابية كتوفير فرص الشغل وتحويل التكنولوجيا، حيث أن هذه الإيجابيات، الجزائر في أمس الحاجة إليها كمكمل لتحقيق تنميتها الإقتصادية،

- **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**

مر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بعديد المراحل التي تتباين فيما بينها، ابتداءا من الاستقلال الى الوقت الحالي حيث كان فتح باب الاستثمار الاجنبي المباشر في البداية لمجال التنقيب عن المحروقات ونقلها فقط، وتطورت هذه الاستثمارات مع الارتفاع الجنوني للاسعار هذه المادة خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي، قبل ان تتراجع هذه النسب نتيجة الصدمة النفطية، قبل الدخول في مرحلة اخرى ادخلت الجزائر في تطوير مناخ الاستثمار بتطبيق البرامج التنموية (السيادية او مفروضة من الهيئات المالية الدولية)، ما ادى الى زيادة الاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال النفط، حيث تبقى نسب تدفقه في الجزائر ضعيفة جدا على المستوى العالمي، وحتى في المجال الاقليمي (القاري، العربي) او حتى الجهوي (دول شمال افريقيا)، فهي دون المستوى، بالنظر الى ما تمتلكه الجزائر من مقومات ودعائم (الثروات الطبيعية، الموقع الجغرافي،....الخ)،

وتسعى الجزائر في الاونة الاخيرة لتحسين مناخ الاستثمار، مع محاولة تنويع الاقتصاد، وقوانين الاستثمار الجديدة، والجدول الموالي يوضح مستويات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر من 2000 الى 2022

جدول رقم(21– 02): مستويات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر 2000–2022

مليون دولار امريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر	280.1	1110	1060	637.8	884.7	1160	1840	1690	2640
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر	2750	2300	2570	1500	1690	1500	–537	1640	1230
السنة	2018	2019	2020	2021	2022				
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر	1470	1380	1140	869.1	751.9				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (موقع مجموعة البنك الدولي، 2024)

والشكل الموالي يمثل معطيات الجدول السابق بيانيا

الشكل رقم (02-09) منحني تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لسنوات 2000-2022

بالمليون دولار.

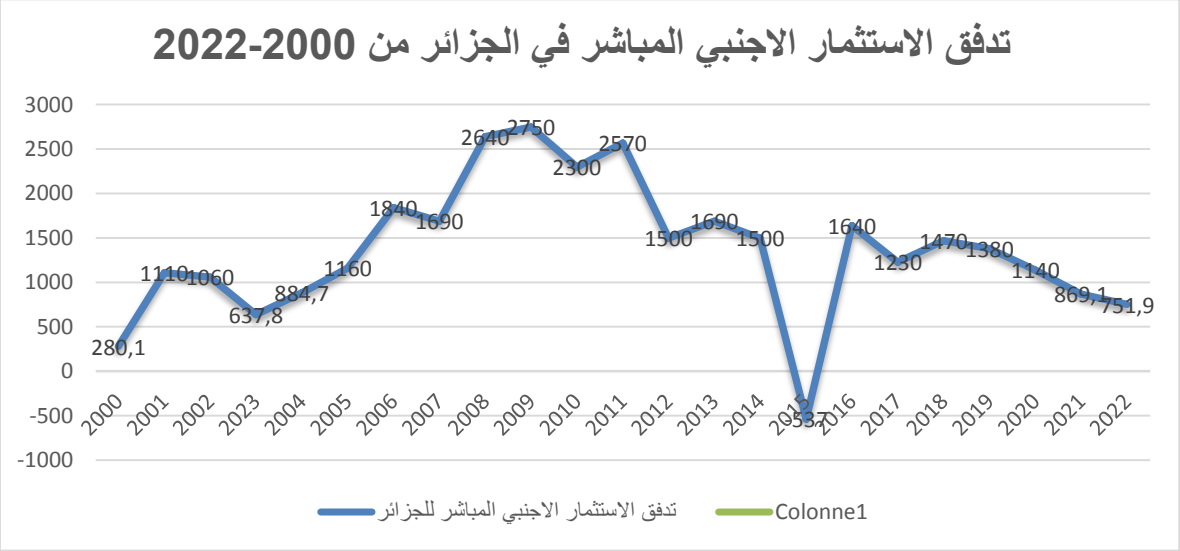

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل الاعلى ان استقطاب الجزائر للاستثمار تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال الفترة 2000-2022، حيث كان ضعيفا جدا، لم يرقى الى تحقيق نسب تتماشى والمؤهلات المميزة للاقتصاد الجزائر، حيث قدر ب 31مليار و556 مليون دولار خلال هذه الفترة، ونجد انه من 2000 حتى 2010 تراوح حجم التدفق مابين 280 مليون دولار و2.75 مليار دولار، اما بعد 2011 فانطلق التراجع اكثر فأكثر في حجم التدفق، فإنخفض من 2.30 مليار دولار الى 1.5 مليار سنة 2014 واستمر في الانخفاض سنة 2015 حيث كانت النسبة بالسالب، قبل ان يعاود الارتفاع في2016 الى حدود 1.64 مليار دولار، ثم التراجع من جديد انطلاقا من سنة 2017 الى غاية 2022، مابين 1.23 و1.47 مليار سنوات 2017 و2018 الى غاية 750.1مليون دولار سنة 2022، وما يميز هذه الاستثمارات انها كانت في مجال صناعي واحد، حيث ان ثلثي هذه الاستثمارات كانت في قطاع المحروقات، اما الاستثمارات خارج المحروقات فلا يتجاوز ملايين الدولارات سنويا فقط، وهذا راجع الى وجود عراقيل وبروقراطية اتجاه الاستثمار الاجنبي، وان المناخ الاستثمار في الجزائر تميزه قوانين غير مستقرة (ظرفية، ارتجالية، فجائية)، وعدم مواكبة تطلعات المستثمرين الاجانب (الفكر المستقبلي) ، ويمكن تقديم الجدول الموالي للمقارنة مع دول الدراسة

الجدول رقم (02-22): مقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع دول الدراسة

الوحدة مليار دولار

الدولة	2020	2021	2022
الجزائر	1.14	0.870	0.075
الصين	253.10	344.07	180.7
الامارات	19.88	20.67	22.74
المكسيك	31.52	33.75	39.10
دومينكان	2.46	3.35	3.96
مصر	5.85	5.12	11.40
ماليزيا	14.06	20.25	14.73
موريشوس	0.22	0.25	0.25
اندونيسيا	19.18	21.21	24.70
الهند	64.36	44.73	49.94
غانا	1.88	2.61	1.51

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (موقع مجموعة البنك الدولي، 2024).

الشكل رقم (02-10) :مقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع دول الدراسة

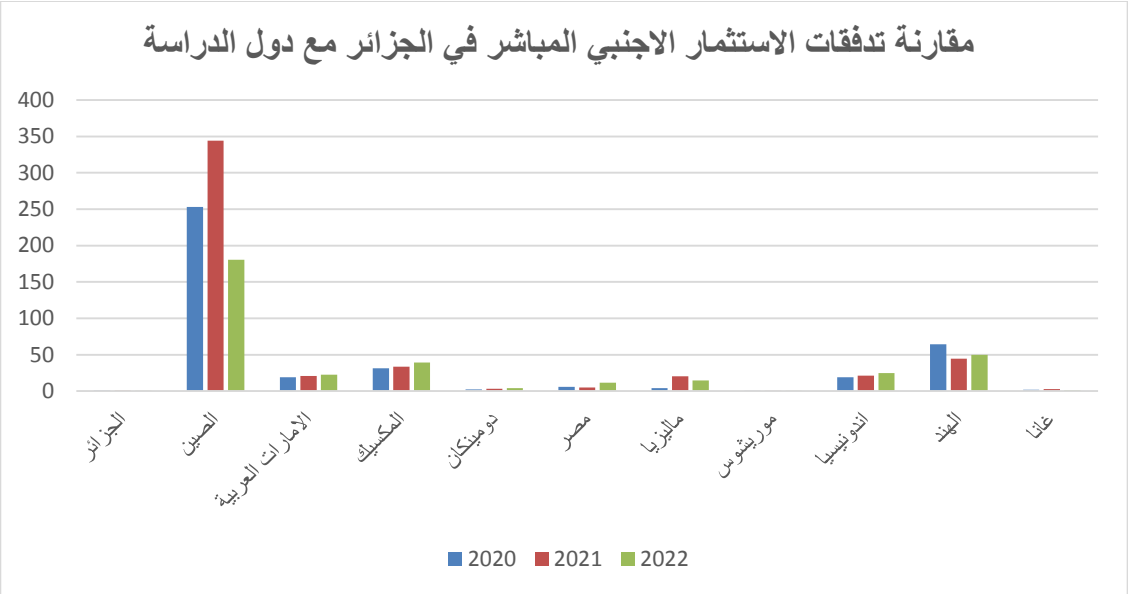

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول الاعلى

استنادا للجدول رقم 22-02 والشكل الموالي له: يتبين ان حجم التدفقات الواردة الى الجزائر تعتبر ضئيلة بالمقارنة بالتدفقات الواردة إلى الدول النامية كالإمارات ومصر، وماليزيا، ودومنيكان، دون الحديث عن بعض

الدول كالصين والمكسيك واندونيسيا والهند التي لا يوجد مجال للمقارنة معها، حيث ان حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتجاوز عتبة 1.5 مليار دولار خلال سنة 2020، وتراجع في السنوات الموالية حتى وصل الى 75مليون دولار فقط سنة 2022، وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع ما تملكه الجزائر من إمكانيات جذب هذا النوع من الإستثمار.

2.4.4 المساهمة في معالجة مشكلة البطالة:

تشكل البطالة، ومنذ القرن الماضي خاصة في بداية التسعينات ضغطا كبيرا على الإقتصاد الجزائري، الذي وبفضل جملة الاصلاحات الإقتصادية وتنوع آليات التشغيل ودعم الإستثمار، اتجه معدلها نحو الإنخفاض ابتداءا من سنة 2000 حتى وصل 12.49% سنة 2022.

وبالرغم من الإنخفاض المحسوس في معدلات البطالة في الجزائر، إلا أن وضعية التشغيل في الجزائر لاتبعث على الإرتياح خصوصا في أوساط الشباب حاملي الشهادات، حيث أن حصة الشباب بين العاطلين عن العمل بنسبة 25 %، وهذا يعني أن أهم جزء من الطاقة الإنتاجية للجزائر غير مستغل، بالاضافة الى ما يمكن ان ينجر عن الشباب البطال من اثار اجتماعية واخلاقية.

والمناطق الحرة تساعد وتساهم في لعب دور مهم في معالجة مشكلة البطالة يالجزائر عن طريق:

- استقطاب المزيد من التدفقات الإستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية، ما يخلق عديد فرص العمل (للعمالة المحلية)، وبالتالي تخفيف حدة البطالة خاصة لدى فئة الشباب واصحاب الشهادات.
- تعمل على تحقيق التوازن الجهوي، عن طريق جذب الاستثمارات إلى المناطق المناطق النائية والصحراوية وهذا نتيجة لما تتيحه هذه المناطق من امتيازات جبائية معتبرة تعمل على إغراء وجذب رجال الأعمال .

3.4.4 إيجابيات أخرى:

اما حسب (مغاوري، 2008) فان إيجابيات انشاء وانجاح مناطق حرة في الجزائر، قائم على عديد الجوانب التي تضاف الى ما سبق ذكره، ويمكننا ذكر البعض منها كمايلي:

- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي عن طريق مدفوعات المستثمرين داخل المنطقة.
- التنويع الاقتصادي وزيادة صادرات الجزائر إلى الخارج والخروج من التبعية لقطاع المحروقات بصفة أساسية.
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، والمتكاملة مع المشروعات الصناعية في الجزائر.
- تحقيق اكبر استفادة للجزائر من جراء الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية، والموقع الجغرافي، وتطوير الصناعة المحلية في الجزائر، بإسخدام التكنولوجيا المتطورة، والامكانيات المالية ،وتدريب العمالة الوطنية التي توفرها المناطق الحرة.

ومن خلال ما سبق ومن اجل الانتقال بالاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الريعي (الاعتماد على المحروقات) الى تنويع الاقتصاد (اقتصاد منتج)، وجب القيام بعدد من الاصلاحات ووضع عدد من اليات المساعدة، ومن بين

الاليات المقترحة وجدنا المناطق الصناعية الحرة كحل مستعجل، يمكن أن يساهم إنشاء هذه في تعظيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيف نسبة البطالة، ومعالجة عديد المشاكل الاقتصادية في الجزائر، مثلما نجحت كل من الصين والمكسيك، والإمارات العربية المتحدة ومصر وغانا وغيرها من الدول في ذلك، وهو ما ستبينه او تنفيه الدراسة القياسية في الفصل القادم .

2.5 خلاصة الفصل

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال والعملات الاجنبية من دولة إلى أخرى، وتستخدم هذه الاموال والعملات الاجنبية في البرامج التنموية في الدول المضيفة، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث مر تدفقه بفترات ازدهارا مع بداية الثورة الصناعية، وفترات تراجع او تذبذب، قبل ان تشهد تطورا سريعا بعد ذلك، حيث لاحظنا وجود مجموعة من الاشكال التي يتميز بها الاستثمار الاجنبي المباشر، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار تسعى معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، لانه يؤدي الى خلق طبقات جديدة من المستثمرين، ونظرا لفجوة النقد الاجنبي والتكنولوجي، ونظرا للفجوة بين النفقات العامة والايرادات، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها،

و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات، ونجد الدول الناجحة في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر هي الدول التي استعانت بالمناطق الصناعية الحرة، التي تمثل مساحة جغرافية محددة من بلد ما، تمنح فيها جملة من الحوافز بغرض جلب الاستثمار الأجنبى المباشر، وتنشأ من اجل لإرساء قاعدة صناعية في البلد المضيف، تكون في الغالب مختصة في مجال معين، وتكون القوانين المسيرة لهذه المناطق تختلف من بلد لآخر، فكل بلد لديه أهدافه الخاصة لإنشاء هذه المناطق، وهي تعتبر منظما للاقتصاد الحر حسب خصوصية البلد المضيف، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض تجارب المناطق الصناعية الحرة نظريا، حيث نالت اغلب التجارب النجاح في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر،

لذا رأى الباحث ضرورة لقيام بدراسة قياسية لدور هذه المناطق في جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الدول وهو ما سنتطرق اليه في الفصل القادم.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات إعداد الدراسة التطبيقية

1.3 تمهيد :

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المستعملة والمتبعة في دراسة دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تجارب دولية ناحجة، مع تحديد الجانب التطبيقي للدراسة (النموذج القياسي) المناسب، حيث يستعرض الباحث المنهجية القياسية المتبعة، بتحديد بيانات الدراسة وذكر مصادرها، وتعريف متغيراتها اقتصاديًا، ومن ثم ذكر الاجراءات المتبعة في صياغة النموذج القياسي الملائم لدراسة دور المناطق الصناعية الحرة ك(متغير مستقل) في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ك(متغير تابع)، مع إدخال بعض محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ك(معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، الحرية الاقتصادية) كمتغيرات مستقلة إضافية، خلال الفترة 1992-2022،كما يستعرض الباحث بشيء من التفصيل أهم الأساليب الإحصائية (الوصفية والإستدلالية)، والقياسية والتشخيصية، المعتمدة في بناء نموذج الدراسة الأكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة،وهو ما يطلق عليه اسم عملية توصيف النموذج القياسي للظاهرة الاقتصادية المدروسة، وتعتبر هذه العملية من اولى الخطوات في عملية القياس.

2.3 منهجية الدراسة :

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات التطبيقية التي تعالج موضوع المناطق الصناعية الحرة ومساهمتها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر محاكاة لتجارب كل من (الصين، الامارات العربية المتحدة، المكسيك، ماليزيا، موريشوس، مصر، اندونيسيا، الهند، غانا)، خلال الفترة الزمنية 1992-2022، حيث استخدم الباحث الاسلوب القياسي بنماذج البانل، من اجل تفسر الظاهرة أملا في التوصل الى تعميمات ذات معنى يزيد بها الرصيد المعرفي عن الموضوع.

3.3 المتغيرات المستعملة في الدراسة

ان عملية تقديم عرض تفصيلي للبيانات المفسرة لمتغيرات دراسة دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر تجارب دولية ناجحة، يتطلب التمعن في نتائج التحليل الوصفي المقدمة، ولذا استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لتبيان متغيرات الدراسة، عن طريق استخدام نموذج تحليل السلاسل الزمنية المقطعة بانل، كما تم الإستعانة بالأشكال البيانية لتوضح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، وفيما يلي تعريف وشرح المتغيرات النموذج القياسي المستخدمة:

1.3.3 المتغير المعتمد (التابع)

اعتمدنا على قيم الإستثمار الأجنبي المباشر بوصفه متغيرا معتمد تابعا في النموذج القياسي لدول محل الدراسة، ويقصد به بشكل عام امتلاك غير المقيم في اقتصاد دولة ما غير التي يقيم فيها، 10% فأكثر من رأس المال لمؤسسة الاستثمار.

2.3.3 المتغيرات المستقلة

تم الإعتماد على المتغير الاساسي المتمثل في المناطق الصناعية الحرة، وقد عبرنا عنه كمايلي:

- عدد المناطق الصناعية الحرة: **nfzi** ذو الإشارة (+) ويمثل عدد المناطق الصناعية الحرة في كل دولة .
- صادرات المناطق الحرة:**IND FZ** ذو الإشارة(+) ويمثل قيمة الصادرات الخارجة من اجمالي المناطق الحرة مقيمة بمليار دولار.

كما تم الإعتماد على عدد من المتغيرات الإقتصادية التي مثلت محددات للاستثمار الأجنبي المباشر حسب (**Trevino**, ***et. al.***, **200**1 - 50): كما يأتي:

- الانفتاح الاقتصادي **EO** ذو الإشارة (+)، وهو نسبة معاملات البلد (الصادرات والواردات) .
- سعر الفائدة**LINT** ذوالإشارة(+ او −)، هو السعر الذي يدفع كنسبة مئوية على الاقتراض (فائدة الاقراض).
- معدل التضخم **INF** ذوالإشارة (+ او −)، هو الاسعار التي يدفعلها المستهلكون (% سنويا) .
- سعر الصرف **TC** ذوالإشارة (+)، هو عملة محلية مقابل الدولار الامريكي.

والجدول الموالي يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج.

الجدول رقم (01– 03): تعريف المتغيرات و البيانات المستخدمة في الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	المؤشر
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
N° FIZ	المناطق الصناعية الحرة	عدد المناطق الصناعية الحرة
EXPFZ	المناطق الحرة	صادرات المناطق الحرة؛
EO	الانفتاح الاقتصادي	نسبة معاملات البلد (صادرات و واردات)
L INT	سعر الفائدة	نسبة مئوية (الفائدة المدفوعة للحصول على قروض)
INF	معدل التضخم	الاسعار التي يدفعاها المستهلكون
TC	سعر الصرف	سعر الصرف الرسمي(العملة المحلية مقابل الدولار)

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا الى عديد الدراسات السابقة

4.3 البيانات المستخدمة في تقدير النموذج ومصادرها:

ان مراقبة وتتبع الدراسات والادبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، سمح بتمثيل ووصف بيانات الدراسة (المتغير المستقل والمتغيرات التابعة) بالبيانات الكمية، خلال فترة زمنية تتراوح مابين 1992-2022، على شكل بيانات سنوية (سلاسل زمنية)، لكل بلد من بلدان الدراسة، وعلى مستوى كل متغير من متغيرات الدراسة، وبذلك يتوفر للباحث عينة دراسة متشكلة من**09** دول تحتوي هذه المناطق وهي على التوالي: (جمهورية الصين الشعبية **CHN**، الإمارات العربية المتحدة **ARE**، دولة المكسيك**MEX**، الجهورية العربية المصرية**EGY**، دولة ماليزيا **MLS**، جزيرة موريشيوس **IMN**، اندونيسيا**IN** ، والهند **IND**، غانا **GHA**)، 279 مشاهدة، من البيانات الخام حول **06** متغيرات مستقلة، ومتغير واحد (**01**) تابع، وتم الحصول على بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية التي تم ذكرها وشرحها بالتفصيل، من موقع البنك الدولي، وموقع صندوق النقد الدولي، هذا بخصوص الاستثمار الاجنبي المباشر ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر، اما بيانات المناطق الصناعية الحرة فقد تم جمعها بصعوبة كبيرة من المواقع الرسمية التي تتمثل في البنوك المركزية للدول محل الدراسة او الهيئات والسلطات والوزارات القائمة بإدارة هذه المناطق.

5.3 النموذج القياسي المستخدم في تقدير دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

بناءا على ما سبق شرحه في الفصول السابقة، سنعمل في هذا الفصل على شرح التأصيل المفاهيمي والتوضيحي الخاص بالدراسة القياسية لدور (اثر) المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1992-2022) تجارب دولية ناجحة، التي نحن بصدد انجازها، عن طريق استعمال نماذج البانل، التي زاد اهتمام الاقتصاديين والخبراء به في السنوات الماضية، بحيث سمحت هذه النماذج حسب (**قارة ، 2019، صفحة 151**) بتذليل عديد المشاكل والمعوقات التي تواجه الباحثين والاكاديمين ومحللي السياسات والسلاسل الزمنية ك(مشكلة نقص البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية)، كما سنتطرق في هذا الفصل الى المفاهيم التوضيحية الاساسية لبيانات البانل الساكنة والمتحركة(الديناميكية)، ولجميع الاختبارات اللازمة في النموذج.

1.5.3 ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "PANEL DATA"

ان التطورات السريعة والمهمة الذي شهدها علم الاقتصاد القياسي **Econometrics** على مر السنين، والتي كان الجانب الاكثر منها على مستوى الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية **Time Series Econometrics**، عن طريق تطوير عديد النماذج القياسية المعتمد عليها في الوقوف على مدى وجود التطابق بين النظرية الاقتصادية والحقائق المتوصل إليها بإسقاط مختلف النماذج في الواقع، ومن بينها نماذج أو

بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (**PANEL DATA**)، وسنحاول بشكل موجز التعريف بأهم النماذج المستخدمة في تقديرها وماهيتها، وكل العناصر والاختبارات المطبقة في النموذج.

1.1.3.5 مفهوم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA وتفسيرها بنائها

أ- مفهوم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA

قدم العديد من الباحثين بتعريف لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، رغم تمايز التسميات التي أطلقت عليها، وذلك من اجل الوقوف على طبيعتها، وسنحول تقديم بعضها، بالإضافة إلى تناول أهم خصائصها وأهميتها.

حسب (**Edward , 2004, p. 2**) يشير مصطلح بيانات البائل "**PANEL DATA**" إلى تجميع عديد المشاهدات على الوحدات المقطعية بإختلافا اشكالها (أفراد، دول أو مؤسسات ...الخ)، على مدى عدة فترات زمنية، و ذلك من خلال مسح عدد من الوحدات المقطعية ومتابعتها مع الزمن، اي عبارة عن مزيج من السلاسل الزمنية وبيانات الوحدات المقطعية في الوقت ذاته.

و يقول (**قارة ، 2019**)، نقلا عن (Regies، **2011، صفحة 433**) ان معطيات البائل هي عبارة عن معطيات ذات بعدين (فردي و زمني)، و يمكن التمييز بين البانل المتوازن (**banlanced panel**)، حيث يكون عدد المشاهدات متساوي بين جميع الافراد، والبانل غير المتوزان (**Unbalanced panel**) و هي الحالة التي يكون فيها عدد المشاهدات مختلف بالنسبة لبعض الافراد (**R**) و تعتبر معطيات البائل ذات أفضلية مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية المنفردة كونها تسمح برفع حجم عينة الدراسة الأمر الذي يؤدي الى رفع درجة الحرية و تحسين الخصائص الإحصائية للمقدرات.

اما (**Dimitrios, 2006, p. 8**) فيقول ان بيانات **PANEL DATA** أكثر قدرة على دراسة ديناميكية التعديلات التي من الممكن أن تنظر في مختلف الوحدات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية بمرور الزمن، وبالتالي فإن طبيعة مجموعة بيانات بانل تختلف حسب تطورها، فإذا كان عدد المشاهدات يختلف من وحدة مقطعية إلى أخرى كتتبع مسار تطور دولة ما لفترة زمنية أطول من باقي الدول وهو ناجم عن وجود قيم مفقودة ضمن السلاسل الزمنية وهو ما يعرف ببيانات البائل غير المتوازنة (**Unbalanced Panel Data**)، وبحسب (العشعوش، 2017، صفحة 52)، إذا كانت جميع

الوحدات المقطعية يتم دراستها لنفس الفترات الزمنية مع عدم وجود البيانات مفقودة فذلك يعرف بيانات بانل المتوازنة (**Balanced Panel Data**)، كما ان تطور بيانات البانل " **PANEL DATA**" قد ظهرت لتدارك مختلف المشاكل والعقبات القياسية التي قد تواجه الباحثين إذا ما تم دراسة السلاسل الزمنية على حدى والوحدات المقطعية على حدى من خلال الجمع بينهما ودراستهما ضمن نموذج واحد.

ب- تفسير معطيات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA

قدم (قارة ، 2019، الصفحات 157-159) مثال توضيحي تفسري لمفهوم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **PANEL DATA** كما يلي:

ليكن لدينا **PANEL DATA** حيث عدد الأفراد =2 أي نضع **N=2** ، و عدد الفترات =3 أي **T=3**، و منه ان عدد المشاهدات الكلية هو 6 = **N*T = 3*2**

ويأخذ النموذج العام في هذه الحالة الصيغة التالية:

حيث :

$$Yit= a0i+ a1i\ x\ 1it+ a\ 2i\ x2it+ \varepsilon it$$

بحيث ان:

- Yit: متغير تابع مشاهد للفرد i في الزمن t
- $a0i$: العنصر الثابت للفرد في i
- εit : الخطأ العشوائي للفرد iفي الزمن t
- $a1i$ و $a2i$ معاملات الجدار المتغيرات التفسيرية للفرد i
- $x1it$ و $x2it$ متغيرات تفسيرية مشاهدة للفرد i في الزمن t

و يمكننا صياغة المعادلات الخاصة بكل مشاهدة من المشاهدات 6 على النحو التالي:

$$\begin{cases} y11 = a01 + a11\ x111 + a21\ x211 + \varepsilon 11 \\ y12 = a01 + a11\ x112 + a21\ x212 + \varepsilon 12 \\ y13 = a01 + a11\ x113 + a21\ x213 + \varepsilon 13 \\ y21 = a02 + a12\ x121 + a22\ x221 + \varepsilon 21 \\ y22 = a02 + a12\ x122 + a22\ x222 + \varepsilon 22 \\ y23 = a02 + a12\ x123 + a22\ x223 + \varepsilon 23 \end{cases}$$

كما يمكننا إعادة صياغة النماذج عن طريق المصفوفات على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} y11 \\ y12 \\ y13 \\ y21 \\ y22 \\ y23 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & 0 & x111 & 0 & x211 & 0 \\ 1 & 0 & x112 & 0 & x212 & 0 \\ 1 & 0 & x113 & 0 & x213 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & x122 & 0 & x222 \\ 0 & 1 & 0 & x122 & 0 & x222 \\ 0 & 1 & 0 & x123 & 0 & x223 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} a01 \\ a02 \\ a11 \\ a21 \\ a21 \\ a22 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon 11 \\ \varepsilon 12 \\ \varepsilon 13 \\ \varepsilon 22 \\ \varepsilon 22 \\ \varepsilon 23 \end{pmatrix}$$

2.1.3.5 اهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA وحدودها

أ- اهمية استخدام السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA

حسب ما جاء به **Hsiao 2003** نقلا عن كل من (Badi H، **2005**)، و(**سراح، 2021-2022، صفحة 240**)، و (**قارة ، 2019**) ،و (**قرفي ، 2022**)، فإن التقدير القياسي بالاعتماد على **PANEL DATA**، اكتسب في الوقت الحالي اهمية كبرى في جل الدراسات والابحاث الاقتصادية، حيث يساهم في الحصول على مقدرات للمعلمات أكثر كفاءة من الإعتماد

المنفرد سواء على البيانات المقطعية أو مجموعة بيانات السلاسل الزمنية، وذلك بسبب اتساعها واعتمادها على البعدين (اثر تغير الزمن، واثر الإختلاف بين الوحدات المقطعية)، لتحليل مختلف المتغيرات، ويمكن القول ان اهم فوائد الإعتماد على تحليل البانل في بناء النماذج القياسية تتلخص في:

– توفر للباحثين عدد واسع من البيانات والمعلومات المتعلقة بالوحدات المقطعية أو المتغيرات المعبرة عن السلاسل الزمنية، بشكل يساهم في الرفع من درجات الحرية والتقليل من العلاقات الخطية المتداخلة بين المتغيرات التفسيرية وبالتالي التحسين من كفاءة التقديرات الإقتصادية القياسية.

– توفر إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها مناسبة لدراسة فترات الحالات الإقتصادية، ويمكنها الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لاخرى.

وذكر (Cheng , 2014, p. 4) و(**العبدلي، 2010، صفحة 21**) بعض الفوائد منها:

– ان تحليل بانل يأخد بعين الإعتماد ما يوصف بعدم التجانس غير الملاحظ (**unobserved heterogeneity**) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية .

– ويسمح بالتحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية في بعض الدراسات و الذي يؤدي الى تالج تقدير متحيزة تتضمن بينات البائل محتوى معلوماتي في الإنحدارات المفردة أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الإرتباط المشارك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، و من جانب اخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة افضل.

– وحسب (**قليل، 2015–2016، صفحة 219**) يمكن من الحد من إمكانية ظهور مشكلة للمتغيرات المهملة (**Omitted variables**)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تعد عادة الى تقديرات متحيزة (**Biased etimates**) في الانحدارات المفردة.

– باعتبارها بيانات مجمعة تمكننا من توليد نتائج أكثر دقة للبيانات المقطعية الفردية خاصة إذا كانت السلوكيات الفردية متشابهة ومشروطة ببعض المتغيرات، فعندما تكون البيانات عن التطور التاريخي للوحدات المقطعية محدودة، فتقدم لنا بيانات "**PANEL DATA**" إمكانية الوقوف على سلوك

المفردات (دول؛ أفراد؛ مؤسسات...) من خلال ملاحظة سلوك الوحدات المقطعية الأخرى، وبالتالي من الممكن الحصول على وصف سلوك الوحدات الفردية بشكل أكثر دقة من خلال استكمال ملاحظات الوحدة المقطعية المعنية ببيانات عن الوحدات المقطعية الاخرى.

- كما نستخلص من كتابات كل من (**Peracchi**، 2001، صفحة 397)، و (**قليل، 2015-2016، صفحة 219**) ان بيانات البانل تمكن الباحث من دراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات التباين حد الخطأ " **Heteroscedasticity**" الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينهما، لأن كل واحد من المصادر الهامة لإنعدام التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية إستخدامها لأنها تأخذ بعين الإعتبار ما يسمى"بعدم التجانس أو الإختلاف غير الملحوظ "الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، كما سيسمح استخدام هذه البيانات بالتخفيف من مشكل التعدد الخطي.

ب- حدود استخدام بيانات PANEL DATA

يشوب استخدام **PANEL DATA** في بناء النماذج القياسية وجود بعض المشاكل التي تعيق وتعرقل تطبيق هذا النوع من البيانات والتي ذكر (**Baltagi , 2021, p. 9**) منها مايلي:

- ظهور مشاكل جمع البيانات وتحصيلها، ك (مشاكل التمثيل الجيد لمجتمع الدراسة، وعدم الاستجابة والتعاون من قبل المستجوبين، تباعد الفترات اللازمة لجمع القدر الكافي من البيانات، إضافة إلى ما يتطلبه ذلك من بدل الكثير من الجهد والوقت ودفع تكاليف باهظة)؛ مع ظهور تشوهات ضمن أخطاء القياس بسبب الأسئلة غير الواضحة أو التشويه المتعمد بسبب الردود، إضافة إلى سوه تسجيل الردود وتأثيرات القائم بإجراء بحث وجمع للبيانات، إن بيانات "**PANEL DATA**" غير دقيقة وتامة بشكل دائم سواء تعلق الأمر بيانات السلاسل الزمنية أو الوحدات المقطعية بشكل قد يخلق عدة مشاكل ما يؤثر على كفاءة التقدير القياسي سواء كان ذلك على المدى القصير أو الطويل.

2.3.5 نماذج معالجة (إختبارات) بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA

تشمل مجموعة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "**PANEL DATA**" العديد من الملاحظات على نفس الدول أو الأسر أو المؤسسات مع مرور الزمن، وبالنظر إلى طبيعة بياناتها، فإنه توجد عديد نماذج التقدير القياسية التي يتم بناءها ويذكر اهمها كما يلي:

1.2.3.5 اختبارات تجانس بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

وضع (**William, 2008, p. 182**) الصيغ الاساسية للإنحدارات **Panel**، بالإنطلاق من أن الميزة الأساسية لمجموعة بيانات "**PANEL DATA**" عبر المقاطع العرضية هي سماحها بإمداد مختلف الباحثين بمرونة كبيرة في نماذج الإختلافات القائمة بين (الأفراد، الدول، المؤسسات،..الخ)

- ✓ **نماذج التحليل الساكن:**

وتكتب العلاقة العامة من خلال الصيغة التالية :

$$y_{it} = \beta_1 + \beta_2 x_{1it} + \beta_3 x_{2it} + \mu_{it} \dots\dots (1)$$

بحيث أن :

- ✓ $\mathbf{i} = 1,2\dots\dots\mathbf{N}$: وتمثل بعد الوحدات المقطعية (عدد وحدات الأفراد: دول؛ مؤسسات...).
- ✓ $\mathbf{t} = 1\ 2\ \dots\mathbf{T}$: تمثل بعد السلاسل الزمنية (الفترات الزمنية).
- ✓ β_2 : فيمثل $\mathbf{K}\times 1$ ، $\mathbf{K}$ من معلمات الميل المقدرة ضمن x_{it}
- ✓ x_{1it} ، x_{2it} : هي عبارة عن $\mathbf{it}$ ملاحظة على المتغيرات التفسيرية $\mathbf{K}$
- ✓ y_{it} : تعبر عن المتغير التابع في الفترة الزمنية $\mathbf{t}$ والوحدة $\mathbf{i}$
- ✓ μ_{it} : يعبر عن حد الخطأ العشوائي للوحدة $\mathbf{i}$: والزمن $\mathbf{t}$.
- ✓ β_1 : تمثل لنا الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية (**Individual Effect**).

ويمكن استعراض بعض إفتراضات النموذج كما يلي:

- افتراض ثبات معلمات الحد الثابت والميل زمنياً ومقطعياً وبالتالي فإن حد الخطأ سيمثل جميع الإختلافات الزمنية والمقطعية.
- ثبات معلمات الميل وتغير معلمة الحد الثابت بين الوحدات المقطعية.

- ثبات معلمات الميل وتغير معلمة الحد الثابت بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن أيضا.
- عدم ثبات جميع المعلمات وتقلبها ما بين الوحدات المقطعية.
- عدم ثبات جميع المعلمات وتقلبها ما بين الوحدات المقطعية وما بين الزمن.

وبحسب (**معطي و سالم، 2019، صفحة 266**)،و (**William, 2008, p. 386**) يمكننا تحديد اهم النماذج المستخدمة (ثلاث نماذج أساسية)، تبعا لسلوك الأثر الفردي للوحدات المقطعية ونذكرها باختصار فيما يلي:

- **نموذج الانحدار المجمع** Pooled Regression Model: يقول كل من (**Greene, 2012**)، و (**الجمال، 2012**) ان تقدير نموذج (**PRM**) يتم بحسب طريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS**)، يعد من أبسط نماذج البيانات الطولية، بحيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لكافة الفترات الزمنية مع إهمال أي تأثير للزمن، كما يفترض هذا النموذج وجود تجانس بين كل تباينات حدود الخطأ العشوائي للوحدات المقطعية، كما أن التباين المشترك يكون مساوي للصفر، بالإضافة إلى توفير مقدرات متسقة وفعالة وثابتة لكل من $\propto$ و $\mathbf{B}$، وتكتب هذه الفرضيات من خلال العلاقات التالية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} + \beta_j x_{j(it)} \dots (2) \dots . i = 1, 2 \dots, N \quad t = 1, 2.., t$$

$$\mathbf{VAR} = [\varepsilon_i t | X_{i1}, X_{i2}, \dots \dots, X_i T_i |] = \delta\varepsilon^2 = \delta^2{}_i \dots \dots (3)$$

$$\mathbf{COV} = [\varepsilon_i t, \varepsilon_j s | X_{i1}, X_{i2}, \dots \dots, X_i T_i |] = 0 \dots \dots \dots \dots . (4)$$

بحيث أن : $i \neq j$ و $t \neq s$، بالإضافة إلى أن: $\propto i = \propto$ و. $\beta i = \beta$

من أهم عيوب هذا النموذج افتراض ثبات قيمة معلمة الحد الثابت لجميع المقاطع المستخدمة، ولكي نأخذ بعين الإعتبار الطبيعة الخاصة لكل وحدة مقطعية، نحتاج استخدام نموذج التأثيرات الثابتة

- **نموذج التأثيرات الثابتة** (Fixed Effects Model): يحوم نموذج (**FEM**) حسب (**Dinardo & Johnston, 1997, p. 397**) حول فرضية عدم التجانس غير الملحوظ بين مختلف الوحدات المقطعية (الدول) في القاطع $\propto i$، بشكل يجعل مقدر طريقة المربعات الصغرى لـ β متحيز وغير متناسق بسبب

المتغيرات المحذوفة وغير المدرجة، غير أن الآثار الفردية للوحدات المقطعية $\propto i$ مرتبطة بالمتغيرات المستقلة $\dot{X}i,t$ ، في هذه الحالة يصبح النموذج :

$$\sigma y_{it} = \alpha_1 \sigma_{1it} + \alpha_2 \sigma_{2it} + \cdots + x_{it}\beta + \varepsilon_{it} \ldots\ldots (05)$$

وعلى اعتبار أن كل وحدة من الوحدات المقطعية لاتحوز على حدها الثابت العام α وذلك لتجنب الازدواج التام بين هذا الحد وبين المتغيرات الصورية المكونة للعينة محل الدراسة، وبالإضافة المتغيرات الصورية للمعادلة السابقة، فإن معادلة الانحدار لتقدير الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية تكتب كالتالي:

$$y_{it} = \sum_{J=1}^{N} \alpha_j \sigma j_{1j} + x_{it}\beta + \varepsilon_{it} \ldots\ldots (06)$$

وبحسب (**Bader , 2016, p. 8**)، يطلق على هذه المعادلة نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات صورية "**leas squares with dummy**"، حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS** ، ويكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدرة عبارة عن عدد معاملات انحدار الصورية المساوية الظاهرة المكونة للعينة محل لدراسة، ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج .

✓ **نموذج الآثار العشوائية** (Random Effects Model): بالرغم من إمكانية وسهولة تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة، إلا أن النمذجة قد تكون باهظة الثمن من حيث درجات الحرية المتعلقة بمختلف الوحدات المقطعية، بالإضافة إلى أن الاعتماد على (**LSDV**) من أجل تضمين المتغيرات الوهمية (التي تعد بمثابة درجات حرية ضائعة)، وباعتبار أن المنطق الكامن وراء بناء نموذج التباين هو أنه عند تحديد نموذج الآثار الثابتة نكون قد فشلنا في تضمين المتغيرات التفسيرية ذات الصلة منذ البداية (سواء تعلق الأمر تبلك المتغيرات التي لا تتغير بمرور الوقت أو تلك التي تتغير بمرور الوقت ولكن لها نفس القيمة لكافة الوحدات المقطعية). وإدراج المتغيرات الوهمية هو بمثابة غطاء لقصور نموذج الانحدار الذي تم بناؤه، ومن هذا المنطلق فإن بروز خلل في إحدى فرضيات نموذج الآثار الثابتة التي تم ذكرها سابقا يصبح نموذج الآثار العشوائية (**REM**) ملائما للتقدير، والذي يعتبر أن المعامل **B** هو متغير عشوائي له معدل مقداره μ أي :

$$\beta_0(i) = \mu + v_i \ldots (8)$$

حيث أن: $\mathbf{N}$..... $\mathbf{i}$= 1, 2, ، ويتعويضنا للمعادلة (8) في المعادلة (1) ، من حيث أن الأثر الفردي $\boldsymbol{\propto}$ **i**: يعامل كمكون عشوائي عبر المفردات، فإننا نجد العلاقة التالية:

$$\mathbf{y_{it}} = \boldsymbol{\mu} + \sum_{\boldsymbol{j=1}}^{\boldsymbol{k}} \boldsymbol{\beta jxj(it)} + \boldsymbol{v_i} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}} \ldots\ldots (9)$$

حيث أن : $\mathbf{v_i}$ يمثل حد الخطأ في مجموعة بيانات الوحدات المقطعية**i**.

وباعتبار أن معادلة التقدير لنموذج الآثار العشوائية تحتوي على مركب حدين للخطأ وهما $\boldsymbol{\varepsilon_{it}, v_i}$ ، يطلق عليه نموذج الخطأ، بحيث أن الحدين يتمتعان بالخصائص التالية :

$$\boldsymbol{VAR(v_i) = \sigma v^2} \ \mathbf{E}(\boldsymbol{v_i}) = \mathbf{0} \qquad \boldsymbol{VAR(\varepsilon_{it}) = \sigma \varepsilon^2} \ \mathbf{E}(\boldsymbol{\varepsilon_{it}}) = \mathbf{0}$$

وانطلاقا من حد الخطأ المركب التالي:

$$\boldsymbol{W_{it}} = \mathbf{v_i} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}} \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

فإننا نجد:

$$\boldsymbol{E(w_{it})} = \mathbf{0} \ldots (11)$$

$$\boldsymbol{VAR(w_{it})} = \boldsymbol{\sigma v^2 + \sigma \varepsilon^2} \ldots\ldots\ldots (12)$$

وعليه يقول (**جمال، 2012، صفحة 272**) ان مكونات الخطأ الفردية غير مرتبطة ببعضها البعض ولا ترتبط تلقائيا عبر كل من الوحدات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية، كما أن كون التباين المشترك للخطأ المركب غير مساوي للصفر فإن طريقة المربعات الصغرى تصبح غير قادرة على إعطاء مقدرات كفؤة، ولها اخطاء قياسية غير صحيحة ما يؤثر في اختبار المعلمات كون ان التباين المشترك بين $\boldsymbol{w_{it}\ w_{is}}$; لا يساوي الصفر أي :

$$\boldsymbol{COV(w_{it}, w_{is})} = \boldsymbol{\sigma v}\ \mathbf{2} \neq \mathbf{0} \qquad \mathbf{t} \neq \mathbf{s}$$

ما يجعلنا نتوجه للاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (**Generalized Least Square**)، التي تتماشى خصائصها بشكل كبير مع خصائص نموذج التأثيرات العشوائية بحسب (**Michel , 2005, p. 02**).

✓ **اختبارات جذر الوحدة لنماذج** "PANEL ": إن إضافة بعد الأفراد (الوحدات المقطعية) إلى البعد الزمني الذي تعودنا على دراسته بشكل مستقل يجعل اختبارات جذر الوحدة للدراسة، واستقرارية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "**PANEL DATA**" تتفوق على الاختبارات التقليدية ما يسمح لنا بالحصول على تقديرات أكثر دقة وفعالية، ويعتبر إزالة جذر الوحدة شرطا ضروريا لتقدير نماذج **PANEL** وذلك لأن عدم استقرارها يؤدي إلى جعل التقدير المحصل عليه زائفا ومضللا بالرغم من ارتفاع معامل **R**: وهو ما يؤدي إلى تشويه حقيقة سلوك المتغيرات، كما أن التخلص من جذر الوحدة وجعل السلاسل مستقرة قد يساعدنا على التوجه من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي بشكل يزيد من كفاءة النتائج المحصل عليها.

ومن منطلق أن عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية يرجع في غالب الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، فقد ظهرت العديد من الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها للكشف عن وجود هذا الأخير من عدمه، إلا أن معظمها يتميز بشيء كبير من التعقيد وعدم الوضوح والأهم التمايز بين الفرضيات التي يعتمد عليها كل اختبار، وهو ماسنفسره في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-03): اختبارات جذر الوحدة في معطيات البانل

اختبارات الجيل الأول : الاستقلالية بين المفردات	
1- تحديد (توصيف) متجانس لجذر الانحدار الذاتي	اختبار (**1992-1993**) **levin and lin**
	اختبار (**2000**) **levin and lin and cho**
	اختبار (**1999**) **hanis and tzavalis**
	اختبار(**1997, 2022,2003**) **lm, pesaram and shin**

2- تحديد (توصيف) غير متجانس لجذر الانحدار الذاتي	اختبار **Wu and Maddala** (**1999**)
	اختبار**Choi** (**1999,2001**)
	اختبار**Hadri** (**2000**)
3- اختبار التسلسلي(التتابعي)	اختبار**Henin, Jolivaldt and Nguyen** (**2001**)
اختبار الجيل الثاني: ارتباط بين المفردات	
1- اختبارات مبنية (ترتكز) على أساس نماذج عاملية	**Ng Bai** (**2011**)
	Peroon (**2004**)
	Sul philips(**2003**)
	Pesaran (**2003**)
	Choi (**2002**)
02 - طرق أخرى	**O'connell** (**1998**)
	Chang (**2004.2022**)

المصدر: (قارة، 2018-2019، صفحة 173)،

ومن خلال هذا الجدول أعلاه، سنتناول اختبارات جذر الوحدة الاكثر شيوعا من أجل فحص جذر الوحدة لبيانات البانل (**Panal unit root testes**) وتتمثل في:

- ✓ **اختبار** Levin, Lin and Chu:

حسب (خضير، 2018، صفحة 52)، نقلا عن (**LEVIN & LIN, 2002, p. 24**) اول من اقترحا اختبار جذر الوحدة في بانل في مجموعة الاعمال خلال سنوات(**1992، 1993**، 2002)، هو " **Andrew** و " **Chien –fu** " وكانت بدايتهم مستمدة مباشرة من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية الذي جاء به (1979، **Fuller Deckey**) و **Augmanted Dickey–Fuller**(**1981**)، تقوم هذي الاختبارات باختبار فيما إذا كان ($\mathbf{y_{it}}$) يحتوي على جذر الوحدة، وذلك لكل وحدة مقطعية في بيانات البانل، وكما في بيانات السلاسل الزمنية الفردية، انحدار أي وحدة مقطعية يمكن أن يشتمل على ثابت ومركبة اتجاه عام، نفترض أن لجميع الوحدات المقطعية تابع ارتباط ذاتي جزئي متماثل من الدرجة الأولى ولكن يمكن للمعلمات الأخرى في حد الخطأ أن تتقلب بحرية بين الوحدات المقطعية، بحيث تم الاعتماد على ثلاث نماذج لاختبارات جذر الوحدة:

النموذج 01 : $\Delta y_{it} = \rho y_{it-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج 02: $\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho y_{it-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج 03: $\Delta y_{it} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \rho y_{it-1} + \varepsilon_{i,t}$

بحيث أن:

$i = 1.2 \ldots\ldots N$ ، $t = 2, 1 \ldots\ldots T$ - ،كما أن حدود الخطأ تتوزع بشكل مستقل بين الوحدات المقطعية ، $-2 < \rho \leq 0$.

ويقوم اختبار **LLC** على الفرضيات التالية:

- تفترض النماذج استقلالية حدود الخطأ في بعد الأفراد (الوحدات المقطعية)؛

- تجانس جذر الانحدار الذاتي وبالتالي وجود جذر الوحدة في ديناميكيات المتغير **y**.

وانطلاقا من هذه الفرضيات فإما أن تقبل فرضية جذر الوحدة لجميع أفراد نموذج "**PANEL**"، أو ترفض فرضية جذر الوحدة لجميع الأفراد وتقبل الفرضية البديلة وهو القيد الرئيسي لهذا الاختبار، بحيث حددت الفرضيات الصفرية والفرضيات البديلة للنماذج الثلاث كالتالي:

النموذج الأول: $\mathbf{H0: P=0}$ ، $\mathbf{H1: P<0}$

النموذج الثاني: $\mathbf{H0: P=0, \alpha i = 0, \forall i = 1,2,\dots,N}$ ، $\mathbf{\alpha i \in R, \forall i = 1,2,\dots,N\ H1: P}$

النموذج الثالث: $\boldsymbol{H0: P=0, Bi = 0, \forall i = 1,2,\dots,N}$ ، $\boldsymbol{H1: P=0, Bi \in 0, R, , \forall i = 1,2,\dots,N}$

$$\mathbf{(P1 = P = 0)}$$

فرضيتي العدم في النموذجين 2 و 3 هي فرضيتان مترافقتان ومركبتان، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية تأكد بوجود جذر الوحدة لجميع بيانات البانل $\mathbf{(P1 = P = 0)}$ ، مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة ($\mathbf{\alpha_I=0}$)، في حين أن النموذج الثالث تختبر فيه وجود جذر الوحدة لجميع لبيانات البانل كما في النموذج 2 ، مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات البانل $\mathbf{(Bi = 0)}$، وهي نفس الفرضيات التي جاء بها ديكو فولر "**DICKEY–FULLER** " عام 1981 ، بينما في الحالة العامة المعهود في حالة وجود هناك ارتباط ذاتي بين البواقي $\mathbf{\theta i, k \neq 0}$ فان اختبار (**LLC**) قد بني استنادا على فرضيات اختبار ديكو فولر المطور **ADF**، والذي يسمح بوضع مع البواقي في التوزيعات معروفة من أجل الإحصائيات **t** الفردية ، وبالتالي تصبح النماذج على النحو التالي :

- ✓ النموذج الأول $\mathbf{\Delta Y_{it} = py_{it-1} + \sum PTS = 1yi, S\Delta yi, t - S + Uit}$
- ✓ النموذج الثاني: $\mathbf{\Delta Y_{it} = \alpha_i + \ + \Delta Y_{it} + PY_{it} - 1 + \Delta}$

✓ النموذج الثالث: $\mathbf{\Delta Y_{it} = \alpha_i + \ +\Delta Y_{it} + PY_{it} + \sum_{s=1}^{pt} y_{i,s}\, \Delta Y_{it-s} + U_{it}}$

-حيث إن:

$$\boldsymbol{U_{it} \sim (u, i)\, 6^{2}, 0}$$

✓ **اختبار Im, Pesaran and Shia** : لا يختلف اختبار **Im, Pesaran and (IPS Shin)** عن اختبار **LLC** من حيث الانطلاق من اختبارات **Dickey Fuller(1979)** أو **Augmanted Dickey–Fuller (1981)** في بناء اختبار جذر الوحدة، حسب (**هدروق، صفحة 120**) اقترح هذا الاختبار من قبل "**Levin et al** " حيث أن درجة التباطؤ **pi** مجهولة ، فهي طريقة مكونة من ثلاث مراحل لإجراء الاختبار، حيث لم يقدم هذا الاختبار طريقة جديدة خاصة بمعالجة بيانات بانل، بل ظلت الطريقة المعتمدة على بيانات السلاسل الزمنية نفسها هي المستعملة عند استخدام البرامج الالية لإجراء هذا الاختبار .

حسب (**Im. K. S & M and Shin, 2003, p. 53**) فإن النموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية ودون اتجاه عام والمطابق للنموذج 2 الخاص بكل من (**LLC**) وغياب ارتباط بين البواقي ويكتب بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{U_{it} \sim (u, i)\, 6^{2}, 0}$$

$$\boldsymbol{dy_{it}\alpha_i + \rho dy_{it} + \varepsilon_{i,t} \quad i=1.2.3}$$

أما الآثار الفردية فهي تعرف كالتالي:

$$\boldsymbol{\alpha_i = -\rho_i + \varepsilon_{ii,t}}$$

$$\alpha_i = -\rho_i y_i$$

مع:

$$y_i \in R_و + \varepsilon_{i,t} \sim N.1d(0.6^2 \ \varepsilon.i$$

✓ **اختبار IPS**: إن اختبار(**IPS**) يجمع بين فرضيتي جذر الوحدة وانعدام الآثار الفردية فهو يشبه اختبار (**LLC**) فهو عبارة عن اختبار مرافق.

يعتمد استخدام اختبار"**LEVIN–LIN** " بشكل أساسي على فرضية تجانس جذر الانحدار الذاتي مقابل الفرضية البديلة والتي تقضي بوجود معلمة انحدار ذاتي مشترك **PI** لجميع الوحدات المقطعية بعد ذلك جاءت الأعمال المشتركة لكل من "**SHIN, LM, PESARAM**" في السنوات 1997،2022، 2003، وسمح بمعالجة هذه الفرضية يندرج الاختبار"**IPS**" ضمن نماذج الجيل الأول بحيث يعد هؤلاء أول من قاموا بتطوير اختبار التجانس مقابل الفرضية البديلة عن اختلاف جذر الوحدة الذاتي $\rho i \neq \rho j$ حيث: $i \neq j$.

والنموذج العام المعتمد لهذا لاختيار هو النموذج الثاني الخاص باختبار **LL**، حيث افترض وجود اثار مقطعية فردية وبدون مركبة اتجاه عام، كما يفترض عدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي هذا النموذج:

$$\Delta y_i = \alpha + \rho\, y + \varepsilon_{it}$$

حيث $\varepsilon_{it} \sim it\ NID(0.\sigma 2i)$ تعني أن البواقي موزعة بشكل متماثل وخاضعة للتوزيع الطبيعي بمتوسط معدوم وتباين $\sigma^2 i$ ، والأثر الفردي المعبر عنه كالاتي :

يعد اختبار **IPS** مشابها لاختبار **LL**، حيث يختبر فرضيتين مترافقتين ، فرضية جذر الوحدة $(\rho i = 0)$ وفرضية انعدام الآثار الفردية المقطعية $(\alpha i = 0)$ أي :

$$H0: \rho i = 0, \forall i = 1, 2 \dots \dots \dots \dots \dots \dots N$$

$$H0: \rho i = \rho i < 0 \forall i = 1, 2 \dots \dots \dots \dots \dots N$$

$$\rho i = 0, \forall i = N1 + 1, 2, N1 + 2, \dots, N$$

نلاحظ هنا أن فرضية البديلة تعد أكثر عمومية من الفرضية الخاصة باختبار **LL**، حيث تسمح لـ(ρi) بأن تكون مختلفة بعض الوحدات المقطعية، فهي أصغر من الصفر أي مستقرة للوحدات من 1 الى (N_1) ومساوية للصفر أي غير مستقرة للوحدات من (**N1+1**) الى (**N**) .

وكما هي الفرضية السائدة في اختبارات الجيل الاول، فان البواقي مستقلة فيما بينها في البعد الفردي ويسمح نموذج **IPS** بوجود ارتباط ذاتي للبواقي برتب مختلفة من أجل كل فرد في معطيات البانل.

لإجراء هذا الاختبار اقترح "**IPS**" استخدام متوسط الاحصائيات الفردية (**ADF**)المعرفة الآتي:

$$t - bar_{nt} = 1/n \sum_{j=1}^{pi} (p_i, p_j)$$

حيث :($\mathbf{t_{it}}$ (**pj**, **pi**) تتعلق بالإحصائية "$\mathbf{t - studnt}$" الفردية الخاصة باختبار فرضية العدم

$\mathbf{H0}: \rho \mathbf{i} = 0$ في النموذج :

$$\Delta y_{it} = \alpha i + \rho_i y_{it} + pi1 + \sum_{j=1}^{pi} \Delta y_{it} + \varepsilon_{it}$$

وانطلاقا من **N** احصائية فردية معرفة بالرمز($\mathbf{t_{iT}}$ (**pj**, **pi**) يمكن بناء الإحصائية الموحدة $Z_{tbar}(p, p)$ في حالة **T** و **N** كبيرة كفاية على النحو الآتي :

$$Z_{tbar}(p,p) = \sqrt{N\{(t - barN_{T-E}\ (\eta)\}}\ \sqrt{var}\ (\eta)$$

حيث: $\mathbf{E}\ (\eta)$ و $\mathbf{var}(\eta)$ تتعلقان بتوقع وتباين التوزيع التقارير الإحصائية **ADF** في النموذج المحتوي على ثابت وعندما تكون $(\mathbf{T})$ كبيرة كفاية، الاحصائية: $\mathbf{Z_{tbar}(p,p)}$، متقاربة نحو قانون التوزيع الطبيعي $\mathbf{N(0\ ,1)}$.

✓ **اختبار** (WM) Wu and Maddada (1999)

تقول (**بدراوي، 2014-2015، الصفحات 226-227**)، ان أول من جاء بهذا الاختبار هو" **Wu and Maddada** " سنة 1999 يشبه هذا الاختبار اختبار"**Fisher** 1932"، حيث يعتمد على توفيقه من مستويات المعنوية $\mathbf{(p-value)}$لـ$\mathbf{N}$ اختبار فردي مستقل لجذر الوحدة، لتكن $\mathbf{p_i = F_{Ti}\ (G}$ عبارة عن $\mathbf{(p-value)}$ المتعلقة بالإحصائية وهذه الأخيرة عبارة عن احصائية اختبار لفرضية العدم لجذر الوحدة من أجل المقطع أو الفرد$(\mathbf{i})$ ، أما $\mathbf{F_{Ti}\ (G}$ فهي عبارة عن الكثافة الإحصائية الفردية ل **Gi** بالنسبة للبعد الزمني **Ti**، وقد عرف كل من **Wu Maddala** احصائية الاختبار كما يلي :

$$\mathbf{P_{WM} = -2 \sum_{j=1}^{n} ln(pi)}$$

وفي ظل فرضية الاستقلالية الاحصائيات الفردية ، فإن إحصائية $(\mathbf{WM})$ تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية **2N** في حالة $\mathbf{T \to \infty}$ محددة، وبالتالي فإذا كانت أكبر من قيمة كاي مربع الحرجة بدرجة حرية **2N**، عند مستوى ثقة:α **%** ، يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الوحدات المقطعية.

يعد اختبار **"Maddala and Wu"**، مشابه لاختبار(**IPS**) لأنه لم يهمل الفرضية البديلة لجذر الوحدة واعتبر جذر الانحدار الذاتي غير متجانس بين الوحدات المقطعية، غير أن " **Choi** 2001 " اقترح استعمال إحصائية موحدة عندما يكون حجم العينة **N** كبيرا، وهي معرفة على النحو التالي:

$$\mathbf{P_s = \frac{1}{2\sqrt{N\sum_{i=1\cdot}^{n}}}\left[-2\sum_{i=1}^{n}\ln(p_i) - 2\right]}$$

نلاحظ من العلاقة السابقة أنها تتعلق بالإحصائية المتوسطة من النوع $\boldsymbol{N^{-1}P_{wn}}$ مركزة ومختصرة واذا كانت قيم ال **(P –Value)** من النوع **iid**، فإن استخدام نظرية النهاية المركزية تسمح بالوصول إلى كون $\mathbf{Z\sim N(0,1))}$ وهذا وفق فرضية العدم وبشرط أن $\mathbf{N\rightarrow \infty}$.

-اختبار الاستقرارية ل (2000) hadri

يختلف اختبار (2000) Hadri عن الاختبارات التي تطرقنا اليجا في أن هذا الأخير يجدف الى اختبار الفرضية العدمية $H0$ التي تنص على استقراريه السلسلة الزمنية، وهو نفس مبدأ اختبار Kwiatkowski el al (1992) في اطار السلاسل الزمنية، حيث يرتكز اختبار Hadri على اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار الفرضية العدمية $H0$ التي تعبر عن استقرارية السلسلة الزمنية في البانل مقابل الفرضية البديلة $H1$ التي تعبر عن احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة (غير مستقرة) في البانل.

حيث اقترح Hadri النموذجين التاليين:

$$\mathbf{y_{i.t} = r_{i.t} + \varepsilon_{i.t} \dots \dots \dots (01)}$$

$$\mathbf{y_{i.t} = r_{i.t} + \beta_{i.t} + \varepsilon_{i.t} \dots \dots \dots (02)}$$

حيث ان:

- $\mathbf{r_{i.t}}$: هي عبارة عن سير عشوائي random walk وذلك ب:

$$\mathbf{y_{i.t} = r_{i.t-1} + \mu_{i.t}}$$

$$\text{Avec} \quad \mu_{i.t} \sim \text{i.i.d}\,(0\,,\,\sigma\mu 2)$$

$$\text{Cov}\,(\mu_{i.t}\,,\,\varepsilon_{i.t}) = 0$$

اما بإعتبار الفرضية $H0$: $\sigma_{\mu}^{2} = 0$ صحيحة فمعنى ذلك أن $y_{i.t}$ مستقرة في المستوى بالنسبة للنموذج (01)، و مستقرة حول الاتجاه العام بالنسبة للنموذج (02)، و بالتالي يمكن إعادة صياغة النموذجين 01، 02 على النحو التالي:

النموذج (01) يصبح:

$$y_{i.t} = r_{i.0} + e_{i.t} \dots\dots (03)$$

اما لنموذج (02) فيصبح:

$$y_{i.t} = r_{i.0} + \beta_{i.t} + e_{i.t} \dots\dots\dots (04)$$

$$e_{i.t} = \sum_{j=1}^{t} \mu i, j + \varepsilon_{i.t}$$

بحيث:

$r_{i.0}$: عبارة عن قيمة أولية (ثابت)

في حالة $\sigma_{\mu}^{2} = 0$ معنى ذلك أن $e_{i.t} = \varepsilon_{i.t}$ و $r_{i.t}$مستقرة (عبارة عن ثابت) ، أما في حالة أ ن حالة $\sigma_{\mu}^{2} \neq 0$ أي أن $e_{i.t}$غير مستقرة و $r_{i.t}$ تكون في هذه الحالة عبارة عن سير عشوائي (غير مستقرة).

اقترح Hadri اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda > 0$$

حيث$\lambda = \frac{\sigma_{\mu}^{2}}{\sigma_{\varepsilon}^{2}}$ ، حيث أن الاحصائية LM تحدد وفقا للعلاقة التالية:

$$LM = \sum_{j=1}^{t} \hat{e}_{i.t}$$

$$S_{i.t} = \sum_{j=1}^{t} \hat{e}_{i.j}$$

$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^{2}$: عبارة عن مقدر للتباين σ_{ε}^{2}

$$Z_{\mu} = \frac{1\sqrt{N}\{LM - E[\int_0^1 v(r)^2\, dr]\}}{\sqrt{v[v(r)^2 dr]}}$$

$$Z_{\tau} = \frac{1\sqrt{N}\{LM - E[\int_0^1 v_2(r)^2\, dr]\}}{\sqrt{v[v_2(r)^2 dr]}}$$

3.3.5 طرق تقدير معلمات النموذج

1.3.3.5 تقدير النموذج ذات الأخطاء المركبة:

تعتبر طريقة المربعات الصغرى المعممة (**GLS**) أحسن مقدر خطي غير متحيز لمعلمات النموذج، وهذا بالمقارنة بطريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS**) وهو ما يتوافق مع فرضية النموذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

✓ **طريقة المربعات الصغرى المعممة** GLS:

حسب (**قليل، 2015-2016، صفحة 250**)، **و** (**صفوان، 2006، صفحة 125**) فإن العالم"**AITKEN**" هو مؤسس هذه النظرية إذ أعطاها الشمولية في عملية تقدير معلمات النموذج من خلال التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخصاء وذلك عن طريق إضافة معكوس، المصفوفة (Ω) إلى المعادلة، وتعتبر هذه الطريقة أحسن مقدر خطي غير متحيز لمعلمات النموذج والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{y_{i.t}} = \boldsymbol{\beta}\mathbf{X'_{i.y}} + (\alpha + \boldsymbol{u_i}) + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

مع إفتراض:

$$\mathbf{E}(\boldsymbol{u_{it}^2}) = \boldsymbol{\sigma_u^2},$$

$$\mathbf{E}(\boldsymbol{u_{it}^2}) = \boldsymbol{\sigma_u^2},$$

$$\mathbf{E}(\boldsymbol{\varepsilon_{it}}) = \mathbf{E}(\boldsymbol{u_{it}}) = 0$$

بحيث: $\boldsymbol{u_i}$ المعامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة $\mathbf{I}$ وهو ثابت في الزمن، ومن أجل المشاهدات $^{\mathbf{T}}$ نضع :

$$\boldsymbol{u_{it}} = \boldsymbol{\varepsilon_{it}} + \boldsymbol{u_i}$$

والذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث:

$$\mathbf{E}[\boldsymbol{n_{it}}\ \ \boldsymbol{n_{is}}] = 0;\ \forall t \cap S, i \neq s, \mathbf{E}[\boldsymbol{n_{it}}\ \ \boldsymbol{n_{is}}] = \boldsymbol{\delta_u^2}\ , t \neq s, \mathbf{E}[\ \boldsymbol{n_{it}}^2] = \boldsymbol{\delta_\varepsilon^2} + \boldsymbol{\delta_U^2}$$

بوضع كل المشاهدات $\mathbf{T}$ المتعلقة بالفرد $\mathbf{i}$: $\Sigma = \mathbf{E}[\ \boldsymbol{n_i n_i^2}]$ نحصل على :

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \boldsymbol{\delta_\varepsilon^2} + \boldsymbol{\delta_U^2} & \boldsymbol{\delta_U^2} \dots \dots \boldsymbol{\delta_U^2} & \boldsymbol{\delta_U^2} \\ \boldsymbol{\delta_U^2} & \boldsymbol{\delta_\varepsilon^2} + \boldsymbol{\delta_U^2} & \boldsymbol{\delta_U^2} \dots . \boldsymbol{\delta_U^2} \\ \boldsymbol{\delta_U^2} & \boldsymbol{\delta_U^2} & \boldsymbol{\delta_\varepsilon^2} + \boldsymbol{\delta_U^2} \end{bmatrix} = \boldsymbol{\delta_U^2}\mathbf{I_t} + \boldsymbol{\delta_\varepsilon^2}\, \boldsymbol{i_T i'_T}$$

وعليه فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس $\mathbf{nt}$ هي :

$$\boldsymbol{\Omega} = \begin{bmatrix} \Sigma & \mathbf{0} \dots \dots . & \mathbf{0} \\ \mathbf{0} & \Sigma \dots & \mathbf{0} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0} \dots . . & \Sigma \end{bmatrix} = \mathbf{I_n}\Sigma$$

وبالتالي فإن تقدير معالم النموذج بواسطة المربعات الصغرى يعطى بالعلاقة التالية:

$$\widehat{\mathbf{B}}_{\mathbf{GLS}} = (\mathbf{X}'\boldsymbol{\Omega}^{-1}\mathbf{X})^{-1}\mathbf{X}'\boldsymbol{\Omega}^{-1}\mathbf{y}$$

ويتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي $\boldsymbol{\Omega}$ ويمكن إعادة كتابة مقدّر $\widehat{\mathbf{B}}_{\mathbf{GLS}}$ كما يلي:

$$\widehat{\mathbf{B}}_{\mathbf{GLS}} = (\Sigma_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}}\mathbf{X}'\boldsymbol{\Omega}^{-1}\mathbf{X})^{-1}(\Sigma_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}}\mathbf{X}'\boldsymbol{\Omega}^{-1}\mathbf{y})$$

كما يتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي ومعكوس للمصفوفة $\boldsymbol{\Omega}$ وبحل المصفوفة نتحصل على:

$$\boldsymbol{\Omega}^{-1/2} = \mathbf{I} - \frac{\boldsymbol{\theta}}{\boldsymbol{T}} \boldsymbol{ii}'$$

بحيث:

$$\boldsymbol{\theta} = \mathbf{1} - \frac{\boldsymbol{\sigma_\varepsilon}}{(\mathbf{T}\boldsymbol{\sigma}_{\mathbf{u}}^{\mathbf{2}} + \boldsymbol{\sigma}_{\boldsymbol{\varepsilon}}^{\mathbf{2}})^{\mathbf{1/2}}}$$

وبشكل عملي تحسب المقدرة **GLS** عن طرق تحويل البيانات إلى انحرافات جزئية:

$$\boldsymbol{y}^* = \begin{bmatrix} \mathbf{Y_{i1}} & - & \boldsymbol{\theta}\bar{\mathbf{y}}_{\mathbf{i}} \\ \boldsymbol{Y}_{\mathbf{i2}} & - & \boldsymbol{\theta}\bar{\mathbf{y}}_{\mathbf{i}} \\ \mathbf{Y_{yit}} & - & \boldsymbol{\theta}\overline{\mathbf{y}}\overline{\mathbf{X}}_{\mathbf{i}} \end{bmatrix} \qquad \boldsymbol{X}^* = \begin{bmatrix} \mathbf{X_{i1}} & - & \boldsymbol{\theta}\bar{\mathbf{X}}_{\mathbf{i}} \\ \mathbf{X_{i2}} & - & \boldsymbol{\theta}\bar{\mathbf{X}}_{\mathbf{i}} \\ \mathbf{X_{yit}} & - & \boldsymbol{\theta}\bar{\mathbf{X}}_{\mathbf{i}} \end{bmatrix}$$

ومن ثم يجري انحدار $\boldsymbol{\theta}^*$ على $\boldsymbol{X}^*$

تعتمد طريقة **GLS** على معرفة مكونات المصفوفة ولكن بالرغم من هذه الخصائص التي يتمتع بها المقدر **GLS** إلا أنه لا يمكن حسابه، بحيث يعتمد على معلمات مجهولة وهي التباين$\boldsymbol{\sigma_u^2}$، $\boldsymbol{\sigma_\varepsilon^2}$ وبالتالي لابد من تقديرها من أحل الحصول على تقدير$\boldsymbol{\theta}$، يسمح بحساب$\boldsymbol{\theta}$ مقدّر جديد هو مقدّر المربعات الصغرى المعممة المقدرة**FGLS** ومنها يتم الحصول على النسبة المستخدمة في عملية التحويل.

✓ **طريقة المربعات الصغرى المعمّمة المقدرة** FGLS:

تتبع الخطوات التالية لحساب مصفوفة التباينات المركبة:

حساب النموذج التالي: $\mathbf{y_{iy} - \bar{y}_i = [x_{it} - \bar{x}_i]\beta + [\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i]}$ والذي يسمح بإزالة عدم التجانس لأن $\mathbf{E\left[\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)\right] = (T-1)}$:$\boldsymbol{\sigma_\varepsilon^2}$

فإن التقدير غير متحيز لـ$\boldsymbol{\sigma_\varepsilon^2}$: للمشاهدات والمتعلق بالمجموعة $\mathbf{i}$ يكون:

$$\boldsymbol{\sigma_\varepsilon^2(i) = \frac{\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)}{T-1}}$$

وعليه فإن تقدير بواقي **LSDV** يؤدي إلى الحصول عن طريق درجة الحرية المصححة$\boldsymbol{\sigma_\varepsilon^2}$:

$$\boldsymbol{\widehat{\sigma_\varepsilon^2} = S_{LSDV}^2 = \frac{\sum_{i==1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)^2}{nt - n - k}}$$

-تقدير قيمة $\boldsymbol{\sigma_\varepsilon^2}$ يتم حساب تباين النموذج الاجمالي، الذي يضم الثابت المشترك (**Pooled**) وبالتالي الحصول على :

$$\boldsymbol{plim_{Pooled} = plim\frac{ée}{nt - n - k} = \sigma_\varepsilon^2 + \delta_U^2}$$

$$\sigma_{\varepsilon}^{2} = s_{\text{Pooled}}^{2} - s_{LSDV}^{2}$$

الجدول رقم (03-03): تصنيف المقدرات

$\lambda = 0$	$\widehat{\beta_{w}}$	مقدر داخل الأفراد
$\lambda = 0$	$\widehat{\beta_{GLS}}$	مقدر**GLS**
$\lambda = \theta$	$\widehat{\beta_{EGLS}}$	مقدر **EGLS**
$\lambda = \widehat{\theta}$	$\widehat{\beta_{OLS}}$	مقدر**OLS**
$\lambda = \infty$	$\widehat{\beta_{B}}$	مقدر بين الأفراد

المصدر: Marc LEVAILLANT, op. cité, P15

2.3.3.5 اختبارات تجانس معلمات النموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من **T** ملاحظات لـ فردية **N** في المجموعة، كما نفرض أن المسار معرفة بالعلاقة الخطية التالية:

$$y_{i.t} = \alpha_{i} + \beta X_{it}. + \varepsilon_{it} \ldots\ldots(1)$$

يفترض أن حد الأخطاء ε_{it} مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي σ_{i}^{2} ، كما يفترض أن معلمات النموذج α_{i} ، β_{i} يمكن اختلافها في البعد الفردي لكنها ثابتة في الزمن، لذلك بإمكان هذا النموذج الممثل بالمعادلة أن يأخذ عدة صيغ ممكنة كالتالي:

- ✓ تماثل الثوابت α_{i} وتطابق شعاع المعلمات β_{i} ، بحث أن: $\alpha_{i} - \alpha$ ، $\beta_{i} - \beta$،

$\forall_i \in [1, N]$ وبالتالي نقول أنه لدينا سلسلة متجانسة.

✓اختلاف الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات β_i حسب الأفراد، وبالتالي نقول أنه يوجد N نموذج مختلف وعليه نرفض صيغة السلسلة.

✓تطابق الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات ب β_i ين المفردات، حيث إن $\alpha_i - \alpha$ ، $\forall_i \in [1, N]$ وفي هذه الحالة نقول بأن كل معلمات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، وبالتالي نقول أنه يوجد N نموذج مختلف.

✓اختلاف الثوابت α_i وتطابق شعاع المعلمات β_i في فرديات المجموعة، بحيث إن $\beta_i - \beta$ $\forall_i \in [1, N]$ لنحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

من الناحية الاقتصادية، فإن اختيار التوصيف يسمح لنا بمعرفة هل النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لجميع العينات أو العكس أي وجود لخصائص ومميزات مختلفة لكل عينة.

في سنة 1986 قام الباحث" **Hsiao** " باقتراح اختبار يسمح لنا بتعريف الحالة المدروسة ونوع النموذج الخاص بهذه العينات انطلاقا من مركباتها وخصائصها.

الصيغة أو المنهجية المتبعة في هذا الاختبار تتم عبر المراحل التالية:

الشكل رقم (01-03): خطوات ومراحل اختبار التجانس لـ Hsiao

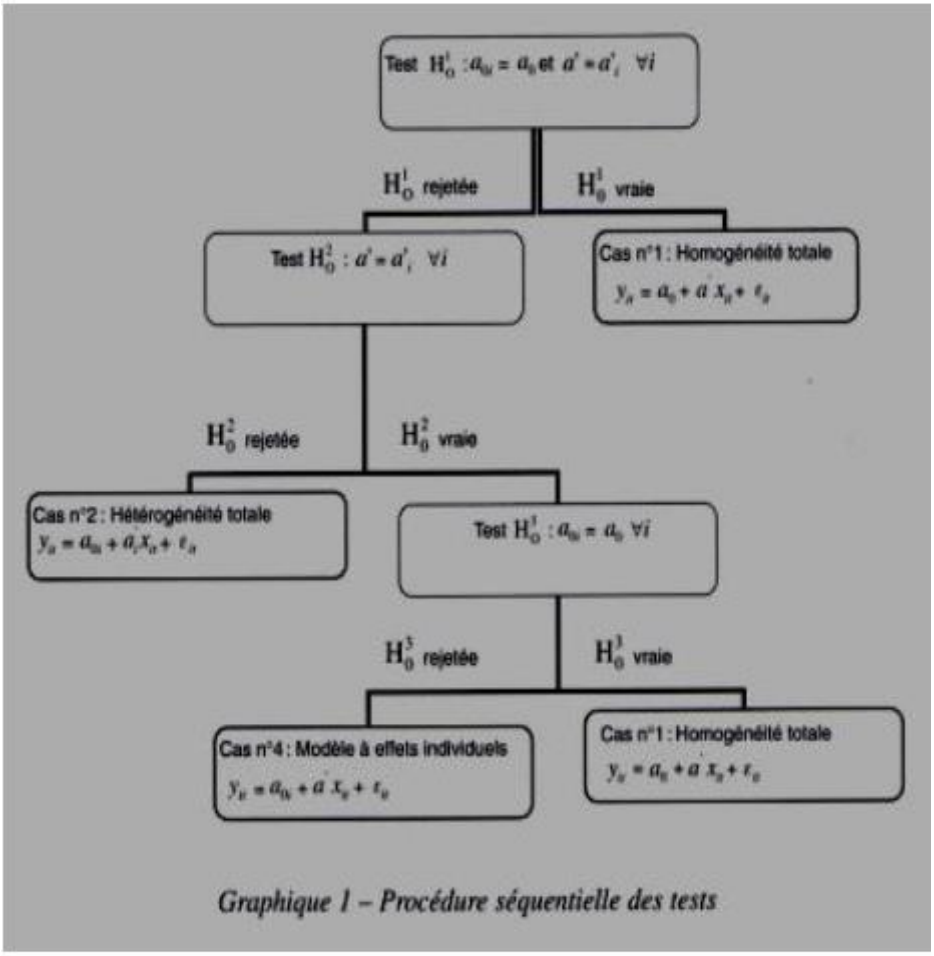

Graphique 1 – Procédure séquentielle des tests

المصدر: نقلا عن (Hsiao, 1986, p. 50)، **و** (Alain, 2011, p. 78)

✓ **بناء الاختبار:**

إن اختبار الفرضيات يعتمد على إحصائية **Fisher** وتتمثل مراحل بناء الاختبار فيما يلي :

- المرحلة الأولى اختيار التجانس الكلي

تتمثل هذه الخطوة في تطابق الثوابت α_i وتماثل شعاع المعلمات β_i بحيث أن:

$$\mathbf{H_0^1 = \alpha_i = \alpha} \qquad \mathbf{\beta_i = \beta} \quad \forall_i \in [1, N]$$

وبالتالي نستخدم إحصائية **Fisher** ويرمز لها ب الاختبار التجانس الكلي للنموذج(01) والتي تتبع توزيع **Fisher**.

حيث إن:

$\mathbf{SCRC_1}$: مجموع المربعات المتبقي لعمليات التقدير تحت الفرضية $\mathbf{H_0^1}$ (حالة تجانس كلي) باستعمال طريقة **MCO** لسلسلة $\mathbf{N \times T}$ ملاحظة بدرجات حرية تقدر بـــ:

$$\mathbf{ddln = (k + 1) - (N \times T)}$$

SCR: مجموع المربعات المتبقي للنماذج المقدرة على حدة، أي مجموع $\mathbf{N}$ لمجموع البواقي للنماذج المقدرة على $\mathbf{T}$ فترة، ملاحظة لكل معادلة خاصة بكل عينة، أي:

$$\mathbf{SCR = \Sigma_{i=1}^{N} SCR_i}$$

بدرجات حرية تمثل مجموع $\mathbf{N}$درجة حرية لكل معادلة مقدرة:

$$\boldsymbol{ddln = \Sigma_{i=1}^{N} (T) - (K + 1) = N \times T - N(K + 1)}$$

ويتم كتابة (**اختبار التجانس الكلي**) بالصيغة التالية:

$$\mathbf{F_1} = \frac{\left.(\boldsymbol{SCR_{C1} - SCR})\right/(\boldsymbol{N-1})(\boldsymbol{K+1})}{\left.\mathbf{SRC}\right/_{(\mathbf{N \times T})}(\boldsymbol{K+1})}$$

يتم مقارنة إحصائية $\mathbf{F_1}$ المحسوبة على قيمة المجدولة عند مستوى احتمال ودرجة حرية **ddl** و **ddln**

- إذا كانت $\mathbf{F_1 > F_{ddln\,.ddl}^{\alpha}}$ ترفض الفرضية $\mathbf{H_1^0}$ عند مستوى احتمال α.

- إذا كانت تقبل $\mathbf{F_1 < F_{ddln\ .ddl}^{\alpha}}$ الفرضية $\mathbf{H_1^0}$ لتجانس النموذج.

✓ **المرحلة الثانية: اختبار الفرضية H_2^0**

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار تجانس المعلمات وتتمثل الفرضية العدمية في الصيغة التالية:

$$\mathbf{H_2^0 = \beta_i = \beta \dots \dots \dots \quad \forall_i \in [1, N]}$$

لإجراء هذا الاختبار (**اختبار تجانس معلمات الانحدار– الميول**) نستعمل إحصائية فيشر والتي تعطى بالصيغة التالية:

$$\mathbf{F_2} = \frac{(SCR_{C2} - SCR)/(N-1)(K)}{SRC/(N \times T - N(K+1)}$$

حيث أن:

$\mathbf{SCR_2}$ **:** نموذج مربعات المتبقي لتقدير النموذج تحت الفرضية ؟ أي بتقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

درجة الحرية: $\mathbf{ddln = [N, 1] \times k}$

SCR: مجموع المربعات المتبقي لتقدير $\mathbf{N}$ معادلة.

يتم مقارنة إحصائية $\mathbf{F_2}$ المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى احتمال α ودرجات حرية **ddl** و **ddln**.

1- إذا كانت $\mathbf{F_2 > F_{ddln\ .ddl}^{\alpha}}$ ترفض الفرضية $\mathbf{H_2^0}$ عند مستوى احتمال α.

2- إذا كانت تقبل $\mathbf{F_2 < F_{ddln\ .ddl}^{\alpha}}$ الفرضية $\mathbf{H_2^0}$ لتجانس النموذج.

✓ **المرحلة الثالثة: اختبار الفرضية $\mathbf{H_3^0}$**

تعتمد الخطوة الثالثة على اختبار تجانس الثوابت α_i أي تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات β_i المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى الفرضية العدمية بالصيغة التالية:

$$H_3^0 = \alpha_i = \alpha \qquad \forall_i \in [1, N]$$

وتكتب صيغة اختبار الفرضية (**اختبار تجانس القواطع**)على الشكل التالي:

$$F_1 = \frac{(SCR_{C1} - SCR_{C2}) / (N-1)}{SRC / (N \times T - (T-1) - K)}$$

SCR_1: مجموع المتبقي للنموذج مقدر تحت الفرضية H_0^1.

SCR_2 : مجموع مربعات المتبقي للنموذج مقدر تحت الفرضية H_2^0.

يتم مقارنة إحصائية F_3 المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى احتمال α ودرجات حرية **ddl** و **ddln**

- إذا كانت $F_3 > F^{\alpha}_{ddln\,.ddl}$ ترفض الفرضية H_0^3.
- إذا كانت $F_3 < F^{\alpha}_{ddln\,.ddl}$ ترفض الفرضية H_0^3.

✓ **اختبار هوسمان** (Hausman Test 1978)

يقوم هذ الاختبار على تبيان الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، حيث تشير الأدبيات القياسية أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار **Hausman**، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية ، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرة التأثيرات تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة

لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات هي فقط منسقة وأكثر كفاءة وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: E(^{\alpha_i}/_{x_i}) = 0} \\ \mathbf{H_1: E(^{\alpha_i}/_{x_i}) = 0} \end{cases}$$

بحيث تمثل:

$\boldsymbol{H_0}$: هي فرضية الصفرية عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة **GLS**.

$\boldsymbol{H_1}$ *:* وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS**.

بالتالي تكون صيغة الاختبار لـ "**Hausman** "على الشكل التالي :

$$\mathbf{H = (\hat{B}ols - \hat{B}GLS)'[Var](\hat{B}ols - \hat{B}GLS)^{-1}(\hat{B}ols - \hat{B}GLS)}$$

بحيث: $\mathbf{(\hat{B}ols - \hat{B}GLS)}$

$\mathbf{\hat{B}ols - \hat{B}GLS}$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

$\mathbf{(\hat{B}ols - \hat{B}GLS)'[Var]}$ الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

بحيث تتبع فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2) مع درجة حرية أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار (**H**) أكبر من القيمة الجدولية بناء عليها رفض فرضية العدم المؤيدة لنموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

3.3.3.5 اختبارات التكامل المتزامن (المشترك): حيث تفترض بعض الدراسات التطبيقية السابقة التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، إذ تتحدد صفة الاستقرار بناء على بعض الخصائص الاحصائية، أما في حالة تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات باستخدام بيانات سلسلة زمنية وكانت بيانات السلسلة الزمنية هذه المتغيرات غير مستقرة فمن الممكن ألا تكون هاجس انحدار المقدرة ، أي يكون انحدار زائفا، ويحدث هذا حتى إذا كان معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا وقيم **t** المحسوبة كبيرة، ويحسب هذا بعدة طرق منها:

- ✓ **اختبار بدروني** Pedroni:

اقترحه (**Pedroni,1999**) ، وطوره (**Pedroni,2004**) نقلا عن (ريجوان و خمى ، 2019، صفحة 384)، وهو اختبار للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة، إما في مستواها الأول أو من الدرجة الأولى، ويركز هذا الاختبار على تقدير البواقي، بوجود علاقة الأجل الطويل للنموذج، لقد عمل بدروني على تطوير مجموعتين من الاحصائيات، أربعة منها ذات صلة بإحصائيات البانل (**PANALSTATISTICS**)، والتي يسميها باختبار البعد الداخلي والثلاثة الباقية خاصة بإحصائيات المجموعة،(**Group STATISTICS**) ويسميها باختبار البعد البيني، وكلتا الحاتين تقومان على أساس اختبار الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل المشترك، والاختلاف بينهما هو على مستوى صياغة الفرضيات البديلة.

يستدعي تطبيق هذه الاختبارات التقدير المسبق للعلاقة على المدى الطويل، حيث:

$$\mathbf{y_{i.t} = d_{it} + x_{it} b_i + \mu_{it}} \ldots\ldots\ldots 1$$

بحيث: $\mathbf{d_{it}}$ في الغالب تكون دالة كثيرة الحدود في الزمن بدرجة 1، $\mathbf{x_{it}}$ شعاع **K** متغيرة تفسيرية من المفترض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى **I**(1)، عمل"**Pedroni** " على تطوير مجموعتين من الإحصائيات التي تسمى على الترتيب إحصائيات التكامل لبانل"**Panel cointegration** " **statistics** (**P**)

وإحصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن **Group mean cointegration**"(**m**)

statistics في الحالتين، تتمثل فرضية العدم في غياب التكامل المتزامن: $\mathbf{H_0 = p_i = 1} \quad \forall_\mathbf{i}$

بحث تناظر المعامل في الانحدار التالي:

$$\hat{\boldsymbol{\mu}}_{\mathbf{i.t}} = \mathbf{p_{it}}\hat{\boldsymbol{\mu}}_{\mathbf{i.t-1}} + \boldsymbol{\varepsilon}_{\mathbf{i.t}}$$

$\hat{\boldsymbol{\mu}}_{\mathbf{i.t}}$:هي بواقي النموذج 1 هاتين الفئتين من الاختبارات تختلف من حيث صياغة الفرضيات البديلة تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_1^0}: \mathbf{p_i = p < 1}, \forall_\mathbf{i} \\ \mathbf{H_1^{\boldsymbol{m}}}: \mathbf{p_i = p < 1}, \forall_\mathbf{i} \end{cases}$$

يوضح "**Pedroni** " بأنه في حالة $\mathbf{T>100}$ تكون قوة هذه الاختبارات كافية، أما في الحالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر من $\mathbf{T>20}$، ويمكن القول بمعنى آخر بأنه إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوي α % (القيمة الجدولية)، يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن، كما يشير"**Pedroni**" إلى توضيح كيفية إحصائيات هذه الاختبارات المعلمية وغير المعلمية.

✓ **اختبار جوهانسن** Johansen:

ما يميز هذا الاختبار هو تفوقه على اختبار أنجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل محل للجدل.

وحسب (كنعان و انسام ، 2012، صفحة 157) ،فإنه يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل

المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن،**Johansen**) و(جوهانسن-جوسليوس، **Johansen and Juselius**)، المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (أنجل-غرانجر،**Engle – Granger**) ذات الخطوتين.

كما أنه يقوم على أساس الاختبارات المتقدمة من قبل "**Johansen** " ويفرض أن:

$$\overline{LR}(r/k) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{n} LR_i\,(r/k)$$

حيث: **r** هي رتبة التكامل المتزامن.

4.3.3.5 طرق تقدير انحدار التكامل المشترك:

توجد العديد من طرق تقدير انحدار التكامل المشترك لكن في بحثنا سوف يتم التطرق الى طريقتين للتقدير وهي الآتي:

- ✓ **طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل** (FMOLS)

هي طريقة تصحيح لامعلمية لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **Ordinary Least Square Method** أوجدها كل من الباحث،"(**1990**) **Phillips and Hansen** " ،كذا الباحث (**1995**) **Phillips** ، في محاولة التخلص من التحيز من الدرجة الثانية إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي "**Asymptotically Normal**"

تركز هذه الطريقة على اجراء تحويلات في المتغير المعتمد " تصحيح لا معلمي" وفي الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات طريقة الـ" **OLS**" في الانحدار لتعديل (**Yt**) لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة" **FMOLS** "،

ليكن لدينا نموذج الانحدار التالي:

$$\boldsymbol{Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_t + \varepsilon_t = \theta z_t + \varepsilon_t}$$

$$\boldsymbol{\Delta X_t = \mu_t}$$

إذ أن:

$$\boldsymbol{t = 1, \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots T}$$

$$\boldsymbol{z_t = (1, x_t')'}$$

$$\boldsymbol{\vartheta = (\beta_0, \beta_1)}$$

$\boldsymbol{Y_t}$ و $\boldsymbol{X_t}$ سلاسل زمنية ذات أبعاد من $n \times 1$

$$\boldsymbol{V_t = [\varepsilon_t, u_t]}$$

نفترض أن نظرية لو دالة الغاية المركزية يمكن كتابتها كالآتي:

$$\boldsymbol{\frac{1}{\sqrt{T}} \Sigma_{t=1}^{[Tr]} u_t \rightarrow W_{(r)} = \begin{pmatrix} W_{1(r)} \\ W_{2(r)} \end{pmatrix}, 0 \leq r \leq 1}$$

التباين على المدى الطويل لـ $\boldsymbol{\Omega_t}$ هو :

$$\boldsymbol{\Omega = \Sigma v + \pi + \pi'}$$

$\boldsymbol{\Omega}$: مصفوفة التباين والتباين المشترك

$$\boldsymbol{\Lambda = \Sigma v + \pi}$$

إذ أن:

$$\boldsymbol{\Sigma v = \lim_{t \to \infty} T^{-1} \Sigma_{t=1}^{T} E(v_t v_t')}$$

$$\boldsymbol{\pi = \lim_{t \to \infty} T^{\infty} \Sigma_{j=1}^{T-1} \Sigma_{t=1}^{T-j} E(v_t v_t')}$$

وبتجزئة مصفوفتي $\boldsymbol{\Lambda\ \Omega}$ مع كالآتي:

$$\boldsymbol{\Omega = \begin{pmatrix} w_{11} & w_{12} \\ w_{21} & w_{22} \end{pmatrix}}$$

$$\boldsymbol{\Lambda = \begin{pmatrix} \lambda_{11} & \lambda_{12} \\ \lambda_{21} & \lambda_{22} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \lambda_1 \\ \lambda_1 \end{pmatrix}}$$

من المعلوم أن مقدر يعرف **OLS** بـ وهو متسق **Consistent** ولكنه غير كاف كحالة عامة لذلك تم تصحيح نموذج الانحدار الخطي مع استخدام $\boldsymbol{\Omega}$ و$\boldsymbol{\Lambda}$ (مصفوفات التكامل المشترك للمدى الطويل) في عملية التصحيح لطريقة المربعات الصغرى:

$$\boldsymbol{Y_t^+ = Y_t + \widehat{W}_{12}\widehat{\Omega}^{-1}u_t}$$

$\boldsymbol{W_{ij}}$:هو جزء من المصفوفة ويحتوي على 2*2 من العناصر ويتم تقدير التحيز المصحح.

$$\boldsymbol{\hat{j}^+ = \left(\hat{\lambda}_{21} - \hat{\Lambda}_{22}\hat{\Omega}_{22}^{-1} \quad \hat{w}_{21}\right)}$$

هي مقدرات كفؤة $\boldsymbol{w_{21}}$ و $\boldsymbol{\Omega_{22}}$ و $\boldsymbol{\Lambda_{22}}$

يكون مقدر طريقة المربعات الصغرى المعدلة **FMOLS**:

$$\boldsymbol{\widehat{\vartheta}_{FMR} = \left(\Sigma_{t=1}^{T} z_t z_t'\right)^{-1}\left(\Sigma_{t=1}^{T} z_t Y_t^+ - T\hat{j}^+\right)}$$

مصطلح التصحيح لـ $\boldsymbol{\vartheta_t}$ متعلق بالتصحيح للتحيز الداخلي بينما يزيل عدم مركزية التحيز **Non-Centrality Bias**

التوزيع التقاربي اللوغاريتمي لهذه الطريقة:

$$\boldsymbol{D(\widehat{\vartheta}_{FMR} - \vartheta) \rightarrow \left(\int_0^1 W_{2(r)} w_{2(r)}' d_r\right)^{-1} \int_0^1 W_{2(r)} dW_{1.2(r)}}$$

$$\boldsymbol{W_{1.2} = W_{11}\Omega_{22}^{-1}W_{21}}$$

✓ **طريقة المربعات الصغرى الديناميكية** Dynamic Ordinary least Square Method

هي طريقة معلمية تعد من أحدث الطرق والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنظام الذي يحتوي على متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركا.

معادلة النموذج الديناميكي اقترحها الباحث **Phillips (1988)** وقد تم تطويرها من قبل **Stock and Waston (1993)**، **Saikkonen (1992)**، تعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات و التباطؤات لـ (**Lags and Leads**) لذلك يتم كتابة $\boldsymbol{X_t}$ معادلة الانحدار الديناميكية كالآتي:

$$\boldsymbol{Y_t = \theta z_t + \Sigma_{j=-k}^{k} \pi_j' \Delta X_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots ()}$$

إذ أن:

$$\Delta \mathbf{X}_{\boldsymbol{t}} = \boldsymbol{\mu}_{\mathbf{t}}$$

$$\boldsymbol{z}_{\boldsymbol{t}} = (\mathbf{1}, \boldsymbol{X}_{\boldsymbol{t}}')'$$

$$\boldsymbol{\vartheta} = (\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{0}}, \boldsymbol{\beta}_{\mathbf{1}})$$

مقدر طريقة المربعات الصغرى الديناميكية **DOLS** يمكن تعريفه بالشكل الآتي:

$$\widehat{\boldsymbol{\vartheta}}_{\boldsymbol{dols}} = \left(\Sigma_{\mathbf{t-k+1}}^{\mathbf{T-k}} \breve{\mathbf{z}}_{\mathbf{t}} \breve{\mathbf{z}}_{\mathbf{t}}'\right)^{-\mathbf{1}} \left(\Sigma_{\mathbf{t-k+1}}^{\mathbf{T-k}} \breve{\mathbf{z}}_{\mathbf{t}} \breve{\mathbf{z}}_{\mathbf{t}}'\right)$$

إذ أن $\breve{\mathbf{z}}_{\mathbf{t}}$ و $\breve{\boldsymbol{Y}}_{\boldsymbol{t}}$ هما أخطاء الانحدار لـ $\mathbf{k}_{\mathbf{t}}$ و $\boldsymbol{Z}_{\mathbf{t}}$ على:

$$\boldsymbol{W}_{\mathbf{t}} = (\mathbf{u}_{\mathbf{t+k'}}' \dots\dots, \boldsymbol{u}_{\mathbf{t-k}}')$$

$$\boldsymbol{\varepsilon}_{\mathbf{t}} = \Sigma_{\mathbf{j=-\infty}}^{\infty} \boldsymbol{\mu}_{\boldsymbol{j}}' \boldsymbol{\mu}_{\mathbf{t-j}} + \boldsymbol{V}_{\mathbf{t}}$$

$$\Sigma_{\mathbf{j=-\infty}}^{\infty} \left\| \boldsymbol{\pi}_{\boldsymbol{j}} \right\| < \infty$$

وبما أن $\mathbf{V}_{\mathbf{t}}$ *غير مرتبط مع* $\boldsymbol{\mu}_{\mathbf{t-j}}$ *من المعادلة السابقة يمكننا الحصول على :*

$$\boldsymbol{\varepsilon}_{\mathbf{t}} = \mathbf{V}_{\mathbf{t}} + \Sigma_{|\mathbf{j}|>\mathbf{k}} \boldsymbol{\pi}_{\mathbf{j}}' \mathbf{u}_{\mathbf{t-j}}$$

عدم ارتباط $\mathbf{V}_{\mathbf{t}}$ *مع كل الإزاحات والتباطؤات لـ هي خاصية مهمة لإثبات أن طريقة الـ* **DOLS** *نجحت في إزاحة التحيز من الدرجة الثانية لطريقة* **OLS**.

التوزيع التقاربي اللوغاريتمي لهذه الطريقة:

$$\mathbf{D}(\widehat{\boldsymbol{\vartheta}}_{\mathbf{dols}} - \boldsymbol{\vartheta}) \rightarrow \left(\int_{\mathbf{0}}^{\mathbf{1}} \boldsymbol{W}_{\mathbf{2}(r)} \boldsymbol{w}_{\mathbf{2}(r)}' \boldsymbol{d}_{r}\right)^{-1} \int_{\mathbf{0}}^{\mathbf{1}} \boldsymbol{W}_{\mathbf{2}(r)} \boldsymbol{dW}_{\mathbf{1.2}(r)}$$

$$\boldsymbol{W}_{\mathbf{1.2}} = \boldsymbol{W}_{\mathbf{11}} \boldsymbol{\Omega}_{\mathbf{22}}^{-\mathbf{1}} \boldsymbol{W}_{\mathbf{21}}$$

بعد تناولنا للإطار العام لبيانات "**PANEL DATA**" ومساهمتها في بناء نماذج "**PANEL**"، هذه الأخيرة التي تحتاج إلى تقييم من خلال تطبيق مختلف الاختبارات عليها للوقوف على أي من هذه النماذج ساعدنا على تحليل جملة العلاقات والظواهر الاقتصادية، ونظرا لتعدد هذه الاختبارات وكثرتها واحتمال اختلاف نتائج التقدير المحصلة من كل اختبار فإن ذلك قد يؤدي إلى خلق جدل كبير بين مختلف الدراسات وهو الأمر الذي يظل محل نقاش بين مختلف الدارسين والباحثين.

ملخص الفصل:

في هذا الفصل تم استعراض المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل، المتمثلة في مفاهيم الاقتصاد القياسي لبيانات البانل، التي يستخدمها الباحثين الاقتصاديين في الوقت الحاضر بكثرة، في ضل ما تتسم به مقارنة بباقي نماذج السلاسل الزمنية،

حيث حاولنا فيه الطرق الى تقدير كل نماذج البانل الساكنة (الأثر الثابت، العشوائي و الانحدار التجميعي)، والاختبارات الإحصائية المتعلقة بها من جهة، وعرض وتحليل مختلف اختبارات الجذر الأحادي للسلاسل الزمنية في البانل، سواء تعلم الأمر بالجذر الأحادي المتجانس أو غير المتجانس، بالإضافة الى اختبارات التكامل المشترك و طرق تقدير انحدار الأجل الطويل و نماذج تصحيح الخطأ في البانل، بالإضافة الى اختبارات العلاقات السببية من جهة اخرى، ويمكن اظهار الأهمية الكبيرة للاقتصاد القياسي للبانل في تحليل السلاسل الزمنية المقطعية من خلال الفصل القادم الذي سنحاول فيه توضيح دور المناطق الصناعية الحرة في استقطاب وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بإستعمال هذا الاسلوب للفترة 1992-2022.

الفصل الرابع

تحليل البيانات

(التقدير القياسي لدور المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر)

1.4 تمهيد:

بعد عملية توصيف النموذج القياسي، سنحاول في هذه الفصل بناء نموذج اقتصادي قياسي، يوظف السلاسل الزمنية، لقياس ومعرفة دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر تجارب دولية لعينة N، مكونة من 09 دول هي (الإمارات العربية المتحدة ARE، الصين CHN، المكسيكMIX، مصرEGY، ماليزياMLZ، اندونيسياIND، جزيرة موريشيوس IMN، غانا GHA، والهند IND)، وهذا خلال الفترة 1992-2022، حيث سيقوم الباحث بتفريغ وتحليل البيانات المتوفرة T= 31، بحجم عينة هو279 =N*T=09*31، من خلال برنامج التحليل الاحصائي، معتمدا على تقنيات القياس الاقتصادي بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (Balanced Panel *Data*) الذي تم شرحه نظريا، وذكر تطبيقاته في الفصل السابق.

2.4 التقدير القياسي لمتغيرات الدراسة

بناءا على ماسبق شرحه في الفصول السابقة، واستنادا إلى النظرية الاقتصادية وبإستخدام واعتماد العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت وانتهجت نماذج تجريبية وتطبيقية في تحديد دور واثر المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اهمها دراسة (Herzog & Weberruß, 2020) ودراسة (Hassan, 2018)، وكذا من اجل اختبار الفرضيات، ستتم المعالجة باستخدام نماذج البانل الساكن الثلاثة، حيث يشير الأول الى نموذج الانحدار التجميعي (POLS) ، أما الثاني فيشير الى نموذج الأثر الثابت FEM في حين يتمثل النموذج الثالث في الأثر العشوائي REM، هذه النماذج سنقوم بالمفاضلة بينها كما رأينا في الجزء النظري من الدراسة، وهذا اعتمادا على بعض الاختبارات الاحصائية فإننا نعمل في البداية على اختبار امكانية وجود أثر فردي ضمن عينة المدروسة، ويكون هذا على أساس اختبار من نوع فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلائم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أثر فردي في العينة المدروسة، وللوقوف على النموذج الملائم لطبيعة العينة المدروسة، وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، فإننا ننطلق من (الإستثمار الأجنبي المباشر FDI كمتغير تابع)، وكل من (عدد المناطق الصناعية الحرة NFZI، صادرات المناطق الحرةEXPFZ، والانفتاح الاقتصاديEO، سعر الفائدة LINT، مؤشر التضخم INF، وسعر الصرف الرسميTC، كمتغيرات مستقلة تفسيرية)، فقد اعتمدنا على نموذج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية panel data، وبناء على ذلك يمكن تمثيل النموذج القياسي المستخدم كما يلي:

$$FDI = \int (\text{N°FZI, EXPFZ, EO, L INT, } INF, \text{TC}) \ldots . (*)$$

t= 1992-2022

ولعرض التحليل تم تحويل الصيغة الدلالية اعلاه الى معادلة رياضية رئيسية مكونة لمعادلة الأساسية التالية :

$$FDI = a + \beta_1 \text{N. FZI}_{i,t} + \beta_2 \text{EXPFZ}_{i,t} + \beta_3 \text{EO}_{i,t} + \beta_4 \text{LINT}_{i,t} + \beta_5 INF_{i,t} + \beta_6 TC_{i,t} + \mathcal{E}_{i,t} \ldots (01)$$

يمثل i: عدد الدول، t: الفترة الزمنية، ε_{it}: حد الخطأ العشوائي.

اما a : تمثل الحد الثابت او معلمة القاطع العام في النموذج، و$\boldsymbol{\beta_6} \ldots$ ، $\boldsymbol{\beta_3}$، $\boldsymbol{\beta_2}$، $\boldsymbol{\beta_1}$ فتمثل معاملات انحدار المتغيرات التفسيرية.

حيث:

- ✓ FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ $N\ FZI_{i,t}$: عدد المناطق الصناعية الحرة (i) في الفترة الزمنية (t) ؛
- ✓ $EXPFZ_{i,t}$: صادرات المناطق الحرة (i) في الفترة الزمنية (t) ؛
- ✓ $\text{LINT}_{i,t}$: سعر الفائدة (i) في الفترة الزمنية (t) ؛
- ✓ $\text{EO}_{i,t}$: الانفتاح الاقتصادي (i) في الفترة الزمنية (t) ؛
- ✓ $\text{INF}_{i,t}$: نسبة التضخم (i) في الفترة الزمنية (t) ؛
- ✓ $\text{TC}_{i,t}$: سعر الصرف الرسمي (i) في الفترة الزمنية (t) ؛
- ✓ μ_i : الآثار أو الاختلافات المقطعية (cross-section effects)غير الملاحظة والتي تتفاوت من دولة الى أخرى لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية نفسها؛
- ✓ Y_t: الآثار والاختلافات الزمنية (time effects)غير الملاحظة و المشتركة بين الدول محل الدراسة والتي تتغير عبر الزمن؛
- ✓ $\boldsymbol{\varepsilon it}$: حد الخطأ العشوائي حيث يشترط فيه أن يكون مستقلا وموزعا بشكل متماثل؛
- ✓ يتحدد النموذج المرافق لطبيعة بيانات العينة وفق كيفية التعامل مع الاثار الفردية أو عدم التجانس الغير الملاحظ.

3.4 الإحصاءات الوصفية ودراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

1.3.4 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

سيتم في هذه الخطوة دراسة خصائص متغيرات الدراسة بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح اهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية لمعطيات الدراسة (القيمة العظمة، القيمة الدنيا، المتوسط، الانحراف المعياري) لكل دول الدراسة مجتمعة، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (01– 04): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Statistiques descriptives :

المتغيرات	المتوسط الحسابي	ادنى قيمة	اعلى قيمة	الوسيط	الانحراف المعياري
fdi	2.55	-2.8	9.5	2.30	1.91
NFZI	8.72	0	38	7.00	6.47
expfz	166.91	0.0019	3793.6	12.30	558.69
EO	88.32	18	220.40	71.59	48.002
LINT	12.82	3.4	59.4	10.40	8.7
INF	8.13	-2.1	59.5	5.30	9.1
tc	1041.53	0.04	14849.85	7.92	3199.393

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

بالرجوع الى الجدول رقم (04-01) يمكننا استنتاج ان الوسط الحسابي للمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بلغ 2.55 مليار دولار، في حين سجلت أعلى قيمة لمقاطع بيانات الدراسة ما يقارب 9.5 مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية في دولة الصين عام 1994، في حين سجلت أدنى قيمة 2.8– في دولة اندونيسيا في سنة 2000، هذا يدل على الفارق الشاسع في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدولتين، في حين سجل متوسط متغير عدد المناطق الصناعية الحرة 8.72 في حين سجلت أعلى قيمة 38 وهذا في دولة الهند عام 2021 و2022، في حين سجلت أدنى قيمة في دولة غانا ب 0 منطقة صناعية، أما فيما يخص متغير صادرات المناطق الصناعية EXPFZفقد سجلت أعلى

قيمة ب 3793.6 مليار دولار، وهذا في دولة الصين عام 2022، في حين سجلت أدنى قيمة قي دولة غانا في عام 1993، كما سجلت نتائج الاحصاء الوصفي لبيانات الدراسة لمتغير الانفتاح التجاري EO متوسط قدره 88.32 فيما سجلت أعلى قيمة في ماليزيا عام 2000 ما مقداره 220.4، كما سجلت أدنى قيمة 18.43 في دولة غانا.

أما فيما يخص متغير سعر الفائدة فقد سجل أعلى قيمة 59.4 % في دولة المكسيك وهذا لعام 2010، في حين سجلت أدنى قيمة له في نفس الدولة بمقدار 3.4% في عام 2015، كما سجل مؤشر التضخم وفقا لبيانات الدراسة أعلى قيمة 59.5% في دولة غانا وهذا لعام 1995 في حين سجلت أدنى قيمة له في دولة المكسيك بمقدار% 2.1 – في عام 2020.

كما أشارت نتائج الاحصاء الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة لمتغير سعر الصرف TC أعلى قيمة 14849.85 دولار وهذا في سنة 2022 في دولة أندونيسا، في حين سجلت أدنى قيمة 0,04 دولار، وهذا في دولة غانا في عام 1992.

أما بخصوص قيمة الإنحراف المعياري للمتغيرات تم تسجيل قيم منخفضة وهذا يدل على تجانس الوحدات من جهة أي تقارب متغيرات الدراسة، وبالتالي لا يوجد تشتت لبيانات متغيرات الدراسة.

2.3.4 دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة (مصفوفة الارتباط)

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط (*Matricede corrélation (Pearson*) بتحديد أزواج الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1992-2022، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من بعض المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التقدير، وقد تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين كل زوج من متغيرات الدراسة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-02): مصفوفة الارتباط البينية بين متغيرات الدراسة

correlation	EO	EXPZI	FDI	INF	LINT	NFZI	TC
EO	1.000000						
EXPZI	0.335633	1.000000					
FDI	0.215418	-0.052798	1.000000				
INF	-0.293849	-0.170942	-0.105436	1.000000			
LINT	-0.320897	-0.237306	-0.003566	0.576405	1.000000		
NFZI	-0.037503	0.001597	-0.029101	-0.268251	-0.400424	1.000000	
TC	-0.244811	-0.026625	-0.221515	-0.002642	0.052386	0.204854	1.000000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EVIEWS.11

من خلال مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات المبينة في الجدول الاعلى نلاحظ وجود ارتباط طردي ضعيف بين عدد المناطق الصناعية الحرة **NFZI** و صادرات المناطق الصناعية الحرة **EXPZI** ، اما باقي المتغيرات(**EO**، **FDI**، **INF**، **LINT**، **TC**)، فنلاحظ وجد ارتباط سلبي ضعيف بينها وبين عدد المناطق الصناعية الحرة **NFZI** ، لكن ذلك لا يحدد بشكل قطعي طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وهو الشيء الذي يجبرنا على اجراء تحليل شامل ومعمق للارتباط بين عدد المناطق الصناعية الحرة **NFZI**، ووباقي المتغيرات في الدول محل الدراسة.

كما تظهر نتائج مصفوفة معاملات الارتباط أن هناك ارتباط موجب (علاقة طردية) بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) والانفتاح التجاري (**EO**)، في حين نلاحظ أن هناك ارتباط سلبي (علاقة عكسية) بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ووباقي المتغيرات الاخرى (**INF**، **LINT**، **TC**، **EXPZI**).

4.4 الاختبارات التشخيصية للدراسة القياسية لدور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول ذكر أهم الاختبارات التشخيصية، ومن ثم تطبيق نموذج بانل الساكن، أما في المرحلة الثانية سنقوم بتطبيق نموذج بانل الديناميكي، وفي المرحلة الأخيرة من الدراسة سنقوم بدراسة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Granger .

1.4.4 اختبار تجانس المعلمات (احصائية ستويدت والاحتمالات)

من اجل التحقق من مدى تجانس معلمات الانحدار لجميع أفراد عينة، سيتم انجار الجدول التالي:

الجدول رقم (04-03): نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار

correlation	EO	EXPZI	FDI	INF	LINT	NFZI	TC
EO							
القيمةالاحصائية	-----						
قيمة الاحتمال	-----						
EXPZI							
القيمةالاحصائية	5.919325	-----					
قيمة الاحتمال	0.0000	-----					
FDI							
القيمةالاحصائية	3.664828	-0.878370	-----				
قيمة الاحتمال	0.0003	0.3805	-----				
INF							
القيمةالاحصائية	-5.107255	-2.882332	-1.761453	-----			
قيمة الاحتمال	0.0000	0.0043	0.0793	-----			
LINT							
القيمةالاحصائية	-5.628818	-4.058356	-0.059236	11.71852	-----		
قيمة الاحتمال	0.0000	0.0001	0.9528	0.0000	-----		
NFZI							
القيمةالاحصائية	-0.623484	0.026533	-0.483668	-4.626069	-7.259766	-----	
قيمة الاحتمال	0.5335	0.9789	0.6290	0.0000	0.0000	-----	
TC							
القيمةالاحصائية	-4.194754	-0.442489	-3.773829	-0.043885	0.871498	3.477033	--
قيمة الاحتمال	0.0000	0.6585	0.0002	0.9650	0.3842	0.0006	--

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EVIEWS.11

من خلال نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار، وباستخدام اختبار T-Student Test ، ومن خلال قيم الاحتمال سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على أن معلمات الانحدار متجانسة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي وجود عدم تجانس في جميع متغيرات الدراسة بالنسبة لكلا النموذجين الأول والثاني.

2.4.4 الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية:

يقول (Abdul, 2020, p. 05) انه يعد الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية من بين الشروط الضرورية في نماذج بانل، بحيث أنه إذا كانت بيانات بانل ترتبط فيما بينها (وجود ارتباط بين

المقاطع)، فيجب استخدام الاختبارات التي تتوافق مع وجود ارتباط بين المقاطع العرضية، وعليه نتائج اختبار الكشف موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-04):نتائج اختبار الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية

correlation	EO	EXPZI	FDI	INF	LINT	NFZI	TC
EO	------						
EXPZI	0.0000	-----					
FDI	0.0003	0.3805	-----				
INF	0.0000	0.0043	0.0793	-----			
LINT	0.0000	0.0001	0.9528	0.0000	-----		
NFZI	0.5335	0.9789	0.6290	0.0000	0.0000	-----	
TC	0.0000	0.6585	0.0002	0.9650	0.3842	0.0006	-----

ملاحظة: الارقام المضللة تمثل مستوى المعنوية عند 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EVIEWS.11

نلاحظ من خلال الجدول في الاعلى انه المنجز للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية، ان النتائج تشير الى ارتباط ذاتي بين المقاطع العرضية لعدة متغيرات من متغيرات الدراسة عند مستوى الدلالة 1 % و 5%.

5.4 تحديد النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

سنقوم اولا بتقدير المعادلة الذكورة في الاعلى بطريقة المربعات الصغرى (العادية والمعممة)، وعلى اساس ان بيانات الدراسة طويلة، فإننا سنقوم بتقدير النماذج الثلاثة الأساسية لبيانات بانل الساكن، وفي المرحلة الثانية يتم استخدام الاختبارات المناسبة للمفاضلة بين هذه النماذج، وهذا لتحديد النموذج الملائم لدراسة دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة الدول محل الدراسة خلال الفترة (1990-2020).

1.5.4 تقدير نماذج بيانات بانل الساكن

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الدراسة بإستخدام نماذج بيانات بانل الساكن الثلاثة

(نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ويكون تقدير النموذج الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما النموذج الثالث فنقدره بطريقة المربعات الصغرى المعممة، وبعدها نقوم بالمفاضلة بين النماذج.

الجدول رقم (04-05): تقدير النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI			
الفترة الزمنية: 1992/2022 **T**= 31 **N**= 09 عدد المشاهدات **N*T**=279			
المتغيرات التفسيرية	**النموذج التجميعي**	**نموذج الاثر الثابت**	**نموذج الاثر العشوائي**
NFZI	0,01	**0.06	* (0.05)
	0.53	0.00	0.01
EXPFZ	**-0.0004	(-0.001)	*** (-0.001)
	0.05	0.71	0.00
EO	**0.008	**0.008	*0.007
	0.00	0.04	0.07
LINT	*0.03	-0.01	0.008
	0.07	0.45	0.66
TC	**-0.001	-6.32	-7.93
	0.00	0.42	0.22
INF	**-0.03	-0.02	*-0.02
	0.03	0.13	0.1
الحد الثابت	***1.68	*** (1.95)	***(1.97)
	0.00	0.00	0.00
R-squared	0.10	0.33	0.10
S.E.of regression	1.86	1.63	0.08
F-statistic	5.49	9.46	5.46
Prob (F-statistic)	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

() : تمثل الاحصائية المحسوبة لمقدرات المعالم لاختبار STUDENT
،**،، تدل على مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10%**

2.5.4 المفاضة بين النماذج الثلاثة المقدرة:

نعمل في البداية على تحديد وجود أو عدم وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة، وسنستخدم اختبار من نوع فيشر الذي تكون فرضية العدمية تلائم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، كما ان احصائية هذا الاختبار تتمثل في :

- H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب
- H1: نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو المناسب

$$F_1 = \frac{(R2_{MMC} - R2MC)/(N-1)}{1-R2MMC/(NT-N-K)}$$

حيث إن:

- **N** : يمثل عدد الأفراد (في حالتنا 09 دول)
- T : تمثل طول السلسلة الزمنية المقترحة في الدراسة (في حالتنا 31 سنة)
- K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج في حالتنا لدينا ستة متغيرات
- $\mathbf{R^2_{MC}}$: يمثل معامل التحديد المضاعف اي في ظل فرضية العدم ، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي ($\mathbf{R^2_{MC}} = 0.10$) .
- $\mathbf{R^2_{RMM}}$: يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج الغير مقيد أي في ظل الفرضية العكسية في هذه الحالة هو نموذج الأثر الثابت ($\mathbf{R^2_{RMM}} = 0.33$).

وعند تطبيق قانون فيشر تعطي لنا قيمة فيشر المحسوبة Fc=21.44 ، أما الاحصائية المجدولة فقد بلغت Ftab (06 ,279) =3.04 ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية 5% ، 10 %ونقول أن هناك أثر ثابت ضمن بيانات العينة.

3.5.4 اختبار تحديد نوعية الأثر:

– اختبار HAUSMAN:

يعد إجراء اختبار فيشر والذي بين وجود أثر فردي نقوم بتحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمان (**HOUSMAN test**) من أجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت أو الأثر العشوائي ونتيجة هذا الاختبار كالتالي :

H0 : نموذج التأثيرات العشوائي هو الملائم

H1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

الجدول رقم (06–04): نتائج اختبار Hausman

TESMT SUMARY	*CH-Sq STATISTIC*	*CHI-Sq d.f*	*PROB*
CROSS SECTION RADOM	11.19	6	0.08

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج EVIEWS .11

من خلال نتائج برنامج أفيوز EVIEWS .11، و بناء على اختبار HAUSMAN ، حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة square-Chi=11.19، أُقل من الاحصائية المجدولة التي تساوي .59 .12 =

χ_2^2، وهذا عند مستوى ثقة 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفري أي أن نموذج التأثيرات العشوائي هو النموذج الملائم، ومنه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر العشوائي (RME) ، وعليه يكون لكل مقطع أثر خاص به، ويمثل الجدول أدناه نتائج التأثيرات العشوائية للنموذج لكل دولة:

الجدول رقم (04-07): نتائج التأثيرات العشوائية للنموذج لكل دولة

الدولة	*الأثر*
CHINA	1.56
ARE	-0.90
MEX	-0.10
EGY	-0.03
MLS	0.11
IMN	-0.63
IN	-0.51
IND	-1.34
GHAN	1.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS11

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن هناك اختلاف في الأثر العشوائي بين الدول محل الدراسة بين الأثر العشوائي الايجابي و السلبي، حيث أن أكبر أثر ايجابي تم تسجيله في دولة غاناما مقداره 1.85، كما تم تسجيل أثر عشوائي ايجابي في دولة الصين و ماليزيا ما مقداره 1.56 -0.11 على التوالي، أما باقي الدول تم تسجيل أثر عشوائي سلبي، تعكس القيمة الايجابية لكل من غانا، الصين وماليزيا أنهم الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر.

- **تقييم نموذج التأثيرات العشوائية** (MEA)

بعد أن تبين أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية (FMA) من خلال نتائج الاختبارات السابقة، وبناء عليه يمكن كتابة معادلة النموذج بالشكل التالي:

$$fdi = 1.97 + 0{,}05NFZI_{it} - 0.001\text{EXPFZ}it + 0.007\ \text{EO}it - 0{,}008LINTi,t - 7.93TCi,t - 0.02\text{INF}i,t + \text{et}$$

- **التقييم الاقتصادي:**

من خلال نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي (MEA) المدونة في المعادلة السابقة تبن أن ما يلي:

- ✓ نلاحظ أن اشارة مقدرة معلمة كل من عدد المناطق الصناعية NFZI موجبة ومعنوبة وهو موافق للنظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة عدد المناطق الصناعية ب 1 % سيؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.05% .
- ✓ نلاحظ أن اشارة مقدرة معلمة صادرات المناطق الصناعية EXPFZ سالبة ومعنوبة وهذا حسب النموذج المقترح في بيانات البانل الساكن، حيث أن الزيادة في صادرات المناطق الحرة ب 1 % سيؤدي الى نقصان في الاستثمار الاجنبي 0.001% وهو متناقض نوعا ما مع للنظرية الاقتصادية ويرجع ذلك الى طبيعة البيانات المقطعية لبعض الدول التي لا تتسم بنوع من الحرية الاقتصادية والتي أثرت على تركيبة النموذج ككل خاصة متغير صادرات المناطق الحرة.
- ✓ كما نلاحظ أن اشارة مقدرة معلمة الانفتاح الاقتصادي EO موجبة ومعنوبة وهو موافق للنظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في الانفتاح الاقتصادي ب 1 % سيؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.007%.
- ✓ كما أن اشارة مقدرة معلمة سعر الفائدة LINT سالبة وغير معنوبة وهو غير موافق للنظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة سعر الفائدة LINT ب 1 % سيؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.008% .
- ✓ كما أن اشارة مقدرة معلمة سعر الصرفTC سالبة وغير معنوبة وهو موافق للنظرية الاقتصادية، والتفسير لوجود علاقة عكسية حسب بعض الدراسات السابقة و دراستنا هذه بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة لذلك، حيث أن تقلبات أسعار الصرف المتوقعة

تحدد حجم التدفقات الاستثمارية، وعليه حسب النموذج المقترح أن نقصان في سعر الصرف TC ب 1 % سيؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب: 7.93 %.

- ✓ اشارة مقدرة معلمة معدل التضخم INF سالبة و معنوبة ، حيث أن نفصان معدل التضخم ب:1 % سيؤدي الى الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 0.02.% وهو موافق للنظرية الاقتصادية ،

– التقييم الاحصائي :

- ✓ يوضح معامل التحديد أن R^2= 10 هذا يعني أن المتغيرات الحاصلة في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر داخل النموذج، أي تتحدد بمتغيرات النموذج المفسر وهي نسبة ضئيلة نوعا ما وتبقى النسبة المتبقيية تدخل ضمن هامش الخطأ.
- ✓ يشير اختبار فيشر (FISHER) إلى المعنوية الكلي للنموذج عند مستوى 5 % ، كما يشير اختبار ستودنت الى معنوية كل من متغير عدد المناطق الصناعية الحرة NFZI ومتغير صادرات المناطق الحرة وأيضا معلمة مقدرة متغير الانفتاح الاقتصادي EO، وكذا مقدرة معلمة متغير التضخم INF، في حين اشارت نتائج برنامج افيوز eviews عن طريق اختبار ستودنت STUDENT الى عدم معنوية كل من مقدرة معلمة سعر الفائدة (LINT) وسعر الصرف (TC)، وهذا عند مستوى معنوبة 5 % و 10 %.
- ✓ كما تشير احصائية DW الى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة، وهذا يعني أن النموذج ضعيف من الناحية القياسية، وعليه فان النموذج المقدر في بيانات البانل الساكن ضعيف نوعا ما مما يسمح لنا بتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل .

6.4 تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل:

– استقرار السلاسل الزمنية واختبار جذور الوحدة لبيانات البانل

إن المنهجية السليمة التي يتبعها الباحث في الدراسات القياسية قبل عملية التقدير، وقبل التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لابد أولا من التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، حيث أن مشكلة عدم استقراريه السلاسل الزمنية، تؤدي الى وقوع الباحث في تقدير زائف والذي يعطي لنا مقدرات متحيزة، فمن أشهر الاختبارات الاستقراية لنماذج البانل نذكر منها:

- اختبار: Levin, Lin et Chu (LLC-2002) ؛
- اختبار Im, Pesaran et Shin (IPS-2003) ؛
- اختبار ADF-Fisher X^2؛
- اختبار PP FISHER X^2؛

الجدول رقم (04-08): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل

نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل								
المتغير		**FDI**	**NFZI**	**EXP**	**EO**	**LINT**	**TC**	**INF**
				Livin,lin,chu (LLC)				
	معلمة الاختبار	-3.28	0.27	-6.32	-0.86	-2.91	3.18	3.99
المستوى	القيمة الاحتمالية	0.00	0.60	0 .99	0.19	0.00	0.99	0.00
الفرق الاول	معلمة الاختبار	-	-10.5	-1 .83	-10.9	-	-5.79	-
	القيمة الاحتمالية	-	0.00	0.03	0.00	-	0.00	-
				IPS-W-STAT				
	معلمة الاختبار	-4.46	3.12	1.14	-0.76	3.25-	4.04	5.68
المستوى	الاحتمالية	0 .00	0.99	0.87	0.22	0.00	0.99	0.00
الفرق الأول	معلمة الاختبار	-	10.32	-7.32	-9.92	-	-6.21	-
	الاحتمالية	-	0.00	0.00	0.00	-	0.00	-
				ADF-FISHER X^2				
	معلمة لاختبار	56.35	9.58	39.73	22.6	37.68	6.58	64.52
المستوى	الاحتمالية	0.00	0.94	0.002	0.20	0.00	0.98	0.00
الفرق الاول	معلمة الاختبار	-	118.4	89.56	113.5	-	75.33	-
	الاحتمالية	-	0.00	0.00	0 .00	-	0.00	-
				PP-FISHER X^2				
المستوى	معلمة الاختبار	53 .70	9.19	186.4	22.62	40.40	14.43	59.24
	الاحتمالية	0.00	0.95	0.00	0.20	0.00	0.56	0.00
الفرق الاول	معلمة الاختبار	-	507.8	440.4	113.5	-	95.81	-
	الاحتمالية	-	0.00	0.00	0.00	-	0.00	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج: EVEIWS11 .

من خلال مخرجات برنامج EVEIWS.11، وبالاعتماد على الاختبارات الاستقرارية نلاحظ أن المتغير التابع الاستتمار الأجنبي FDI استقر في المستوى، كماأن المتغيرات المستقلة (عدد المناطق الصناعية الحرة NFZI _ ، صادرات المناطق الصناعية الحرة EXPFZ ، الانفتاح الاقتصادي EO ، سعر الصرف TC) استقرت في الدرجة الأولى، أما باقي المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة lint ، معدل التضخم inf) استقرت في المستوى وعليه فإن السلاسل للمقاطع متكاملة I(0) و I(1)، ولاثبات ذلك سيتم الاعتماد على اختبار التكامل المتزامن لبيانات البانل PEDRONI أواختبار kao.

7.4 علاقة التكامل المتزامن لبيانات البانل

يقصد بالتكامل المشترك أن المتغيرات في المدى البعيد تتقارب بشرط أن تكون السلاسل تتميز بخاصية السكون، حيث سيتم الاعتماد على اختبار PEDRONI ، اواختبار kao، وهذا من أجل دراسة البواقي باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل والكشف عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09-04): نتائج اختبارات PEDRONI, للتكامل المشترك

الاختبار	*إحصائية الاختبار*	*القيمة الاحتمالية*
البعد الداخلي (WITHIN-DIMENION) معلمة الانحدار الذاتي (ρ)المشتركة		
Panel V-statistic	0.17	0.43
Panel RHO -statistic	-0.13	0.44
Panel PP-statistic	-3.58	0.00
Panel ADF-statistic	-4.50	0.00
البعد البيني (between- dimension) معلمة الانحدار الذاتي (ρ) المشتركة		
Group RHO-statistic	1. 00	0.84
Group PP-statistic	-6.79	0.00
Group ADF-statistic	-3.74	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS11

من خلال الجدول أعلاه، والذي يبن نتائج اختبارPEDRONI، حيث كشفت أغلب اختبارات بدروني (اختبارين خاصة بالبعد الداخلي و اختبار خاصة بالبعد البيني Panel V-statistic, , Panel) RHO-statistic, ، و اختبار خاص بالبعد البيني Groupe RHO –STATISTIC، إذ نقبل الفرضية البديل لهذا الاختيار التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية، 0,05 , 0,1، اضافة الى نتائج الاستقرارية التي استقرت فيها المتغيرات عند المستوى والفرق الأول، عليه فالعلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك تمثل نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة .ARDL.

يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة اي انه توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات التفسيرية المحددة لسلوكه.

8.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في اطار ARDL بطريقة PMG

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتعيرات المدروسة من خلال احتبار PEDRONI فان ذلك يسمح بتقدير علاقات المدى القصير و الطويل من خلال نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة المقدرة بطريقة نموذج وسط المجوعات المدمجة PMG.

الجدول رقم (04-10) : تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل PANAL ARDL بطريقة نموذج وسط المجوعات المدمجة PMG

endent Variable: D(FDI)
iod: ARDL
: 08/31/24 Time: 18:35
iple: 1998 2022
ided observations: 222
mum dependent lags: 6 (Automatic selection)
el selection method: Akaike info criterion (AIC)
amic regressors (2 lags, automatic): EXPZI NFZI INF LINT TC EO

d regressors: C
iber of models evalulated: 12
cted Model: ARDL(6, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
EXPZI	-0.000698	2.99E-06	-233.5696	0.0000
NFZI	0.158886	0.003497	45.43446	0.0000
INF	-0.191878	0.001955	-98.15764	0.0000
LINT	0.390316	0.001778	219.4749	0.0000
TC	0.000171	4.69E-05	3.649923	0.0004
EO	0.002156	5.31E-05	40.62381	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.681702	0.344131	-1.980936	0.0503
D(FDI(-1))	0.097236	0.192330	0.505571	0.6143
D(FDI(-2))	-0.035262	0.142359	-0.247697	0.8049
D(FDI(-3))	0.179620	0.233956	0.767751	0.4444
D(FDI(-4))	-0.127467	0.127953	-0.996203	0.3215
D(FDI(-5))	0.094271	0.179455	0.525317	0.6005
D(EXPZI)	-26.72224	23.92524	-1.116906	0.2667
D(EXPZI(-1))	-11.33028	9.445606	-1.199529	0.2331
D(NFZI)	0.534043	0.376737	1.417548	0.1594
D(NFZI(-1))	0.100201	0.253928	0.394603	0.6940
D(INF)	0.031437	0.076460	0.411156	0.6818
D(INF(-1))	0.076657	0.055897	1.371392	0.1733
D(LINT)	-0.044512	0.195613	-0.227549	0.8205
D(LINT(-1))	0.020596	0.156104	0.131940	0.8953
D(TC)	0.440016	0.305478	1.440420	0.1528
D(TC(-1))	0.293425	0.803597	0.365139	0.7158
D(EO)	-0.005271	0.052164	-0.101043	0.9197
D(EO(-1))	0.033675	0.028548	1.179583	0.2409
C	0.078801	1.005118	0.078399	0.9377

Root MSE	0.544114	Mean dependent var	0.010360
S.D. dependent var	1.389368	S.E. of regression	0.902716
Akaike info criterion	1.564200	Sum squared resid	82.30459
Schwarz criterion	3.873872	Log likelihood	-40.42381
Hannan-Quinn criter.	2.490823		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS11

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن مقدرات معلمات النموذج في المدى الطويل مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 5 %، وهذا ما يبن تاثير متغيرات الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، كما أن اشارة متغيرات الدراسة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ما عدا اشارة معلمة مقدرة صادرات

المناطق الصناعية EXPZI، وهذا بسبب تاثير بيانات بعض الدول التي لا تتسم بنوع من الحرية الاقتصادية والتي أثرت على تركيبة النموذج ككل خاصة متغير صادرات المناطق الحرة.

- ✓ مقدرة معلمة حد تصحيح الخطأ COINTEQ01 تساوي 0.68 - وهي معنوية عند مستوى5 % واشارتها سالبة ، يعني أن حد تصحيح الخطأ يقوم بتصحيح اختلالات النموذج، أي أن النموذج يتضمن الية تعديل بمقدار68 % سنويا وهو جيد وبعبارة اخرى يستغرق حوالي مرة ونصف حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في الدراسة .
- ✓ كما أن اشارة معلمة مقدرة عدد المناطق الصناعية NFZI موجبة ومعنوبة عند مستوى 0,05 وهو موافق للنظرية الاقتصادية هذا يفسر انه كلما زاد عدد المناطق الصناعية الحرة شجع هذا على زيادة الاستثمار الاجنبي FDI، فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي : 0.15 و 0.10 مقابل 0.005 في التقديرات السابقة(الساكن) ، أي ان زيادة عدد المناطق الصناعية الحرة في المدى الطويل ب 1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.15 % و 0.1 %في المدى القصير .
- ✓ كما نلاحظ من خلال النموذج المقترح ان اشارة معلمة مقدرة معدل التضخم inf سالبة ومعنوبة عند مستوى 0,05 وهو موافق للنظرية الاقتصادية هذا يفسر انه كلما قل مستوى التضخم INF شجع ذلك على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسعى الدول جاهدة الى التقليل من مستوى التضخم من اجل خلق بيئة استثمارية خصبة لأنه يؤدي الى تشويه باقي المؤشرات الاقتصادية، فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي : 0.19 - و 0.07 مقابل0.02- في التقديرات السابقة أي أن نقصان التضخم في المدى الطويل ب:1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.19 % و 0.07 %في المدى القصير .
- ✓ كما أن اشارة معلمة مقدرة سعر الفائدة LINT موجبة ومعنوية عند مستوى 0,05 ، وهو موافق للنظرية الاقتصادية هذا يفسر انه كلما زاد معدل الفائدة حفز هذا على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر FDI ، فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي : 0.39 و 0.02 مقابل 0.008- في التقديرات السابقة، أي ان زيادة سعر الفائدة في المدى الطويل ب 1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.39 % و 0.02 %في المدى القصير .

- ✓ كما نلاحظ أيضا أن اشارة معلمة مقدرة سعر الصرف TC موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % وهو موافق أيضا للنظرية الاقتصادية، هذا يفسر أنه كلما زاد سعر الصرف شجع هذا على زيادة الاستثمار الاجنبي FDI ، حيث أن عوائد الاستثمارات الأجنبية يجب أن تقارن مع مخاطر سعر الصرف عند الاستثمار في الخارج حتى يصبح القرار الاستثماري مناسبا، إضافة إلى ذلك فإن مخاطر سعر الصرف تتسبب في اختلاف تكلفة رأس المال للشركات الواقعة في مناطق تختلف فيها العملات، وعليه فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي: 0.0001 % و 0.29 % مقابل 7.93- في التقديرات السابقة، أي أن زيادة سعر الصرف في المدى الطويل ب 1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.0001% % و 0.29 %في المدى القصير.
- ✓ كما ان اشارة معلمة مقدرة الانفتاح الاقتصادي EO موجبة ومعنوية عند مستوى 0,05 وهو موافق أيضا للنظرية الاقتصادية هذا يفسر انه كلما زاد مستوى الانفتاح الاقتصادي شجع هذا على زيادة الاستثمار الاجنبي FDI ، وعليه فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي: 0.002 % و 0.03 % مقابل 0.007 في التقديرات السابقة، أي ان زيادة مستوى الانفتاح الاقتصادي في المدى الطويل ب1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.002% و 0.03 % في المدى القصير.

9.4 دراسة العلاقة السببية لبيانات البانل:

حسب GRANGER1988 فان اثبات وحود علاقة توازنية طويلة الأحل بين مجموعة من المتغيرات من خلال اختبار التكامل المشترك بستوجب على الأقل وجود علاقة سببية اتجاهية وحيدة على مستوى النموذج المدروس وعليه يجب تحديد تلك العلاقات الاتجاهية.

الجدول رقم (11– 04) : اختبار السببية granger Cousality test

Panel Cousality test اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/02/24 Time: 10:16
Sample: 1992 2022
Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EO does not Granger Cause TC	234	0.15465	0.9785
TC does not Granger Cause EO		4.37679	0.0008
EXPZI does not Granger Cause TC	234	0.00770	1.0000
TC does not Granger Cause EXPZI		0.04378	0.9989
FDI does not Granger Cause TC	231	0.25652	0.9362
TC does not Granger Cause FDI		1.94472	0.0881
INF does not Granger Cause TC	234	0.78259	0.5632
TC does not Granger Cause INF		0.91162	0.4742
LINT does not Granger Cause TC	234	0.43973	0.8205
TC does not Granger Cause LINT		1.27326	0.2764
NFZI does not Granger Cause TC	234	0.41868	0.8355
TC does not Granger Cause NFZI		0.73070	0.6011
EXPZI does not Granger Cause EO	234	1.01899	0.4072
EO does not Granger Cause EXPZI		0.69634	0.6267
FDI does not Granger Cause EO	231	1.98084	0.0825
EO does not Granger Cause FDI		1.56379	0.1714
INF does not Granger Cause EO	234	3.62791	0.0036
EO does not Granger Cause INF		2.52835	0.0300
LINT does not Granger Cause EO	234	1.27806	0.2743
EO does not Granger Cause LINT		0.72042	0.6087
NFZI does not Granger Cause EO	234	0.22541	0.9513
EO does not Granger Cause NFZI		1.34577	0.2461
FDI does not Granger Cause EXPZI	231	0.27296	0.9276
EXPZI does not Granger Cause FDI		0.29975	0.9126
INF does not Granger Cause EXPZI	234	0.11332	0.9893
EXPZI does not Granger Cause INF		0.26220	0.9333
INF does not Granger Cause EXPZI	234	0.11332	0.9893
EXPZI does not Granger Cause INF		0.26220	0.9333
LINT does not Granger Cause EXPZI	234	0.16380	0.9755
EXPZI does not Granger Cause LINT		0.03918	0.9991
NFZI does not Granger Cause EXPZI	234	2.62118	0.0251
EXPZI does not Granger Cause NFZI		41.9118	3.E-30
INF does not Granger Cause FDI	231	0.68328	0.6366
FDI does not Granger Cause INF		1.33243	0.2515
LINT does not Granger Cause FDI	231	0.52442	0.7577
FDI does not Granger Cause LINT		0.69428	0.6283
NFZI does not Granger Cause FDI	231	0.97066	0.4366
FDI does not Granger Cause NFZI		0.88893	0.4893
LINT does not Granger Cause INF	234	6.65102	9.E-06
INF does not Granger Cause LINT		1.77633	0.1187
NFZI does not Granger Cause INF	234	0.48760	0.7854
INF does not Granger Cause NFZI		0.35757	0.8770
NFZI does not Granger Cause LINT	234	0.61333	0.6898
LINT does not Granger Cause NFZI		0.06976	0.9966

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS11

تظهر نتائج دراسة السببية على مستوى المتغيرات المدروسة علاقة وحيدة في الاتجاهين بين الانفتاح الاقتصادي EO وبين الاستثمار الأجنبي المياشر وبين سعرالفائدة LINT والاستثمار الأجنبي FDI ، وكذا وجود علاقة سببية في متجه واحد بين سعر صرف TC والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا عند مستوى معنوية5 %و 10%.

خاتمة الفصل :

سعى هذا الفصل الى دراسة دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر – تجارب دولية ناجحة للفترة: 1992-2022، باعتماد على نموذج PANAL–ARDL الذي يعطي دراسة أشمل بنتيجة دمج خصائص البعد الفردي للدول المشكلة للعينة مع خصائص البعد الزمني، وتم التوصل الى ان:

هناك اثر ايجابي ومعنوي احصائيا لمتغير عدد مناطق الصناعية الحرة NFZI عند مستوى 0,05 % على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر FDI في دول الدراسة، ما يفسر ان كل زيادة في عدد المناطق الصناعية الحرة المنشأ ب1% ترافقه زيادة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى الطويل بنسبة 0.15 % و 0.1 % في المدى القصير، وهو موافق تماما للنظرية الاقتصادية، كما اشارت النتائج الى ان مقدرات معلمات النموذج في المدى الطويل مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 0.5 %، وهذا يبين تأثير متغيرات الدراسة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة على مداها الطويل، كما أن اشارة متغيرات الدراسة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ما عدا اشارة معلمة مقدرة صادرات المناطق الصناعية EXPZI، وهذا بسبب تاثير بيانات بعض الدول التي لا تتسم بنوع من الحرية الاقتصادية والتي أثرت على تركيبة النموذج ككل خاصة متغير صادرات المناطق الحرة.

و تشير النتائج الى أن هناك اختلاف في الأثر العشوائي بين الدول محل الدراسة (الايجابي و السلبي)، حيث أن أكبر أثر ايجابي تم تسجيله في دولة غانا ما مقداره 1.85، كما تم تسجيل أثر عشوائي ايجابي في دولة الصين و ماليزيا ما مقداره 0.11، 1.56 على التوالي، أما باقي الدول تم تسجيل أثر عشوائي سلبي، تعكس هذه القيمة أن هذه الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة انشاء المناطق الصناعية الحرة، وان النموذج المستخدم يتضمن آلية تعديل بمقدار 68 % سنويا، اي ان معلمة حد تصحيح الخطأ 0.68-وهي معنوية عند مستوى 5 % (يستغرق حوالي مرة ونصف حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في الدراسة) وهو جيد.

اما عن نتائج دراسة السببية على مستوى المتغيرات فقد اظهرت النتائج علاقة وحيدة في الإتجاهين بين الانفتاح الاقتصادي EO وبين الاستثمار الأجنبي المياشر، وبين سعرالفائدة LINT والاستثمار الأجنبي FDI، وكذا وجود علاقة سببية في متجه واحد بين سعر صرف TC والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا عند مستوى معنوية5 %و 10%.

الفصل الخامس

النتائج والمناقشة

1.5 تمهيد

نقدم في هذا الفصل الذي تطرقنا فيه الى موجزا لأبرز ما تم التوصل اليه من نتائج مستخرجة من الإطار النظري او المفاهيمي، وحتى المتحصل عليها من خلال التحليل القياسي للمجموع البيانات المفسرة لدور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تجارب دولية ناجحة، كما يتضمن الفصل توضيح لصحة فرضيات الدراسة، مع الاجابة عن التساؤل الرئيسي لها، وكذا ذكر اهم التوصيات التي يقدمها الباحث بعد التحري و البحث وتفسير النتائج المتوصل إليها، اضافة الى اتجاهات البحث المستقبلية (افاق البحث).

4.5 نتائج الدراسة

من خلال معالجتنا لموضوع دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تجارب دولية ناجحة اظهرت نتائج الدراسة مايلي:

1.4.5 نتائج نظرية:

- ✓ بينت نتائج الدراسة ان المناطق الصناعية الحرة هي مناطق محددة بمساحة جغرافية داخل بلد، تخضع لسيادة الدولة تضم جميع الأنشطة الصناعية، ويقدم فيها جملة من الحوافز والاعفاءات بإختلاف انواعها (الجمركية والضريبية وجبائية وحتى توفير البنية التحتية و المواد الاولية واليد العاملة وكذا الهياكل الحديثة)، وتختلف أنواع المناطق الصناعية الحرة وتتعدد منها مايدعى الحدائق الصناعية، ومنها مناطق معالجة الصادرات، واخرى تدعى مناطق مؤسسات (عمل المؤسسات)، وتوجد مناطق تسمى مناطق التشغيل، ومناطق لانشطة محددة (مناطق مرور محددة)، كما توجد مناطق صناعية متعددة الوضائف؛
- ✓ تنشأ المناطق الصناعية الحرة من اجل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يتمثل في كل المشاريع التي تنشأ او تمتلك للاجانب نتيجة ملكية كاملة او جزئية، او اشتراك في رأس المال بحصة تضمن حق الادراة في البلد الذي تقام فيه؛
- ✓ تكمن اهداف إقامة المناطق الصناعية الحرة، اضافة الى جذب الإستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الدخل الوطني وتنويع مصادره، إضافة إلى إيجاد بيئة أعمال ملائمة للاستثمار، والحد من ارتفاع معدل

البطالة من خلال خلق فرص عمل للمواطنين، واستغلال المواد الخام المحلية، ودعم الإصلاحات الاقتصادية الواسعة النطاق، كما يتم اتخاذها كمختبرات تجريبية لتنفيذ السياسات الجديدة والتنمية؛

- ✓ نجاح المناطق الصناعية الحرة يتطلب مجموعة من المقومات والعوامل المرتبطة ببعضها البعض، فنجاح أي منطقة صناعية حرة له علاقة مباشرة بمقومات جذب الاستثمار من تشريعات قانونية وتبسيط الإجراءات الإدارية والبنية التحتية لتحقيق الأهداف المنشودة من اقامتها؛
- ✓ النتائج الاقتصادية التي تحققها المناطق الصناعية الحرة تختلف من منطقة الى اخرى ومن بلد لأخر، وذلك راجع الى الإستراتيجيات المطبقة في كل منها، وتكون اكثر المناطق نجاحا التي تستخدم استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير المصحوبة بسياسات دعم التكنولوجيا؛
- ✓ تعددت التجارب الدولية في انشاء المناطق الصناعية الحرة عبر العالم، حيث اثبتت كل التجارب نجاعتها في استقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر اليها فنجد ان هذه المناطق ساهمت في جذب ماقيمته 4 تريليون و855 مليار و400 مليون دولار في الصين مابين سنة 1992 الى غاية 2022، اما في الدول العربية فقد تدفق 571 مليار و 400 مليون دولار الى دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2022، وفي افريقيا استقبلت دولة غانا 159مليار و91مليون دولار خلال الفترة 1992-2022 وهو الأمر الذي ألزم علينا اقتراح ضرورة انشاء (تفعيل) هذه المناطق في الجزائر .

2.4.5 النتائج القياسية

- ✓ تشير الى أن هناك اختلاف في الأثر العشوائي بين الدول محل الدراسة بين الأثر العشوائي الايجابي و السلبي، حيث أن أكبر أثر ايجابي تم تسجيله في دولة غانا ما مقداره 1.85، كما تم تسجيل أثر عشوائي ايجابي في دولة الصين و ماليزيا ما مقداره 0.11 ، 1.56 على التوالي، أما باقي الدول تم تسجيل أثر عشوائي سلبي، وهو ما يعكس القيمة الايجابية لكل من الصين ماليزيا وغانا أنهم الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ اظهرت نتائج الدراسة القياسية من خلال تقدرنا للبانل الساكن وجود اثر معنوي بين المتغيرات التفسيرية عدد المناطق الصناعية الحرة، صادرات المناطق الصناعية الحرة، وانفتاح الاقتصادي بإتجاه استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، في الدول محل الدراسة خلال فترة عند مستوى الدلالة عند01 و05 .

- ✓ تظهر نتائج التقدير أن متغيرة صادرات المناطق الحرة EXPZI قد جاءت إشارتها سالبة وغير معنوية إحصائيا، وهذه النتيجة لاتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وذلك راجع الى تأثير بيانات بعض الدول التي لا تتسم بنوع من الحرية الاقتصادية والتي اثرت على التركيبة الكلية للنموذج.
- ✓ كما أشارت تقديرات النموذج الساكن أن معالمه لا تخالف فروض النظرية الاقتصادية ولا تخالف الواقع العملي، ولكن أن هناك ارتباط للبواقي وهذا ما أثبته اختبار DW داربن واتسون ويرجع ذلك الى عدم استقرار السلاسل الزمنية للمقاطع ،.هو ما يجبرنا الى تقدير النموذج في المدى القصير والطويل من خلال نموذج البانال الديناميكي.
  - نتائج تقدير نموذج البانل الديناميكي من خلال PANAL ardl PMG
- ✓ التحليل في الأجل الطويل: أظهرت عملية التقدير بطريقة PMG معنوبة المتغيرات عند مستوى معنوية 5 %، مما يدل أن هناك تأثير معنوي في الأجل الطويل.
- ✓ التحليل في الأجل القصير: اتضح لنا من عملية التقدير يطريقة PMG، ان كل معلمات المتغيرات المستقلة غير معنوية عند مستوى معنوية 5 %، مما يدل أن المغيرات ليس لها تأثير معنوي على المدى القصير.
- ✓ حد تصحيح الخطأ: معنوي وسالب، وهذا مما يعني معنوبة العلاقة الأجل الطويل بين الاستثمار الاجنبي المباشر وباقي المتغيرات المستقلة.
- ✓ أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة إلى أن سلاسل متغيرات الدراسة أنها ساكنة في المستوى$I(0)$, $I(1)$ ، مما يعني تقدير نموذج PANAL ARDL بسبب توفر شرط التكامل $I(1)$ $I(0)$ وهو ما أكده ايضا اختبار التكامل المشترك PADRONI لوجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة .

- ✓ اما عن مقدرات معلمات النموذج في المدى القصير والطويل فتشير نتائج الدراسة الى انها مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 0.5 % وهذا ما يبن تأثير متغيرات الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، كما أن اشارة متغيرات الدراسة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ما عدا اشارة معلمة مقدرة صادرات المناطق الصناعية EXPZI، وهذا بسبب تاثير بيانات بعض الدول التي لا تتسم بنوع من الحرية الاقتصادية والتي أثرت على تركيبة النموذج ككل خاصة متغير صادرات المناطق الحرة.
- ✓ كما أن اشارة معلمة مقدرة عدد المناطق الصناعية NFZI موجبة ومعنوبة عند مستوى 0,05 % وهو موافق للنظرية الاقتصادية هذا يفسر انه كلما زاد عدد المناطق الصناعية الحرة شجع هذا على زيادة الاستثمار الاجنبي FDI، فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي : 0.15 و 0.10 مقابل 0.005 في التقديرات السابقة، أي ان زيادة عدد المناطق الصناعية الحرة في المدى الطويل ب 1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.15 % و 0.1 %في المدى القصير .
- ✓ كما اشارت النتائج الى ان مقدرة معلمة حد تصحيح الخطأ COINTEQ01 تساوي 0.68 وهي معنوية عند مستوى5 % واشارتها سالبة، يعني أن حد تصحيح الخطأ يقوم بتصحيح اختلالات النموذج، أي أن النموذج يتضمن الية تعديل بمقدار68 % سنويا وهو جيد وبعبارة اخرى يستغرق حوالي مرة ونصف حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في الدراسة .
- ✓ كما نلاحظ من خلال نتائج النموذج المقترح ان اشارة معلمة مقدرة معدل التضخم INF سالبة ومعنوبة عند مستوى 0,05 % وهو موافق للنظرية الاقتصادية هذا يفسر انه كلما قل مستوى التضخم INF شجع ذلك على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسعى الدول جاهدة الى التقليل من مستوى التضخم من اجل خلق بيئة استثمارية خصبة لأنه بؤدي الى تشويه باقي المؤشرات الاقتصادية، فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي: 0.19 - و 0.07 مقابل0.02-في التقديرات السابقة أي أن انخفاض التضخم في المدى الطويل ب:1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.19 % و 0.07 %في المدى القصير .
- ✓ اما عن اشارة معلمة مقدرة سعر الفائدة LINT فهي موجبة ومعنوية عند مستوى 0,05 % وهو موافق للنظرية الاقتصادية هذا يفسر انه كلما زاد معدل الفائدة حفز هذا على زيادة الاستثمار الاجنبي FDI، فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي: 0.39 و 0.02 مقابل 0.008- في

التقديرات السابقة، أي ان زيادة سعر الفائدة في المدى الطويل ب 1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.39 % و 0.02 %في المدى القصير .

- ✓ كما أن اشارة مقدرة معلمة سعر الصرفTC سالبة وغير معنوبة وهو موافق للنظرية الاقتصادية، والتفسير لوجود علاقة عكسية حسب بعض الدراسات السابقة و دراستنا هذه بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة لذلك، حيث أن تقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية، وعليه حسب النموذج المقترح أن نقصان في سعر الصرف TC ب 1 % سيؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب: 7.93 %.
- ✓ كما أن اشارة معلمة مقدرة الانفتاح الاقتصادي EO موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % وهو موافق أيضا للنظرية الاقتصادية، يفسر هذا أنه كلما زاد مستوى الانفتاح الاقتصادي شجع هذا على زيادة الاستثمار الاجنبي FDI، وعليه فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي: 0.002 % و 0.03 % مقابل 0.007 في التقديرات السابقة، أي ان زيادة مستوى الانفتاح الاقتصادي في المدى الطويل ب1% سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.002% و 0.03 %في المدى القصير.
- ✓ كما أظهرت نتائج الدراسة السببية على مستوى المتغيرات المدروسة علاقة وحيدة في الاتجاهين بين الانفتاح الاقتصادي EO وبين الاستثمار الأجنبي المياشر وبين سعر الفائدة LINT والاستثمار الأجنبي FDI، وكذا وجود علاقة سببية في متجه واحد بين سعر صرف TC والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا عند مستوى معنوية5 % و 10% .
- ✓ اشارة مقدرة معلمة معدل التضخم INF سالبة و معنوية، حيث أن نفصان معدل التضخم ب: 1% سيؤدي الى الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 0.02.% وهو موافق للنظرية الاقتصادية

3.5 اختبار صحة الفرضيات

في بداية الدراسة قمنا بوضع جملة من الفرضيات، التي بعد الدراسة ومعالجة الموضوع يمكننا تأكيد او نفي صحة كل فرضية كما يلي:

- ✓ فيما يخص **الفرضية الاولى**: التي نصت على "ان المناطق الصناعية الحرة تساهم في زيادة حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلد الذي تنشأ فيه عن طريق تهيئة البنية التحتية الملائمة، اضافة الى تقديم التحفيزات والاعفاءات"، فبعد معالجة الموضوع تبين لنا أن المناطق الصناعية الحرة تساهم حقيقتا

في زيادة حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول المضيفة، وذلك بفضل الحوافز و التسهيلات المالية والضريبية القدمة فيها، اضافة الى تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية ودليل ذلك قيمة الاستثمارات العالية جذا المتدفقة الى الدول محل الدراسة، وهو ما يأكيد صحة الفرضية الاولى.

- ✓ واشارت **الفرضية الثانية** على ان "المناطق الصناعية الحرة لا تأثر بشكل كبير في استقطاب وجلب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المقامة فيها، وانه اي زيادة في عدد المناطق الصناعية في بلد ما لا يؤثر في معدل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر فيها "، فمن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكننا نفي صحة الفرضية، حيث ان المناطق الصناعية الحرة تساهم وتساعد في توفير وتحسين مناخ الاستثمار بالدولة التي تنشأ فيها خاصة مع التهيئة البنية التحتية التي تساعد على دخول المستثمرين الاجانب الى البلد وهو ما اوضحته الدراسة القياسية التي اكدت على ان كل زيادة في عدد المناطق الصناعية الحرة يؤدي الى تزايد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير والطويل.
- ✓ وبخصوص **الفرضية الثالثة** والتي نصت الى ان" النموذج الملائم لمعرفة دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وفق البيانات المتوفرة في الدول محل الدراسة القياسية من بين نماذج البانل هو نموذج Panel ARDL"، فمن خلال تحليل البيانات وومحاولة الحصول على النتائج تبين ان البيانات متكررة وفيها ارتباط وقد استعمل برنامج PMG لان البيانات غير متكاملة في نفس الدرجة وهذا نفي لصحة الفرضية.
- ✓ اما في **الفرضية الرابعة** والتي تطرق فيها الى أنه " توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة (المناطق الصناعية الحرة)، والاستثمار الاجنبي المباشر، كما ان طبيعة العلاقة الارتباطية بين المناطق الصناعية الحرة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة سببية معنوية بين بعض المتغيرات" فمن خلال نتائج الدراسة القياسية تبين :

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات اثبتتها نتائج تقدير اختبار PANAL ARDL PMG، وهذا من خلال معنوية مقدرات المعالم في الأجل الطويل اي يوجد اثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الاجل الطويل.

- ان هناك علاقة سببية وحيدة في الاتجاهين بين الانفتاح الاقتصادي EO وسعر الفائدة LINT من بين المتغيرات المستقلة والاستثماري الاجنبي المباشر FDI (المتغر التابع)، كما توجد علاقة سببية في

متجه واحد بين سعر الصرف TC من بين المتغرات المستقلة والاستثمار الاجنبي المباشر FDI كمتغير تابع عند مستوى معوني 5 و10 % .

2.5 الاجابة على اسئلة الدراسة:

ان السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، مطلب كل الدول وخاصة النامية منها، التي تشهد عديد التحديات المفروضة نتيجة التطورات الاقتصادية الدولية، وفي ظل التغير السريع وعدم الاستقرار في هذه التحديات، أصبحت المناطق الصناعية الحرة توجها جديدة في التماشي معا التطورات العالمية، خاصة وانها تعد شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتساهم في توجيه الإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو السوق، والتي اعتمدتها العديد من الدول النامية، مما سمح لها بلانخراط في الاقتصاد العالمي وأصبحت مواقع هامة للتصنيع، وقد تم انشاء معظم المناطق الصناعية الحرة الناجحة بالتماشي و الظروف الاقتصادية والسياسية للبلدان المضيفة،

وكإجابة على اشكالية الدراسة، وبإستخدام النماذج القياسية تبين ان المناطق الصناعية الحرة تساهم في جذب وزيادة تدفقات الإستثمار الاجنبي الى الدول محل الدراسة خلال الفترة 1992-2022، مساهمة فعالة حيث كانت الزيادة مابين 0.1 و 0.15 لكل منطقة صناعية حرة عبر الزمن (مدى القصير، المدى الطويل).

5.5 توصيات الدراسة (الاقتراحات)

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإنه يمكننا اقتراح جملة من التوصيات التي تعد عسارة بحث وتعمق في الموضوع، وهي موجه الى متخذي القرار والباحثين في الموضوع مستقبلا، من بينها:

- ✓ السعي وراء انشاء واقامة وتفعيل المناطق الصناعية الحرة على اختلاف انواعها في الجزائر، كألية لتنويع الاقتصاد؛
- ✓ العمل بكل الوسائل المتاحة على خلق بيئة استثمارية قادرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بتفعيل وتحديث القوانين والتشريعات، مع تقديم المزيد من التحفيزات والامتيازات للمستثمرين،
- ✓ ضرورة مواصلة تكثيف جهود متخذي القرار وراسمي السياسات في بناء استراتيجية متكاملة المعالم تضمن استخدام منهجية فعالة ومرنة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، مع الاخذ بعين

الاعتبار خصوصية الاقتصاد الجزائري، عن طريق اتخاذ أليات واجراءات الاصلاح الاداري، القضاء على البروقراطية، والاهتمام بإيجاد وبناء بيئة سياسية واقتصادية مناسبة لإتباعها وتطبيقها، لتشجيع دخول وتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية داخل المناطق الصناعية الحرة بما يعود بالعديد من المنافع على الاقتصاد المحلي؛

- ✓ ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بالاهتمام بدرجة عالية بمؤشرات السيادة الوطنية وتطبيق القانون الذي يعد الاكثر اهمية وتأثيرا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- ✓ القيام بعملية انشاء، بناء وتطوير اكبر عدد ممكن من المناطق الصناعية الحرة بالقرب من الحدود والموانئ والمعابر البرية والبحرية في الجزائر، والإستغلال الامثل للموقع الجغرافي للدولة كبوابة للقارة للإفريقيا؛
- ✓ إلزامية توفير بنية تحتية ممتازة، عن طريق توفير كل ملتزمات الاتصال والنقل والإمداد من اجل انجاح المناطق الصناعية الحرة المقامة؛
- ✓ ضرورة الإستفادة من العلاقات الإقتصادية المتميزة للدولة الجزائرية مع كل من الصين وروسيا في بناء شراكات حقيقية تساهم نجاح المناطق الصناعية الحرة المقامة؛
- ✓ تفعيل الإتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لإقامة مناطق صناعية حرة مشتركة، تمهيدا لبعث تكامل اقتصادي مستقبلا، دون المساس بأمن وسيادة اي بلد؛
- ✓ تقديم امتيازات وحوافز مالية وضريبية للشركات الناشئة في المناطق الصناعية الحرة واستعراض استراتيجية التنويع عن طريق البحث عن شركاء جدد في جميع أنحاء العالم؛
- ✓ ضرورة محاكاة الجزائر لتجارب الدول محل الدراسة، خاصة في ضل ما تزخر به البلاد من المقومات طبيعية واقتصادية وجعرافية، تجعلها قطبا رائدا في مجال المناطق الصناعية الحرة؛

6.5 اتجاهات البحث المستقبلية (آفاق البحث)

هناك عديد الأبعاد والجوانب المختلفة لموضوع المناطق الصناعية الحرة ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تجارب دولية ناجحة، ولذا فإنه لم يتسنى للباحث اجمال إحاطة البحث من كل الجوانب، ولهدا يمكن اقتراح بعض المواضيع التي هي عبارة عن تكملة لهذه الدراسة او تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والعملية، وتتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

- ✓ دور المناطق الصناعية الحرة في تطوير الاقتصادات و التنويع الاقتصادي؛
- ✓ المناطق الصناعية الحرة المشتركة وسبل تحقيق التكامل الاقتصادي؛
- ✓ دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستخدام نماذج الجاذبية؛
- ✓ دور المناطق الصناعية الحرة في الرفع من الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ المناطق الحرة الافتراضية (الالكترونية) ودروها في تطوير وتنمية الاقتصادات .

دون ان ننسى إلزامية اعداد الدراسات بطريقة استشرافية لمعرفة دوره هذه المناطق خاصة في البلدان النامية كالجزائر.

قائمة المراجع

باللغة العربية، والأجنبية

المراجع اللغة العربية

1. ابراهيم قارة. (2018-2019). اثر سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ابو بكر بلقايد، تلمسان.

2. ابو محفوظ اسماعيل سلامة محمد. (2019). مدى فاعلية السياسات التسويقية في المناطق الحرة والتنموية في جذب الاستثمار: دراسة تطبيقية على المناطق الحرة في الاردن . *رسالة ماجستير*. عمان، الاردن، كلية ادارة الاعمال ، الجامعة الاردنية .

3. احمد المليجي فخر الدين . (2008). سياسة التنمية الاستثمارية في البلدان العربية . *مجلة العلوم الاقتصادية، وزارة الثقافة الكويتية*، 6.

4. احمد دبيش. (19-22 10, 2015). الاستثمارات الاجنبية المباشرة : الاهمية الاقتصادية والدور الانمائي مع الاشارة الى حالة الجزائر،. *ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي*، 6. عمان – الاردن، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح.

5. احمد هدروق. (بلا تاريخ). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال افريقيا.

6. اسعد حمود سلطان السعدون. (27-31 03, 2005). مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة . *الملتقى العربي الاول حول الاساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة* . الشارقة.

7. اسماء سي علي. (2023). اعادة احياء المناطق الحرة في الجزائر : الدروس المستفادة من تجربة "بلارة". *مجلة الابداع* ، 427-448.

8. اسماعيل عبد الرحيم شلبي. (1982). *التجارة الدولية* . القاهرة ،مصر.

9. اسماعيل عبد الرحيم شلبي. (1987). المناطق الحرة في عشر سنوات. *المجلة المصرية للدرسات التجارية ،جامعة المنصورة ،مصر*، 242.

10. اسيا طويل ، و نرجس فريوة . (2018). اهمية دور عوامل نجاح المناطق الصناعية والحرة في تنمية الصادرات "دراسة بعض تجارب عربية ودولية متعددة". *Route Educational and Social Science Journal* ، 930-957.

11. الجيلالي عجة. (2006). *الكامل في قانون الاستثمار* . الجزائر: دار الخلدونية .

12. الصادق بوشنافة ، و احمد تميزار. (20-21 04, 2004). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر:المناطق الحرة. *الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي ببشار.

13. الطيب ميزوري، و ياسين بن عبد الله. (2017). دور المناطق الحرة للتصدير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر :منطقة جبل علي الحرة بالامارات نمودجا: دروس للاقتصاد الجزائري. *الملتقى الدولي الثاني: اثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة*. عمان، الجامعة الاردنية.

14. امال شهرزاد لوكال ، و غنية مجاني. (2017). المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والاردن. *revue des Scienes Commeriales*، 5-14.

15. امحمد نصر امحمد ابراهيم. (2012). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالتطبيق على المناطق الحرة في مصراتة ليبيا. *رسالة ماجستير غير منشورة*. مصر، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ةالنقل البحري، القاهرة.

16. امحمد نصر امحمد ابراهيم. (2012). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالتطبيق على المناطق الحرة في مصراتة ليبيا. *رسالة ماجستير غير منشورة*. القاهرة، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

17. اوسرير منور. (2005). المناطق الحرة في ضل التغيرات الاقتصادية الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية(دراسة نظرية تحليلية). *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.

18. ايمان محمد احمد. (2005). المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، 7.

19. ايمان محمد عبداللطيف مصطفى، و محمد سلطان ابو علي. (2007). دور المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في تنمية الاقتصاد المصري مع الاشارة الى التجربة الصينية. *رسالة ماجستير غير منشورة* . مصر ، جامعة الزقايق .

20. ايمان مرعي . (19 12, 2018). *المناطق الحرة في مصر ...قراءة نقدية*. تم الاسترداد من مركز مصر للدراسات السياسية والاستراتيجية: www.acpss.ahram.eg

21. ايمان مقاتل ، و فوزي مامين. (2018). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار. *مجلة الاقتصاد والقانون*، 116-132.

22. ايمن العشعوش. (2017). اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل- اختبارات الجيل الاول- تطبيق على عينة من الدول النامية- تطبيق على عينة من الدول النامية. *جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 05*، 52.

23. ايهاب محمد. (2001). انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية . *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، 26.

24. بلقاسم بن علال ، مريم شعنبي، و شهرزاد بورداش. (2019). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (حالة الجزائر). *مجلة النور للدراسات الاقتصادية* ، 2.

25. بلقاسم بن علال ، مريم شعنبي، و شهرزاد بورداش. (2019). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (حالة الجزائر). *مجلة نور للدراسات الاقتصادية*، 85-96.

26. بن حسين ناجي. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر . *مجلة العلوم الانسانية ،بحوث اقتصادية*، 57.

27. بن عودة حساني. (2010). اثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر. *مذكرة ماجستار*، 28.

28. بولرباح غريب. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها –دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث ،العدد 10* ، 100.

29. تهاني شملولة. (1992). دور المناطق الصناعية للتصدير في تنمية الاستثمارات الصناعية. *اطروحة دكتوراه*، 67. مصر، كلية التجارة، الاسكندرية.

30. جرجس عايدة حنا. (2020). المناطق الاقتصادية الخاصة وقدرتها على جذب الاستثمارات. *مجلة المال والتجارة* ، 16-23.

31. جعفر عبد الرحمان ريجوان ، و ناصر رشيد خمى . (2019). تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على الفجوة الداخلية لدول مختارة ضمن منظمة الاوبك للفترة –1990–2024 . *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1* ، 384.

32. جلال جويدة القصاص. (2022). دور المناطق الحرة في التأثير على اداء ميزان التجاري المصري خلال الفترة من 2010 الى 2021 مع تطبيق على المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية. *مجلة الحقوق، الاسكندرية* ، 604.

33. جمال مفتاح العماري. (2020). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، الرباط، المغرب*، 227.

34. جمال مفتاح العماري. (2020). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات . *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية* .

35. جمال يحي الجمال. (2012). اختيار النموذج في النموذج في نماذج البيانات الطويلة والثابتة. *مجلة العراقية للعلوم الاحصائية ،21*، 271.

36. جوان عباس محمود، و ياسين رسول يونس. (2020). تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كردستان – العراق للمدة2006-2016. *مجلة تنمية الرافدين ،ملحق العدد 124 ،المجلد39*، 185-200.

37. حازم حسن جمعة. (1995). *الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر* . مصر: دار النهضة العربية .

38. حسن خلف فليح. (2004). *التمويل الدولي*. عمان: مؤسسة الوراق.

39. حسن مرعي الخيرات. (2010). مستقبل الاستثمار في المناطق الحرة والتحديات التي تواجهها والفرص والامكانيات المتاحة لها. *ندوة مستقبل الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة والاستثمارية والاقتصادية العربية*، 1-19. مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ.

40. حسني علي خربوش، و واخرون. (1999). *الاستثمار بين النظرية والتطبيق* . الاردن: دار زهرات للنشر والتوزيع.

41. حسين المومني. (2008). عقود الاستثمار في المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية . *ندوة عقود الاستثمار الدولية (BOT) ومنازعاتها* . عمان ، المنظمة العربية للتنمية الادارية .

42. حلا سامي خضير، و موفق احمد. (2010). الاستثمار الاجنبي واثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي). *مجلة الادارة والاقتصاد،العدد80*، 39.

43. حميد شاشوة . (2015). دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير ،في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استراتيجية بتجربة المناطق الحرة الاردنية. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، كلية العلوم الاقتنصادية، جامعة بومرداس.

44. حميد شاشوة . (2017). *مجموعة بحوث ومداخلات الملتقي الدولي الخامس حول : الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير*. جامعة بومرداس: مخبر اداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ضل الحركية الدولية –كلية العوم الاقتصادية زوالعوم التجارية وعلوم التسيير .

45. حميد شاشوة. (2015). المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للانعاش الاقتصاد الجزائري. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، ، 02.

46. حميد شاشوة. (2015). دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية ،دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الاردنية . *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الادارة التسويقية*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

47. حميد شاشوة. (2015). دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة في الاردن. *اطروحة دكتوراه*، 39-200. الجزائر، كلية العوم الاقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمدبوقرة: بومرداس.

48. خالد بورزامة ، و خالد بن عمر. (25-26 05, 2016). مقومات نجاح المناطق الحرة الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبي المباشرة في الدول العربية . *الملتقى العلمي الدولي الخامي حول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس.

49. دريد السمرائي. (2006). *الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية* . بيروت،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .

50. رائد الدودة. (2010). الاستثمار الاجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007). *رسالة ماجستير*. فلسطين، جامعة الخليل.

51. رضا عبد السلام . (2007). *العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق* . غزة : الجامعة الاسلامية.

52. رضا عبد السلام. (2002). *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة*. القاهدرة، مصر: دار الاسلام للطباعة والنشر.

53. رضا عبد السلام. (2007). *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اوربا مع التطبيق على مصر*. المنصورة ، مصر : المكتبة العصرية .

54. رفيق نزاري. (2007-2008). الاستثمار الاجنبي المباشر والنموالاقتصادي-دراسة حالى تونس ،الجزائر ،المغرب. *رسالة ماجستير*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، جامعة باتنة.

55. رفيق نزاري. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي -دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب. *رسالة ماجستير*. الجزائر، كلية العوم الاقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

56. زكريا يحي جمال. (2012). اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية . *المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ،جامعة الموصل، المجلد 12، العدد 21*، 272.

57. زينب قليل. (2015-2016). تأثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية بإستخدان بيانات البانل في الفترة 1980-2013. *اطروحة دكتوراه* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابو بكر بلقاسد،تلمسان.

58. سامي خليل. (2005). *الاقتصاد الدولي*. القاهرة ،مصر : دار النهضة العربية.

59. سامي عبيد التميمي. (2006). الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق : الواقع والتحديات ،مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006. *المغرى للعوم الاقتصادية والاداترية* ، 199.

60. سامية فقير. (25-26 05, 2016). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة – دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة-. *مداخلة في الملتقى الدولى الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس.

61. سامي فقير. (25-26 05, 2016). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة – دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة-. *الملتقى الدولى الخامس حول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير* . الجزائر، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة،بومرداس.

62. سرمد كوكب الجميل. (2003). الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ،التحديات والخيارات. *مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل*، 28-29.

63. سرير نزير. (2007). حوافز الاستثمار الخاص المباشر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 2*، 113.

64. سمير امين . (2013). الصعود الفاشل في مصر وتركيا وايران. *الطليعة المصرية ،العدد 21*، 16.

65. سمير شرف، معن ديوب، و ماجد محفوظ. (2005). دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، 201-2011.

66. سميرة عاشور السيد. (2020). نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة – دراسة ميدانية في مدينة بورسعيد. *مجلة كلية الادب ، جامعة بور سعيد*، 296.

67. سوزي عدلي ناشد . (2019). جذب الاستثمار من خلال المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الختصة (وفقا للقانون رقم 83 لسنة 2002 وتعديلاته). *مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية* ، 1.

68. سيد عبد الرحيم عبد المولى. (2001). مستقبل المناطق الصناعية الحرة في بورسعيد. *مجلة المدير العربي،مصر*، 28-41.

69. سيد عبد الرحيم عبد المولى. (2001). مستقبل المناطق الصناعية الحرة في بورسعيد. *مجلة المدير العربي*، 28.

70. صالح مفتاح، و دلال بن سمنة. (2008). واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، 110.

71. صلاح زين الدين. (2000). *اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة* . القاهرة: دار النهضة العربية .

72. صلاح سلمان زين الدين . (16-18 04, 2002). دور المناطق الحرة في الدول العربية في ضل التحديات المعاصرة. *ملتقى تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضل التحديات العربية المعاصرة*. مصر، كلية التجارة، جامعة المنصورة،القاهرة.

73. صلاح عبد الله مهجة ، نهى احمد نبيل، و محمد احمد رياض. (2023). الاطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية. *Engineering Research Journal 178*، AA96-AA114.

74. طارق غربي، و علي مصطفاوي. (2023). المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. *مجلة اقتصاد المال والاعمال، دامعة الوادي*، 347-360.

75. طاهر مرسي عطية. (2001). *ادارة الاعمال الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

76. طاهر موسى عطية. (1982). *المناطق الحرة واثرها في الاقتصاد القومي -ندرة تنظيم المناطق الحرة والموانئ والجمارك* . بورسعيد ،مصر.

77. عابد بن عابد العبدلي. (2020). محددات التجارة البينية للدول الاسلامية بإستخدام منهج تحليل البانل. *مجلة دراسات اقتصادية اسلامية* ، 16.

78. عابد محمود جاد، مصطفى محمد الشناوي، و حسام الدين ابراهيم. (2017). دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية. *المركز القومي للبحوث الاسكان والبناء، مجلة جمعية المهندسين المصريين* ، صفحة 01.

79. عاشور مرزيق. (2014). دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية –تجارب مختارة. *الملتقىالوطني الاول افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر*، 6. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار.

80. عاشور مزريق. (2013). دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية – تجارب مختارة–. *الملتقى الوطني الاول افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ادرار.

81. عبد الامير حمية عبود. (2011). *دراسات في الاقتصاد الدولي: اراء اقتصادية واجتماعية*. عمان، الاردن: دار دجلة.

82. عبد الحفيظ القيسي. (2004). ندوة المناطق الصناعية الحرة المشتركة والتكامل الاقتصادي الاقليمي. *ورقة عمل مقدمة من وزارة الاشغال العامة ووزارة الاقتصاد والتجارة*. لبنان.

83. عبد الحميد عيد المطلب. (2006). *اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوبز*. مصر: الدار الجامعية الابراهيمية.

84. عبد الرؤوف شنوف، مبروك العروسي شيحة ، و بوبكر عباسي. (2020). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر– التجربة الاماراتية نموذجا–. *مجلة التنمية الاقتصادية* ، 71–90.

85. عبد الطيف كنعان ، و خالد حسن الجبوري انسام . (2012). دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 23*، 57.

86. عبد السلام ابو قحف . (2003). *الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية*. الاسكندرية ،مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

87. عبد السلام ابو قحف. (2001). *اقتصاديات الاعمال والاستثمار*. الاسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية.

88. عبد السلام ابو قحف. (2001). *نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية* . الاسكندرية،مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

89. عبد السلام ابو قحف. (2003). *اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

90. عبد العظيم حمدي. (2011). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية العربية. *مصر المعاصرة ،العدد 502*، 9.

91. عبد العظيم حمدي. (2011). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية العربية. *مصر المعاصرة*، 502.

92. عبد القادر احمد حفيظ برهام باعمر، و ابراهيم فتوح. (2019). دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطة عمان(دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة). *مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE* ، 337-359.

93. عبد القادر قادري. (2020). تجربة اقامة المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الاقتصاديات النامية – دراسة تجارب دولية-. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 539-560.

94. عبد الكريم زيتوني، و احمد بديار. (2021). اثر النمو والاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الامارات خلال الفترة (2000-2019) بإستخدام نموذج ARDL . *مجلة دراسات اقتصادية* ، 374-387.

95. عبد المنعم محمد صفوت الالفي. (2011). موقف المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية. *اعمال مؤتمرات وندوات:منطقة التجارة الهعرة العربية الكبرى*، 155-168. مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر الاتحاد العربي للمناطق الحرة، شرم الشيخ.

96. عبد المنعم محمد صفوت الالفي. (2011). موقف المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية . *اعمال مؤتمرات وندوات :منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى* . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر والاتحاد العربي للمناطق الحرة.

97. عبد الوهاب جودة الحايس، و اسماء محمود عبد الغفار عبد الحليم. (2022). المناطق الاقتصادية الخاصة :المفهوم والتجارب. *مجلة علوم الانسان والمجتمع*، 37-67.

98. عثمان سلمان نصر، و حيدرعلي يونس. (2021). الاحكام الناظمة للمناطق الحرة في سورية ودروها كأداة لجذب الاستثمار الاجنبي. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 411-430.

99. عريقات حربي، و اسماعيل عبد الرحمان. (1999). *مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

100. علي اشتيان المدادحة . (2004). المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. *مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي*، 788-803. الاردن، المنظمة العربية للتنمية الادارية وكلية الدرسات العليا، الجامعة الاردنية ،عمان.

101. علي اشتيان المدادحة. (2004). المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. *مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي* . عمان، المنظمة العربية للتنمية الادارية وكليه الدراسات العليا، الجامعة الاردنية.

102. علياء نبيل خضير. (2018). تقدير اثر استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نمو الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 51.

103. فارس شلالي، و ايمن عميرة. (25-26 05, 2016). المناطق الحرة الصناعية للتصدير -التجربة الماليزية. *الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الاجنبية ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس.

104. فارس فضيل. (03, 2004). اهمية الاستثمار المباشر الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ،مصر والمملكة العربية السعودية. *اطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية*، 05. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير، اجامعة الجزائر 3.

105. فايزة قاشي . (2007). *الاقتصاد الدولي تنقل السلع ةحركة عوامل الانتاج*. وهران، الجزائر: منشورات دار الاديب.

106. فتيحة خوميجة . (25-26 05, 2016). التجربة الاماراتية في مجال المناطق الحرة . *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير*. بومرداس الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

107. فرج عبد العزيز عزت. (2007). المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية. *المؤتمر السنوي الثاني عشر :ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية*، 878-939. مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،القاهرة.

108. فريد قبلان. (2008). *الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية*. مصر: دار النهضة العربية.

109. فطيمة حفيظ. (2010). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي(تونس، المغرب، والجزائر)في ظل المتغيرات العالمية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد50*.

110. فطيمة لبعل. (2011-2012). المناطق لحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية : المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية (200-2010). *مذكرة ماجستير* . الجزائر، كلية العوم الاقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة .

111. فطيمة لبعل. (2012). المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*.بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

112. فليح خلف. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الاردن: جدارا للكتاب العالمي.

113. كريمة قويدري. (2011). الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. *مذكرة ماجستير*، 05. الجزائر، كلية العوم الاقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد: تلمسان.

114.م.م حيدر عليوي شامي الساعدي. (2015). الاصلاح الاقتصادي ودورة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة العراق). *مجلة الغري للعوم الاقتصادية والادراية* ، 76.

115.ماجد عطاالله. (2011). *ادارة الاستثمار* . عمان،الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.

116.ماصو سراح. (2021-2022). تأثير السلوك التمويلي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر- P 500&S. *اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلو م التجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي ، جيجل.

117.مجاوي حسين تراراي، و الطيب ميزوري. (2016). اختبار التكامل المسترك بين صادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة" دروس للاقتصاد الجزائري:. *مجلة الابحاث الاقتصادية "لجامعة البليدة 2*، 33-57.

118.محمد احمد ايمان. (2000). المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر . *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، 1.

119.محمد اميرة. (2005). *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)*. مصر: الدار الجامعية.

120.محمد اميرة حسب الله. (2005). *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية " دراسة مقارنة" ،تركيا –كوريا– مصر"* . الاسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.

121.محمد ايهاب. (2001). انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر – دراسة قياسية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد 1*، 188.

122.محمد داودي. (2011). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية . *رسالة ماجستير*. لبنان، المعهد العربي للتخطيط، بيروت.

123. محمد صالح كمشكي. (03 09, 1996). عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة (تجربة المنطقة الحرة بجبل علي). *الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي مجلة التعاون*، صفحة 15.

124. محمد عبد العزيز عبه الله عبد. (2005). *الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي*. الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

125. محمد عوض عبده الدبسي. (2006). المناطق الحرة الصناعية اداة لتنمية الصادرات مع التطبيق على تجربة مصر العربية. *رسالة ماجستير في الاقتصاد* . مصر، كلية التجارة ،قسم الاقتصاد، جامعة المنصورة.

126. محمد قاسم خصاونة. (2010). *الاستثمار في المناطق الحرة*. عمان، الاردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.

127. محمد محمودي . (2002). *النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة*. القاهرة ، مصر: دار الكتاب الحديث.

128. محمد مداحي ، و منور اوسرير. (2020). اشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير :المنطقة الحرة بلارة نموذجا. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 175-192.

129. محمد مداحي، و منور اوسرير. (2020). اشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير، المناطقة الحرة بلارة نموذجا . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 60.

130. محمد مصطفى محمود القدرة . (2007). اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل: دراسة حالة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية. *رسالة ماجستير غير منشورة*. فلسطين، الجامعة الاسلامية غزة.

131. محمد مصطفى محمود القدرة. (2007). اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة: المدن الصناعية والمناطق الصمناعية الحرة الخاصة للللهيئة العامة للمدن الصناعية). *رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل*. فلسطين، عمادة الدراسات العليا،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية –غزة .

132. محمد ممدوح مرغني، نور الايمان حلمي، و سليمان عمرو. (2021). الاصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر : حالة مصر . *رسالة دكتوراه غير منشورة*. حلوان ،مصر، جامعة حلوان.

133. محمود عبد الحليم قطيشات. (2011). المناطق الحرة واثارها على الاقتصاد العربي. *اعمال مؤتمرات وندوات :منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى*. شرم الشيخ ،مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية ،والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر والاتحاد العربي للمناطق الحرة.

134. مدحت كاظم راضي القرشي. (2017). المناطق الصناعية دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشكلات التي واجهتها(مع الاشارة الى تجارب بعض الدول). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 1-19.

135. مرتضى حسين لفته البديري، و مروان شاكر عبيد الزركاني. (2022). تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2017). *مجلة كلية الكوت الجامعية، العراق*، 216-228.

136. منور اوسرير. (11, 1995). دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ، سنغافورة، مصر. *رسالة ماجستار*، 3. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

137. منور اوسرير. (2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة). *مجلة الباحث*، 40-48.

138. منور اوسرير. (2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشورع منطقة بلارة) . *مجلة الباحث، 02*، 42.

139. منور اوسرير. (2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة). *مجلة الباحث،العدد 02*، 40.

140. منور اوسرير. (2005). المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية). *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

141. منير خروف، و ريم ثوامرية . (28-29 04, 2017). المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. *الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة.

142. ناهد عبد اللطيف محيسن. (1999). تقييم لاداء المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية . *مجلة مصر المعاصرة* ، 506.

143. نبيل جمعة صالح النجار. (2015). *الاحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS* . الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

144. نجيب بعباشة، حياة بن قدور، و فريد صغور. (2016). المناطق الصناعية الحرة للتصدير ودروها في التنمية الاقتصادية. *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي*، 566-547.

145. نغم حسين نعمة ، و رغم محمد نجم . (2023). المناطق الحرة وجاذبية الاستثمار الاجنبي / تجربة المملكة الاردنية الهاشمية. *مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)*، 127-158.

146. وسيلة بوراس. (2013). جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الصين. *رسالة ماجستير*، 07. الجزائر، كلية العوم الاقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسييير، جامعة فرحات عباس ، سطيف.

147. وليام نوردهاوس، و بول ساملويلسون. (2006). *الاقتصاد*. (عبد الله هشام ، المترجمون) عمان، الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع.

- مراجع باللغة الانجليزية:

1. Herzog, B., & Weberruß, M. (2020). Impact of Special Economic Zones to FDI in India. *HAL Delotte legal*, 632-658.
2. Jose G, M. (1995). Comparing Cointegrating Regression Estimators. *Some additional Monte Carlo results Economics letters*, 229-234.
3. a basil .(1984) .*invistir dans les zones franches industrielles dexportation* .OCDE.
4. Abdul, R. (2020). "Does sustainable growth, energy consumption and environment challenges matter for Belt and Road Initiative feat? A novel empirical investigation". *Journal of Cleaner Production, n° 262,,* 5.
5. ADB. (2015). *Asian Economic Integration Report:Haw can Special Economic Zones Catalyze Economic Development Mandaluyong City.* philippines: Asian Development Bank.
6. Aggarwal, A. (2012). Social and Economic Impact of SEZs in India. *Oxford Scholarship Online*, 1-14.
7. Alain , P. (2011). *Econométrie des données de panel: Théorie et Application* ,. Paris, France: edition economica.
8. Alain, P. (2011). Econometrie des donnees de panel. *Theorie et applications*, 78.
9. Auty, R. (2011). *Early Reform Zones: Catalysts for Dynamic Market Economies in Africa* . Washington: World Bank Publications No.63844.
10. Bader , S. (2016). The Role FDI on Economic Development in the Arab Countries Panel Data Approach. *Global Journal of Economic and Business ,vol (1)*, 8.

11. Baltagi Badi H .(2005) .Econometric Analysis of Panel Data,3rd .*John Wiley& Sons,Ltd* ،PP 4-9.

12. Blomstrom, M., & Kokko, A. (2001). Foreign Direct Investment and Spillovers of Technology . *International Journal of Technology Management*, 125-142.

13. bost, f. (2011). les zones franches sont elle utiles au devloppement ? *secretariat de club de sahel et de l afrique de louest (CSAO/OCDE)*. 04: enjeu ouest africains .

14. Bost, F. (2019). Special Economic Zones: Methodological issues and Definition. *Transnational Corporations*, 141-153.

15. Buzenot, L. (2010). Industrial satiion zones feanches et developpement socio-spatial dans les espaces insulaires , lecas des iles de caraibe et de l ile Maurice . *These de doctorat en Geographie*. france, faculte des lettres et des sciences humaines Dpartement de geographie, Universite de la Reunion.

16. Caves, R. (1971). International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment. *Economica, 38 (149)*, 1-27.

17. Chakraborty, T., Gundimeda, H., & Kathuria, V. (2017). Have the Special Economic Zones Succeded in Attracting FDIّ?-Analysis for India. *Theoretical Economics Letters*, 623-643.

18. CNUCED. (1985). *les zones franches de transformations pour lexportation dans les pays endeveloppement.* new york.

19. Dhingra, T. (2009). Location Strategy for Competitiveness of Special Economic Zones:A Generic Framework for India. *Competitiveness review:An International Business Journal 19*, 272-289.

20. Dinardo, J., & Johnston, j. (1997). *Econometrics Methods, Fourth Edition,* . New York: McGraw- Hill Companies, Inc.

21. Dubinina, E. (2021, 07). Impact of Special Economic Zones on the Domestic Market: Evidence From Russia. *Master's Thesis*. Russia, Cerge University.

22. F Peracchi .(2001) .*Econometrics* . England: John Wiley et Sons LTD.

23. Gauthier, F. (1992). Relations economiques internationales. *les presses de luniverdite laval saint-foy*, 702. 2e edition.

24. Gonvidan, p. (2019). A Study of Performance of Special Economic Zones (SEZs) in India. *Journal of Research Reinforcement*, 32.

25. Greene, W. (2012). *Econometrics Analysis.* 7th ed: Pearson Education, Inc.

26. Gregory , M. (2007). *Principles of Economics,4th ed* . Chaina.

27. Hassan, S. (2018). FDI Oriented Exports And Role of free Industrial Zones In Malaysia. *المجلة الدولية للاداء الاقتصادي*, 129-148.

28. Hsiao, C. (1986). Analysis og Panel Data, Econometric Society. *Cambridge University Press.Monographs N11*, 50.

29. Hussien ALasrag .(2005 ,12 1) .Foreign Direct Investment Development Policies in the arab Countries *سلسلة رسائل بنك الكويت* . *الصناعي*. الكويت: httpsM//mpra.ub.univ-muenchen.de/2230./

30. Im. K. S, P., & M and Shin, Y. (2003). Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels. *revised version of DAE, Working paper 9526*. UN, University of Cambridge.

31. John , W. (2005). Econometric Analysis of Panel Data. *John Wiley & Sons, Ltd*, 135.

32. Joshi, S., & Narkhede , P. (2008). *Special Economic Zones: Issues and Impmications.* Jalgaon, India: North Maharashtra University.

33. Kojima , K. (1982). *Direct Foreign Investment* . Guildfed, london: Billing and sons ltd.

34. LEVIN, A., & LIN, C.-F. (2002). Unit Root Test in PANEL Data: Asympotic and finite sample properties. *Journal of Econometrics*, 24.

35. Michel , L. (2005, 09). cours des séries temporelles . *chapitre IV :tests de racine unitaire*. france, Université de Paris.

36. mokdad, s., & mezouri, e. (2024). the reality of the UAEs experiences in establishing free industrial zones. *Journal of Economic Integration, vol:11,N: 06*, 356.

37. OCDE. (1983). *Definition des references detailles des investissements internationaux.* Paris.

38. peter G, w. (1989). export processing zones.the economic of enclave manufacturing reseach observer. *world bank.*

39. Progunova, L., & Masalypin, V. (2020). The Role of Special Economic Zones in Attracting Foreign Direct Investment in Developing Economies. *International trade and Trade policy, Muscow,Russia*, 16-29.

40. Rajneesh, N., & James, X. (2019). Using Special Economic Zones to facilitate Development:Policy Implications. *Transnational Corporations* , 1-25.

41. Ricardo, H., Juan , O., & Miguel , A. (2016, 10). Special Economic Zones in Panama: Technology Spillovers Form a labor Market Perspective. *Working Papers*. USA, Center for internatinal Dvelopment, Harvard University.

42. Ricardo, M.-G., Julio, R., & Gilbero, A.-A. (2005). Cost-Benefit Analysis of the Free Trade Zone System: The Impact of Foreign Dirrect Investment in Costa Rica. *Organization of Amirican States :office of Trade. Growth and Competitiveness*, 1-74.

43. Roberts, S. (2019). Foreign Direct Investment in Kigali's Special Economic Zone and its Impact on Rwanda's Economic Reconstruction. *Independent Study Project (ISP) Collection*, 1-54.

44. Sadni, J., & Blanco, A. (2007). A review of the Role Inpact of Export Processing in world trade :the Case of Mexico .Brighton science. *Hal open science*, 37-54.

45. Sanda, G., & Ivo, G. (2016). Social Partner Involvement in Latvia Special Economic Zones. *Baltic Journal of Real Estate Economics and Construction Management*, 75-93.

46. Shah, D. (2012). *Special Economic Zones in India:Investment, Trade, Employment Generation and Impact Assessment.* India: Gokhale Institute of Politics and Economics, Working Paper, No 39273.

47. Sharma, N. (2009). Special Economic Zones :Socio-Economic Implications. *Journal of Economic and Political Weekly, India*, 18-21.

48. Song, Y., Deng , R., LIU, R., & Peng , Q. (2020). Effects of Special Economic Zones on FDI in Emerging Economies: Does Institutional Quality Matter. *Sustainability MDPI*, 1-21.

49. Tantri, M. (2013). *Trajectories of China s Integration with the World Economy through SEZs: A Study of Shenzhen SEZ.* USA: SAGE Publications: China Report 49.

50. Therith, T. (2022). Effect of Investment Promotion through the Special Economic Zone Mechanism on the Distribution of FDI in Cambodia. *Journal Economies*, 1-21.

51. Tien, D., & Nguyen , Q. (2020). Assessment of Industrial Cluster Policies in Viet Nam: The Role of Special Economic Zones in Attracting Foreign Direct Investment . *ERIA Discussion Paper Series*, 1-36.

52. UNCTAD. (1996). *incentive and foreing direct investment* . New york USA: UN.

53. Wng, J. (2013). The Economic impact of Special Economic Zones :Evidence From Chines . *Journal of Devlopment Economics*, 133-147.

– مراسيم وقوانين وتقارير :

1. القانون رقم 10- 06 . (24 07, 2006). *الغاء الامر رقم 03 -02 المتعلق بالمناطق الحرة* . الجريدة الرسمية ، العدد 42.

2. القانون رقم 22- 15 . (20 07, 2022). *المحدد للقواعد المنظمة للمناطق الحرة*. الجزائر، الجريدة الرسمية /العدد49.

3. المرسوم التشريعي رقم 93- 12. (05 10, 1993). *المتعلق بترقية الاستثمار* . الجريدة الرسمية، عدد64.

4. المرسوم التنفيذي رقم 24- 168. (28 05, 2024). *يحدد كيفيات منح امتياز تسيير المناطق الحرة*. الجزائر، الجريدة الرسمية ، العدد 36.

5. المرسوم التنفيذي رقم 94- 320 .(17 10 ,1994) . *المناطق الحرة* .

6. المرسوم التنفيذي رقم 94- 321. (17 10, 1994). *المحدد لشروط التعيين بالمناطق الخاصة وضبط حدودها*.

7. المرسوم التنفيذي رقم 97- 106. (بلا تاريخ). *المتعلق بالمنطقة الحرة ببلارة جيجل* . 05.

8. مرسوم تشريعي 12-93. (10 10, 1993). *نص تنظيمي يتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر، ملغى*.

- مواقع الكترونية:

1. *الاسكندرية* . (16 09, 2023). تم الاسترداد من وزترة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري: www.alexandaria.gov.eg

2. *الاستثمار في المناطق الحرة* . (30 09, 2009). تم الاسترداد من الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك لمصر: www.sos.gov.eg

3. *المركز الاندونيسي لترويج الاستثمار*. (11 07, 2024). تم الاسترداد من www.investindonesia.ae

4. *المكتب المركزي للاحصاء في موريشوس*. (12 11, 2023). تم الاسترداد من https:// statsmauritius.govmu.org

5. *المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية* . (09 09, 2023). تم الاسترداد من خريطة مشروعات مصر: www.agy-map.com

6. المنظمة الاقتصادية العالمية لمعالجة المناطق. (05 02, 2023). *world economic processing zones association*. تم الاسترداد من www.wepza@alo.com

7. *الموقع الرسمي للمنطقة الحرة RAKEZ*. (15 06, 2024). تم الاسترداد من HTTPS://rakez.com/languages/arabic/

8. *الموقع الرسمي للمنطقة الحرة جافزا*. (25 02, 2023). تم الاسترداد من https://www.jafza.ae/ar

9. *تقرير الهيئة العامة للتنمية الصناعية السنوي عن المناطق الحرة* . (12 05, 2024). تم الاسترداد من www.ida.gov.eg

10. *سلطة المناطق الحرة في غانا*. (15 12, 2023). تم الاسترداد من https://www.gfza.gov.gh

11. شلبي مغاوري. (6 07, 2008). *المناطق الحرة ..فوائد واضرار*. تم الاسترداد من اسلام اون لاين: www.uluminsania.net

12. *مجلس المناطق الحرة الماليزية*. (15 02, 2024). تم الاسترداد من https://www.matrade.gov.my

13. *مجلس المناطق الحرة في موريشوس*. (11 02, 2024). تم الاسترداد من https://ebdmauritius.org/freeport-and-logisyics

14. *مجلس تنمية الاستثمار في موريشوس*. (11 02, 2024). تم الاسترداد من https://www.moda.gov.my

15. موقع *in.corp الاندنوسي*. (15 06, 2024). تم الاسترداد من شركة سيكيندو للاعمال التجارية الدولية سابقا: www.cekindo.com/blog/free-trade-zone-indonesia

16. موقع *البنك المركزي الصيني*. (02 06, 2024). تم الاسترداد من www.pbc.gov.cn

17. موقع *البنك المركزي المصري*. (06 11, 2023). تم الاسترداد من /https://www.cbe.org.eg/en

18. موقع *مجلس الدولة الصيني*www.gov.cn Récupéré sur .(05 05 ,2024) .

19. موقع *مجموعة البنك الدولي* Récupéré sur .(15 01 ,2024) . www.albankaldawli.org

20. موقع *مدينة مصدر*. (29 01, 2023). تم الاسترداد من بوابة المنطقة الحرة : www.masdarcity.ae/ar

21. موقع *هيئة الاستثمار في مصر* Récupéré sur .(20 11 ,2023) .الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرةwww.investinegypt.gov.eg :

22. موقع *وزارة الاستثمار في اندونيسيا*. (22 07, 2024). تم الاسترداد من www.bkpm.gi.id/en

23. موقع *وزارة الاقتصاد في الامارات العربية المتحدة* . (02 02, 2023). تم الاسترداد من www.moec.gov.ae

24. موقع *وزارة التجارة في الصين*. (10 06, 2024). تم الاسترداد من www.mofcom.gov.cn

25. موقع *وزارة السياسات الاقتصادية في المكسيك*. (02 06, 2024). تم الاسترداد من www.gob.mx

26. هالة بيومي، كارين بنافلا، و فرنسوا بوست. (04 10, 2023). *رهان المناطق الحرة*. تم الاسترداد من موقع اطلس مصر المعاصرة: WWW.books.openedition.org/cedej/5420

27. *هيئة الاحصاءات الماليزية*. (16 02, 2024). تم الاسترداد من https://www.dosm.gov.my

28. *هيئة الاستثمار في موريشوس*. (12 05, 2023). تم الاسترداد من https://www.state.gov/reports/2022-investment-climate-/statements/maurituis

29. *هيئة الاستثمار في موريشوس* .(11 05 ,2024) .الاستثمار في المناطق الحرة-www.state.gov/reports/2022-investme,t-climate : statements/ mauritius

30. *هيئة تطوير المناطق الحرة الهندية*. (15 01, 2024). تم الاسترداد من http://sezindia.nic.in

31. *وزارة التجارة والصناعة* . (17 06, 2024). تم الاسترداد من https://moti.gov.gh/v2

32. *وزارة التجارة والصناعة الهندية*. (20 01, 2024). تم الاسترداد من https://commerce.gov.in

33. *وكالة ترويج الاستثمار في المكسيك*. (18 06, 2024). تم الاسترداد من www.globaledge.msu.edu/global-resources/resource

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الوصف الاحصائي لبيانات متغيرات الدراسة

	FDI?	NFZI?	EXPFZ?	EO?	LINT?	INF?	TC?
Mean	2.559498	8.727599	166.9102	88.32208	12.82355	8.136237	1041.595
Median	2.300000	7.000000	12.30000	71.59000	10.40000	5.300000	7.920000
Maximum	9.500000	38.00000	3793.600	220.4000	59.40000	59.50000	14849.85
Minimum	-2.800000	0.000000	0.001900	18.00000	3.400000	-2.100000	0.040000
Std. Dev.	1.956039	6.625463	585.8188	50.06092	8.609733	9.073517	3199.393
Skewness	0.945165	1.704405	4.611705	0.657941	1.620764	2.960677	3.071270
Kurtosis	4.517571	7.164727	23.96697	2.369862	6.560657	14.30560	11.11148
Jarque-Bera	68.31278	336.7175	6099.464	24.74521	269.5348	1893.468	1203.500
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000004	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	714.1000	2435.000	46567.94	24641.86	3577.770	2270.010	290605.1
Sum Sq. Dev.	1063.652	12203.30	95405064	696694.7	20607.44	22887.38	2.85E+09
Observations	279	279	279	279	279	279	279
Cross sections	9	9	9	9	9	9	9

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (02): تقدير نموذج التجميعي

Dependent Variable: FDI?
Method: Pooled Least Squares
Date: 09/01/24 Time: 16:35
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Cross-sections included: 9
Total pool (balanced) observations: 279

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.687587	0.447036	3.775058	0.0002
EXPFZ?	-0.000403	0.000206	-1.956219	0.0515
NFZI?	0.012074	0.019307	0.625390	0.5322
EO?	0.008749	0.002586	3.382567	0.0008
LINT?	0.031771	0.017535	1.811867	0.0711
INF?	-0.028129	0.015332	-1.834640	0.0677
TC?	-0.000113	3.71E-05	-3.039326	0.0026

Root MSE	1.844057	R-squared	0.108024
Mean dependent var	2.559498	Adjusted R-squared	0.088348
S.D. dependent var	1.956039	S.E. of regression	1.867635
Akaike info criterion	4.111993	Sum squared resid	948.7529
Schwarz criterion	4.203099	Log likelihood	-566.6230
Hannan-Quinn criter.	4.148540	F-statistic	5.490129
Durbin-Watson stat	0.501189	Prob(F-statistic)	0.000022

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (03): تقدير نموذج الاثار الثابتة

Included observations: 31
Cross-sections included: 9
Total pool (balanced) observations: 279

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.951558	0.521611	3.741406	0.0002
EXPFZ?	-0.001280	0.000282	-4.543518	0.0000
NFZI?	0.063577	0.022332	2.846896	0.0048
EO?	0.008174	0.004693	1.741612	0.0827
LINT?	-0.016814	0.022561	-0.745259	0.4568
INF?	-0.021360	0.014336	-1.489986	0.1374
TC?	-6.32E-05	7.90E-05	-0.799891	0.4245
Fixed Effects (Cross)				
CHINE--C	1.917087			
ARE--C	-1.108195			
MEX--C	-0.124903			
EGY--C	-0.020592			
MLS--C	0.037013			
IMN--C	-0.652428			
IN--C	-0.695214			
IND--C	-1.552125			
GHN--C	2.199357			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	1.593071	R-squared	0.334306
Mean dependent var	2.559498	Adjusted R-squared	0.299004
S.D. dependent var	1.956039	S.E. of regression	1.637704
Akaike info criterion	3.876731	Sum squared resid	708.0674
Schwarz criterion	4.071958	Log likelihood	-525.8040
Hannan-Quinn criter.	3.955046	F-statistic	9.469883
Durbin-Watson stat	0.685525	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (04): تقدير نموذج الاثار الثابتة

Dependent Variable: FDI?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/01/24 Time: 16:39
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Cross-sections included: 9
Total pool (balanced) observations: 279
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.973601	0.579803	3.403916	0.0008
EXPFZ?	-0.001115	0.000259	-4.303079	0.0000
NFZI?	0.053789	0.021279	2.527836	0.0120
EO?	0.007800	0.004015	1.942664	0.0531
LINT?	-0.008891	0.020804	-0.427352	0.6695
INF?	-0.023330	0.014164	-1.647095	0.1007
TC?	-7.93E-05	6.49E-05	-1.222102	0.2227
Random Effects (Cross)				
CHINE--C	1.567638			
ARE--C	-0.907702			
MEX--C	-0.106863			
EGY--C	-0.036376			
MLS--C	0.119510			
IMN--C	-0.637762			
IN--C	-0.512887			
IND--C	-1.340420			
GHN--C	1.854862			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.911370	0.2365
Idiosyncratic random	1.637704	0.7635

Weighted Statistics

Root MSE	1.632407	R-squared	0.107616
Mean dependent var	0.786136	Adjusted R-squared	0.087931
S.D. dependent var	1.731141	S.E. of regression	1.653279

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (05): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: PAYS
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.198232	6	0.0824

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EXPFZ?	-0.001280	-0.001115	0.000000	0.1356
NFZI?	0.063577	0.053789	0.000046	0.1487
EO?	0.008174	0.007800	0.000006	0.8778
LINT?	-0.016814	-0.008891	0.000076	0.3640
INF?	-0.021360	-0.023330	0.000005	0.3723
TC?	-0.000063	-0.000079	0.000000	0.7215

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: FDI?
Method: Panel Least Squares
Date: 09/01/24 Time: 16:41
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Cross-sections included: 9
Total pool (balanced) observations: 279

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.951558	0.521611	3.741406	0.0002
EXPFZ?	-0.001280	0.000282	-4.543518	0.0000
NFZI?	0.063577	0.022332	2.846896	0.0048
EO?	0.008174	0.004693	1.741612	0.0827
LINT?	-0.016814	0.022561	-0.745259	0.4568
INF?	-0.021360	0.014336	-1.489986	0.1374
TC?	-6.32E-05	7.90E-05	-0.799891	0.4245

Effects Specification

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (06): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة للمتغير التابع الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: FDICHINE, FDIARE, FDIMEX, FDIEGY, FDIMLS, FDIIMN, FDIIN, FDIIND, FDIGHN
Date: 09/01/24 Time: 16:43
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 268
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.28114	0.0005

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on FDI?

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
FDICHINE	-0.14339	0.5282	0.4971	0	6	2.0	30
FDIARE	-0.21027	1.6567	1.8505	0	6	0.0	30
FDIMEX	-0.82857	0.3518	0.1167	0	6	5.0	30
FDIEGY	-0.34723	1.4146	3.1416	1	6	3.0	29
FDIMLS	-0.66296	1.9627	0.9435	0	6	9.0	30
FDIIMN	-0.62164	2.1060	0.7628	0	6	5.0	30
FDIIN	-0.31679	0.9708	0.9628	0	6	2.0	30
FDIIND	-0.29981	0.2808	0.0904	0	6	9.0	30
FDIGHN	-0.19600	1.8588	2.4959	1	6	2.0	29

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*	Obs
Pooled	-0.33916	-7.977	1.042	-0.548	0.895	268

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (07): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة للمتغير التابع الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: FDI
Date: 09/01/24 Time: 16:50
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total number of observations: 258
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.56587	0.0002

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-1.0794	0.7101	-1.518	0.837	1	1	29
2	-2.0640	0.2597	-1.518	0.837	1	1	29
3	-4.6000	0.0010	-1.518	0.837	1	1	29
4	-3.2246	0.0287	-1.518	0.837	1	1	29
5	-4.1666	0.0030	-1.518	0.837	1	1	29
6	-2.3860	0.1542	-1.518	0.837	1	1	29
7	-2.0059	0.2828	-1.518	0.837	1	1	29
8	-2.0916	0.2493	-1.515	0.855	1	1	26
9	-1.8395	0.3549	-1.518	0.837	1	1	29
Average	-2.6064		-1.518	0.839			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (08): الرسم البياني لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر FDI في المستوى

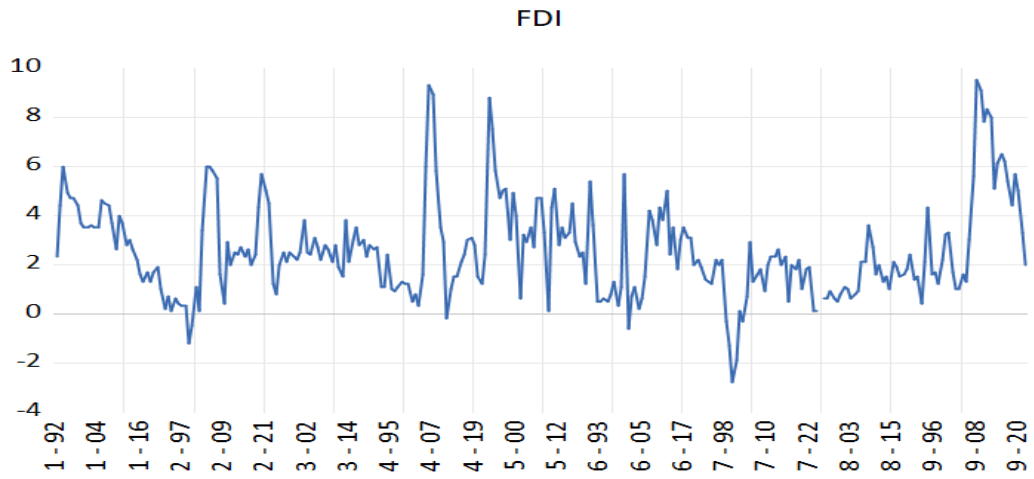

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (09): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة للمتغير عدد المناطق الصناعية الحرة (NFZI) في المستوى

ll Hypothesis: Unit root (common unit root process)
ries: NFZICHINE, NFZIARE, NFZIMEX, NFZIEGY, NFZIMLS, NFZIIMN,
NFZIIN, NFZIIND, NFZIGHN
te: 09/01/24 Time: 21:00
mple: 1992 2022
ɔgenous variables: Individual effects, individual linear trends
tomatic selection of maximum lags
tomatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
wey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
tal number of observations: 255
ɔss-sections included: 9

thod	Statistic	Prob.**
vin, Lin & Chu t*	-10.5801	0.0000

Probabilities are computed assuming asympotic normality

ermediate results on D(NFZI?)

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
(NFZICHINE)	-1.12952	4.8682	0.4787	0	6	25.0	29
D(NFZIARE)	-0.90478	0.3728	0.0357	0	6	23.0	29
D(NFZIMEX)	-1.09296	0.2943	0.0495	0	6	12.0	29

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم(10): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة للمتغير عدد المناطق الصناعية الحرة (NFZI) في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: NFZICHINE, NFZIARE, NFZIMEX, NFZIEGY, NFZIMLS, NFZIIMN, NFZIIN, NFZIIND, NFZIGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:10
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Total number of observations: 259
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.12024	0.9991

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
NFZICHINE	3.7271	1.0000	-2.075	0.840	3	6	27
NFZIARE	-1.7495	0.7035	-2.172	0.690	0	6	30
NFZIMEX	-1.9729	0.5919	-2.172	0.690	0	6	30
NFZIEGY	-1.0409	0.9185	-1.850	1.093	6	6	24
NFZIMLS	-0.7431	0.9601	-2.172	0.690	0	6	30
NFZIIMN	-1.5683	0.7816	-2.172	0.690	0	6	30
NFZIIN	-2.9835	0.1541	-2.087	0.772	2	6	28
NFZIIND	-2.3429	0.3998	-2.172	0.690	0	6	30
NFZIGHN	-2.2068	0.4690	-2.172	0.690	0	6	30

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (11): الرسم البياني لسلسلة المتغير عدد المناطق الصناعية الحرة (NFZI) في المستوى

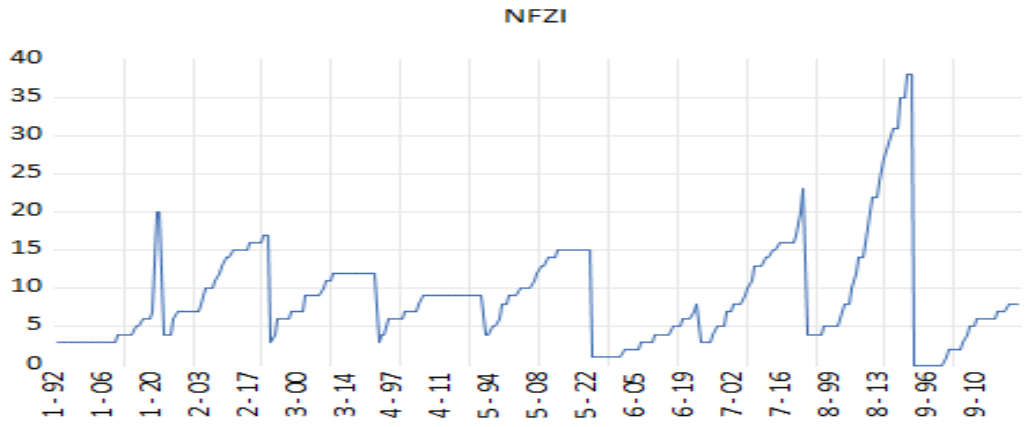

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (12): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة لجذر الوحدة للمتغير عدد المناطق الصناعية الحرة NFZIفي الفرق الأول

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: NFZICHINE, NFZIARE, NFZIMEX, NFZIEGY, NFZIMLS, NFZIIMN, NFZIIN, NFZIIND, NFZIGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:21
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 255
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-10.5801	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on D(NFZI?)

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
D(NFZICHINE)	-1.12952	4.8682	0.4787	0	6	25.0	29
D(NFZIARE)	-0.90478	0.3728	0.0357	0	6	23.0	29
D(NFZIMEX)	-1.09296	0.2943	0.0495	0	6	12.0	29
D(NFZIEGY)	-1.44121	0.0351	0.0218	5	6	18.0	24
D(NFZIMLS)	-1.20377	0.2343	0.1079	0	6	4.0	29
D(NFZIIMN)	-1.91318	0.1225	0.0347	1	6	12.0	28
D(NFZIIN)	-0.73519	0.6706	0.4396	0	6	2.0	29
D(NFZIIND)	-1.28408	1.2541	0.1297	0	6	24.0	29
D(NFZIGHN)	-0.86671	0.1958	0.0123	0	6	28.0	29

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (13): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة لجذر الوحدة للمتغير عدد المناطق الصناعية الحرة NFZI في الفرق الأول

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: NFZICHINE, NFZIARE, NFZIMEX, NFZIEGY, NFZIMLS, NFZIIMN, NFZIIN, NFZIIND, NFZIGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:23
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Total number of observations: 255
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.3255	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
D(NFZICHINE)	-5.7365	0.0003	-2.171	0.695	0	6	29
D(NFZIARE)	-4.6796	0.0042	-2.171	0.695	0	6	29
D(NFZIMEX)	-5.6321	0.0004	-2.171	0.695	0	6	29
D(NFZIEGY)	-3.0535	0.1394	-1.942	1.026	5	6	24
D(NFZIMLS)	-6.5316	0.0000	-2.171	0.695	0	6	29
D(NFZIIMN)	-6.0027	0.0002	-2.173	0.748	1	6	28
D(NFZIIN)	-3.4562	0.0635	-2.171	0.695	0	6	29
D(NFZIIND)	-6.3869	0.0001	-2.171	0.695	0	6	29
D(NFZIGHN)	-4.4312	0.0075	-2.171	0.695	0	6	29
Average	-5.1011		-2.146	0.737			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (14): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة للمتغير صادرات المناطق الحرة (expzi)في المستوى

Levin, Lin & Chu Unit Root Test on EXF

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: EXPFZCHINE, EXPFZARE, EXPFZMEX, EXPFZEGY, EXPFZMLS, EXPFZIMN, EXPFZIN, EXPFZIND, EXPFZGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:27
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 257
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	6.40112	1.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on EXPFZ?

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
EXPFZCHINE	-1.75766	41824.	74210.	6	6	2.0	24
EXPFZARE	0.52437	58.942	113.80	2	6	0.0	28
EXPFZMEX	0.21760	1.3614	8.8488	0	6	3.0	30
EXPFZEGY	0.39534	0.2321	0.6406	3	6	3.0	27
EXPFZMLS	-0.04295	65.663	9.1677	0	6	17.0	30
EXPFZIMN	0.02026	0.0017	0.0006	2	6	17.0	28
EXPFZIN	-0.00665	449.77	99.426	0	6	26.0	30
EXPFZIND	0.00247	31.785	10.994	0	6	12.0	30
EXPFZGHN	-0.03776	2.E-05	2.E-05	0	6	0.0	30

	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*	Obs

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (15): نتائج اختبار ips لجذر الوحدة للمتغير صادرات المناطق الحرة (expzi)في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: EXPFZCHINE, EXPFZARE, EXPFZMEX, EXPFZEGY, EXPFZMLS, EXPFZIMN, EXPFZIN, EXPFZIND, EXPFZGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:29
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Total number of observations: 257
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	7.88048	1.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
EXPFZCHINE	-3.9392	0.0063	-1.279	1.139	6	6	24
EXPFZARE	1.8225	0.9996	-1.453	0.881	2	6	28
EXPFZMEX	6.8054	1.0000	-1.526	0.789	0	6	30
EXPFZEGY	4.4453	1.0000	-1.441	0.934	3	6	27
EXPFZMLS	-0.7828	0.8096	-1.526	0.789	0	6	30
EXPFZIMN	0.8321	0.9928	-1.453	0.881	2	6	28
EXPFZIN	-0.0974	0.9410	-1.526	0.789	0	6	30
EXPFZIND	0.0681	0.9577	-1.526	0.789	0	6	30
EXPFZGHN	-0.4300	0.8914	-1.526	0.789	0	6	30
Average	0.9693		-1.473	0.864			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (16): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة لمتغير الانفتاح الاقتصادي EOفي المستوى

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: EOCHINE, EOARE, EOMEX, EOEGY, EOMLS, EOIMN, EOIN, EOIND, EOGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:45
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 267
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.86875	0.1925

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on EO?

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
EOCHINE	-0.11680	111.63	112.19	0	6	1.0	30
EOARE	-0.22294	40.600	40.958	0	6	4.0	30
EOMEX	-0.43940	12.864	1.1962	0	6	29.0	30
EOEGY	-0.26207	26.149	33.494	1	6	0.0	29
EOMLS	-0.25059	124.46	144.53	1	6	1.0	29
EOIMN	-0.68419	12.048	10.488	1	6	7.0	29
EOIN	-0.67866	77.092	46.893	0	6	2.0	30

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (17): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة للمتغير الانفتاح الاقتصادي EOفي المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: EOCHINE, EOARE, EOMEX, EOEGY, EOMLS, EOIMN, EOIN, EOIND, EOGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:48
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Total number of observations: 267
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.76779	0.2213

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
EOCHINE	-1.0456	0.9218	-2.172	0.690	0	6	30
EOARE	-1.8224	0.6686	-2.172	0.690	0	6	30
EOMEX	-2.6411	0.2663	-2.172	0.690	0	6	30
EOEGY	-2.3573	0.3924	-2.173	0.741	1	6	29
EOMLS	-2.4413	0.3524	-2.173	0.741	1	6	29
EOIMN	-3.2434	0.0960	-2.173	0.741	1	6	29
EOIN	-3.7586	0.0335	-2.172	0.690	0	6	30
EOIND	-1.3369	0.8586	-2.172	0.690	0	6	30
EOGHN	-2.8405	0.1949	-2.172	0.690	0	6	30

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (18): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة للمتغير الانفتاح الاقتصادي EOفي الفرق الاول

lull Hypothesis: Unit root (common unit root process)
eries: EOCHINE, EOARE, EOMEX, EOEGY, EOMLS, EOIMN, EOIN, EOIND, EOGHN
ate: 09/01/24 Time: 21:53
ample: 1992 2022
xogenous variables: Individual effects, individual linear trends
utomatic selection of maximum lags
utomatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
lewey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
otal number of observations: 257
ross-sections included: 9

lethod	Statistic	Prob.**
evin, Lin & Chu t*	-10.9923	0.0000

* Probabilities are computed assuming asympotic normality

ıtermediate results on D(EO?)

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
D(EOCHINE)	-1.03398	117.48	8.1266	0	6	28.0	29
D(EOARE)	-0.99368	46.677	6.4809	0	6	11.0	29
D(EOMEX)	-1.25725	5.8903	2.4957	2	6	28.0	27
D(EOEGY)	-0.72310	31.961	3.2228	0	6	28.0	29
D(EOMLS)	-1.03590	154.13	9.6309	0	6	28.0	29
D(EOIMN)	-1.35501	16.132	5.2832	1	6	14.0	28
D(EOIN)	-1.42734	97.733	64.981	0	6	3.0	29
D(EOIND)	-0.92351	14.290	1.1173	0	6	28.0	29

الملحق رقم (19): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة للمتغير الانفتاح الاقتصادي EOفي الفرق الاول

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: EOCHINE, EOARE, EOMEX, EOEGY, EOMLS, EOIMN, EOIN, EOIND, EOGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:54
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Total number of observations: 257
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.92426	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
D(EOCHINE)	-5.3315	0.0009	-2.171	0.695	0	6	29
D(EOARE)	-5.0885	0.0016	-2.171	0.695	0	6	29
D(EOMEX)	-4.3406	0.0100	-2.082	0.780	2	6	27
D(EOEGY)	-3.7141	0.0374	-2.171	0.695	0	6	29
D(EOMLS)	-5.1057	0.0015	-2.171	0.695	0	6	29
D(EOIMN)	-3.5877	0.0493	-2.173	0.748	1	6	28
D(EOIN)	-8.0685	0.0000	-2.171	0.695	0	6	29
D(EOIND)	-4.6551	0.0045	-2.171	0.695	0	6	29
D(EOGHN)	-4.7539	0.0037	-2.173	0.748	1	6	28

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (20): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة للمتغير سعر الفائدة (LINT)في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LINTCHINE, LINTARE, LINTMEX, LINTEGY, LINTMLS, LINTIMN, LINTIN, LINTIND, LINTGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:57
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 231
Cross-sections included: 8 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.91552	0.0018

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on LINT?

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
LINTCHINE	-0.25979	0.8223	1.0417	0	6	3.0	30
LINTARE	Dropped from Test						
LINTMEX	-0.60856	61.530	26.815	1	6	7.0	29
LINTEGY	-0.40104	1.1129	1.4483	1	6	9.0	29
LINTMLS	-0.36032	0.5824	0.0934	0	6	17.0	30
LINTIMN	-0.23535	3.6201	4.4631	0	6	2.0	30
LINTIN	-0.43734	0.2333	1.2371	6	6	14.0	24
LINTIND	-0.62407	0.7258	0.2198	1	6	20.0	29

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (21): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة للمتغير سعر الفائدة (LINT)في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LINTCHINE, LINTARE, LINTMEX, LINTEGY, LINTMLS, LINTIMN, LINTIN, LINTIND, LINTGHN
Date: 09/01/24 Time: 21:58
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Total number of observations: 231
Cross-sections included: 8 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
m, Pesaran and Shin W-stat	-3.25900	0.0006

* Probabilities are computed assuming asympotic normality

ntermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
LINTCHINE	-1.9897	0.5831	-2.172	0.690	0	6	30
LINTARE	Dropped from Test						
LINTMEX	-2.8583	0.1897	-2.173	0.741	1	6	29
LINTEGY	-3.9373	0.0231	-2.173	0.741	1	6	29
LINTMLS	-2.3849	0.3793	-2.172	0.690	0	6	30
LINTIMN	-2.1901	0.4777	-2.172	0.690	0	6	30
LINTIN	-3.6856	0.0433	-1.850	1.093	6	6	24
LINTIND	-3.5173	0.0562	-2.173	0.741	1	6	29

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (22): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة للمتغير سعر الصرف (tc)في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: TCCHINE, TCARE, TCMEX, TCEGY, TCMLS, TCIMN, TCIN, TCIND, TCGHN
Date: 09/01/24 Time: 22:00
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 229
Cross-sections included: 8 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	3.18109	0.9993

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on TC?

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
TCCHINE	-0.08490	0.0403	0.3317	4	6	1.0	26
TCARE		Dropped from Test					
TCMEX	-0.03616	1.0755	0.8692	0	6	4.0	30
TCEGY	0.03783	2.4869	2.3549	0	6	6.0	30
TCMLS	-0.12351	0.0660	0.0824	0	6	2.0	30
TCIMN							

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (23): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة للمتغير سعر الصرف (tc)في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: TCCHINE, TCARE, TCMEX, TCEGY, TCMLS, TCIMN, TCIN, TCIND, TCGHN
Date: 09/01/24 Time: 22:01
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Total number of observations: 229
Cross-sections included: 8 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.95045	1.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
TCCHINE	-1.4428	0.5458	-1.369	0.993	4	6	26
TCARE		Dropped from Test					
TCMEX	-0.9013	0.7738	-1.526	0.789	0	6	30
TCEGY	0.5849	0.9869	-1.526	0.789	0	6	30
TCMLS	-1.4153	0.5615	-1.526	0.789	0	6	30
TCIMN	-0.3410	0.9070	-1.526	0.789	0	6	30
TCIN	-1.3945	0.5711	-1.518	0.837	1	6	29

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (24): نتائج اختبار LLC لجذر الوحدة للمتغير معدل التضخم (inf)في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: INFCHINE, INFARE, INFMEX, INFEGY, INFMLS, INFIMN, INFIN, INFIND, INFGHN
Date: 09/01/24 Time: 22:04
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 258
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.99325	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate results on INF?

Series	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
INFCHINE	-1.06646	1.6065	8.3824	4	6	6.0	26
INFARE	-0.34830	14.641	10.222	0	6	4.0	30
INFMEX	-0.44825	25.459	3.4634	2	6	25.0	28
INFEGY	-0.59247	22.840	2.2155	0	6	28.0	30
INFMLS	-0.97746	1.6392	0.6568	0	6	5.0	30
INFIMN	-0.72359	5.3947	3.3774	0	6	9.0	30
INFIN	-1.22467	78.811	6.2061	2	6	29.0	28

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (25): نتائج اختبار IPS لجذر الوحدة للمتغير معدل التضخم (inf)في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: INFCHINE, INFARE, INFMEX, INFEGY, INFMLS, INFIMN, INFIN, INFIND, INFGHN
Date: 09/01/24 Time: 22:05
Sample: 1992 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 258
Cross-sections included: 9

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.68934	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
INFCHINE	-6.0708	0.0002	-1.976	0.899	4	6	26
INFARE	-2.7932	0.2104	-2.172	0.690	0	6	30
INFMEX	-2.0632	0.5429	-2.087	0.772	2	6	28
INFEGY	-3.4866	0.0591	-2.172	0.690	0	6	30
INFMLS	-4.9781	0.0019	-2.172	0.690	0	6	30
INFIMN	-3.1483	0.1139	-2.172	0.690	0	6	30

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (26): اختبار التكامل المشترك

edroni Residual Cointegration Test
eries: FDI? NFZI? EXPFZ? EO? INF?
ate: 08/29/24 Time: 18:35
ample: 1992 2022
cluded observations: 31
ross-sections included: 9
ull Hypothesis: No cointegration
rend assumption: No deterministic trend
ser-specified lag length: 1
ewey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

ternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.949430	0.1712	0.176491	0.4300
Panel rho-Statistic	0.584369	0.7205	-0.133131	0.4470
Panel PP-Statistic	-2.186725	0.0144	-3.583694	0.0002
Panel ADF-Statistic	-2.066135	0.0194	-2.710315	0.0034

ternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.004511	0.8424
Group PP-Statistic	-6.796959	0.0000
Group ADF-Statistic	-3.746083	0.0001

ross section specific results

hillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
CHINE	0.218	0.197955	0.202623	2.00	30
ARE	0.710	1.544734	1.898450	1.00	30
MEX	-0.048	0.299444	0.287897	3.00	30
EGY	0.406	1.531974	0.313566	9.00	30

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.11

الملحق رقم (27): معطيات الدراسة

		FDI?	NFZI?	EXPFZ?	EO?	LINT?	INF?	TC?
CHINE-1992	CHINE-1992	2.3	3	11.1	26.09	8.6	6.4	5.51
CHINE-1993	CHINE-1993	4.4	3	16.6	25.9	11	14.6	5.76
CHINE-1994	CHINE-1994	6	3	25.6	35.76	11	24.3	8.62
CHINE-1995	CHINE-1995	4.9	3	37.6	34.27	12.1	16.8	8.35
CHINE-1996	CHINE-1996	4.7	3	54	33.81	10.1	8.3	8.31
CHINE-1997	CHINE-1997	4.7	3	73.7	34.53	8.6	2.8	8.29
CHINE-1998	CHINE-1998	4.4	3	91.9	32.42	6.4	-0.8	8.28
CHINE-1999	CHINE-1999	3.7	3	110.5	33.52	5.8	-1.4	8.28
CHINE-2000	CHINE-2000	3.5	3	149.4	39.41	5.8	0.3	8.28
CHINE-2001	CHINE-2001	3.5	3	183.3	89.86	5.8	0.7	8.28
CHINE-2002	CHINE-2002	3.6	3	222.1	93.07	5.3	-0.7	8.28
CHINE-2003	CHINE-2003	3.5	3	295.3	102.3	5.3	1.1	8.28
CHINE-2004	CHINE-2004	3.5	3	354.8	116.62	5.6	3.8	8.28
CHINE-2005	CHINE-2005	4.6	3	406.8	119.55	5.6	1.8	8.19
CHINE-2006	CHINE-2006	4.5	3	529.7	119.47	6.1	1.6	7.97
CHINE-2007	CHINE-2007	4.4	3	663.3	136.79	7.5	4.8	7.61
CHINE-2008	CHINE-2008	3.7	3	843.1	148.51	5.3	5.9	6.95
CHINE-2009	CHINE-2009	2.6	3	952.3	153.46	5.3	-0.7	6.83
CHINE-2010	CHINE-2010	4	4	1222.1	138.89	5.8	3.2	6.77
CHINE-2011	CHINE-2011	3.7	4	1593.6	147.39	6.6	5.6	6.46
CHINE-2012	CHINE-2012	2.8	4	1899.1	159.97	6	2.6	6.31
CHINE-2013	CHINE-2013	3	4	2126.3	161.1	6	2.6	6.2
CHINE-2014	CHINE-2014	2.6	4	2397	164.02	5.6	1.9	6.14
CHINE-2015	CHINE-2015	2.2	5	2642	169.47	4.3	1.4	6.23
CHINE-2016	CHINE-2016	1.6	5	3737.5	170.9	4.3	2	6.64
CHINE-2017	CHINE-2017	1.3	6	3043.5	172.8	4.3	1.6	6.76
CHINE-2018	CHINE-2018	1.7	6	3130	157.92	4.3	2.1	6.62
CHINE-2019	CHINE-2019	1.3	6	3060.5	167.38	4.3	2.9	6.91
CHINE-2020	CHINE-2020	1.7	7	2590.3	166.57	4.3	2.4	6.9
CHINE-2021	CHINE-2021	1.9	20	3360.5	167	4.3	1	6.45
CHINE-2022	CHINE-2022	1	20	3793.6	168	4.3	2	6.74
ARE-1992	ARE-1992	0.2	4	0.9	90.86	5.4	36.02	3.67
ARE-1993	ARE-1993	0.7	4	1.1	90	5.4	26.8	3.67
ARE-1994	ARE-1994	0.1	4	1.4	91.45	5.4	32.92	3.67
ARE-1995	ARE-1995	0.6	6	1.8	92.3	5.4	22.9	3.67
ARE-1995	ARE-1995	0.6	6	1.8	92.3	5.4	22.9	3.67
ARE-1996	ARE-1996	0.4	7	2.1	92.4	5.4	18.24	3.67
ARE-1997	ARE-1997	0.3	7	2.6	93.86	5.4	13.87	3.67
ARE-1998	ARE-1998	0.3	7	3.1	93.86	5.4	8.9	3.67
ARE-1999	ARE-1999	-1.2	7	3.6	93	5.4	7.24	3.67
ARE-2000	ARE-2000	-0.5	7	4.2	93	5.4	10.9	3.67
ARE-2001	ARE-2001	1.1	7	4.6	93	5.4	1.4	3.67
ARE-2002	ARE-2002	0.1	7	5.1	93.07	5.4	2.4	3.67
ARE-2003	ARE-2003	3.4	8	5.8	102.3	5.4	8.8	3.67
ARE-2004	ARE-2004	6	10	6.6	116.62	5.4	7.4	3.67
ARE-2005	ARE-2005	6	10	7.6	119.55	5.4	4.1	3.67
ARE-2006	ARE-2006	5.8	10	8.8	119.47	5.4	9.3	3.67
ARE-2007	ARE-2007	5.5	11	11.1	136.79	5.4	11.1	3.67
ARE-2008	ARE-2008	1.6	12	12	148.51	5.4	12.3	3.67
ARE-2009	ARE-2009	0.4	13	9.6	153.46	5.4	1.6	3.67
ARE-2010	ARE-2010	2.9	14	10.8	138.89	5.4	0.7	3.67
ARE-2011	ARE-2011	2	14	12.3	147.39	5.4	0.9	3.67
ARE-2012	ARE-2012	2.5	15	12.8	159.9	5.4	0.7	3.67
ARE-2013	ARE-2013	2.4	15	14.4	161.1	5.4	1.1	3.67
ARE-2014	ARE-2014	2.7	15	16.1	164.02	5.4	2.3	3.67
ARE-2015	ARE-2015	2.3	15	15.4	169.47	5.4	4.1	3.67
ARE-2016	ARE-2016	2.6	15	14.8	170.9	5.4	1.6	3.67
ARE-2017	ARE-2017	2	16	15.9	172.8	5.4	2	3.67
ARE-2018	ARE-2018	2.4	16	16.7	157.92	5.4	3.1	3.67
ARE-2019	ARE-2019	4.3	16	18.2	167.38	5.4	-1.9	3.67
ARE-2020	ARE-2020	5.7	16	15.7	166.57	5.4	-2.1	3.67
ARE-2021	ARE-2021	5	17	20.1	167	5.4	-0.18	3.67
ARE-2022	ARE-2022	4.5	17	79.8	168	5.4	4.8	3.67
MEX-1992	MEX-1992	1.2	3	2.1	35.55	18	15.5	3.09
MEX-1993	MEX-1993	0.8	4	2.4	26.16	18.2	9.8	3.12
MEX-1994	MEX-1994	2	6	2.7	29.15	19.3	7	3.38
MEX-1995	MEX-1995	2.5	6	3.1	43.66	59.4	35	6.42
MEX-1996	MEX-1996	2.1	6	3.5	47.76	36.4	34.4	7.6
MEX-1997	MEX-1997	2.5	6	3.9	46.49	22.1	20.6	7.92
MEX-1998	MEX-1998	2.3	7	4.3	48.03	26.4	15.9	9.14

		FDI?	NFZI?	EXPFZ?	EO?	LINT?	INF?	TC?
MEX-1998	MEX-1998	2.3	7	4.3	48.03	26.4	15.9	9.14
MEX-1999	MEX-1999	2.2	7	4.8	48.01	23.7	16.6	9.56
MEX-2000	MEX-2000	2.5	7	5.1	49.91	16.9	9.5	9.46
MEX-2001	MEX-2001	3.8	7	5.8	44.74	12.8	6.4	9.34
MEX-2002	MEX-2002	2.5	9	5.4	45.2	8.2	5	9.66
MEX-2003	MEX-2003	2.4	9	5.7	48.7	7	4.5	10.79
MEX-2004	MEX-2004	3.1	9	6.1	52.04	7.4	4.7	11.29
MEX-2005	MEX-2005	2.7	9	6.6	52.56	9.7	4	10.9
MEX-2006	MEX-2006	2.2	9	7.2	54.48	7.5	3.6	10.9
MEX-2007	MEX-2007	2.8	10	8	55.25	7.6	4	10.93
MEX-2008	MEX-2008	2.6	11	8.6	56.36	8.7	5.1	11.13
MEX-2009	MEX-2009	2.1	11	7.8	54.59	7.1	5.3	13.51
MEX-2010	MEX-2010	2.8	12	9.2	59.27	5.3	4.2	12.64
MEX-2011	MEX-2011	1.9	12	10.3	62.16	4.9	3.4	12.42
MEX-2012	MEX-2012	1.5	12	11.2	64.25	4.7	4.1	13.17
MEX-2013	MEX-2013	3.8	12	12.1	62.25	4.3	3.8	12.77
MEX-2014	MEX-2014	2.1	12	13	64.09	3.6	4	13.29
MEX-2015	MEX-2015	3	12	13.7	70.41	3.4	2.7	15.85
MEX-2016	MEX-2016	3.5	12	14.4	75.69	4.8	2.8	18.66
MEX-2017	MEX-2017	2.8	12	15.4	76.95	7.3	6	18.93
MEX-2018	MEX-2018	3	12	16.9	80.21	8	4.9	19.24
MEX-2019	MEX-2019	2.3	12	18.2	77.39	8.4	3.6	19.26
MEX-2020	MEX-2020	2.8	12	25.6	76.87	6.3	3.4	21.49
MEX-2021	MEX-2021	2.6	12	32.6	83.3	5.3	5.7	20.27
MEX-2022	MEX-2022	2.7	12	38.3	88.11	8.2	7.9	20.13
EGY-1992	EGY-1992	1.1	3	0.352	59.3	20.3	13.6	3.32
EGY-1993	EGY-1993	1.1	4	0.421	55.92	18.3	12.1	3.35
EGY-1994	EGY-1994	2.4	4	0.51	50.62	16.5	8.2	3.39
EGY-1995	EGY-1995	1	6	0.625	50.24	16.5	15.7	3.39
EGY-1996	EGY-1996	0.9	6	0.75	46.94	15.6	7.2	3.39
EGY-1997	EGY-1997	1.1	6	0.88	43.73	13.8	4.6	3.39
EGY-1998	EGY-1998	1.3	6	1.02	41.92	13	3.9	3.39
EGY-1999	EGY-1999	1.2	6	1.17	38.36	13	3.1	3.4
EGY-2000	EGY-2000	1.2	7	1.34	39.01	13.2	2.7	3.47
EGY-2001	EGY-2001	0.5	7	1.52	39.81	13.3	2.3	3.97
EGY-2002	EGY-2002	0.8	7	1.69	40.98	13.8	2.7	4.5
EGY-2003	EGY-2003	0.3	7	1.87	46.17	13.5	4.5	5.85
EGY-2004	EGY-2004	1.6	8	2.1	57.81	13.4	11.3	6.2
EGY-2005	EGY-2005	6	9	2.38	62.95	13.1	4.9	5.78
EGY-2006	EGY-2006	9.3	9	2.7	61.51	12.6	7.6	5.73
EGY-2007	EGY-2007	8.9	9	3.12	65.07	12.5	9.3	5.64
EGY-2008	EGY-2008	5.8	9	3.54	71.68	12.3	18.3	5.43
EGY-2009	EGY-2009	3.5	9	2.97	56.55	12	11.8	5.54
EGY-2010	EGY-2010	2.9	9	3.45	47.93	11	11.3	5.62
EGY-2011	EGY-2011	-0.2	9	4.02	45.25	11	10.1	5.93
EGY-2012	EGY-2012	1	9	4.59	40.71	12	7.1	6.06
EGY-2013	EGY-2013	1.5	9	5.16	40.37	12.3	9.5	6.87
EGY-2014	EGY-2014	1.5	9	5.73	36.92	11.7	10.1	7.08
EGY-2015	EGY-2015	2.1	9	6.3	34.84	11.6	10.4	7.69
EGY-2016	EGY-2016	2.4	9	7.07	30.24	13.6	13.8	10.03
EGY-2017	EGY-2017	3	9	8.24	42.83	18.2	29.5	17.78
EGY-2018	EGY-2018	3.1	9	9.51	45.91	18.3	14.4	17.77
EGY-2019	EGY-2019	2.8	9	10.8	41.12	16.1	9.2	16.77
EGY-2020	EGY-2020	1.5	9	9.45	32.12	11.4	5	15.76
EGY-2021	EGY-2021	1.2	9	12.4	29.85	9.4	5.2	15.64
EGY-2022	EGY-2022	2.4	9	14.5	36.98	10.6	13.9	19.16
MLS-1992	MLS-1992	8.8	4	12.74	150.61	10.2	4.8	2.55
MLS-1993	MLS-1993	7.5	4	15.13	157.94	10	3.5	2.57
MLS-1994	MLS-1994	5.8	5	19.11	149.9	8.8	3.7	2.62
MLS-1995	MLS-1995	4.7	5	24.43	192.11	8.7	3.5	2.5
MLS-1996	MLS-1996	5	6	30.29	181.76	9.9	3.5	2.52
MLS-1997	MLS-1997	5.1	8	36.35	185.66	10.6	2.7	2.81
MLS-1998	MLS-1998	3	8	20.87	209.49	12.1	5.3	3.92
MLS-1999	MLS-1999	4.9	9	24.62	217.51	8.6	2.7	3.8
MLS-2000	MLS-2000	4	9	27.26	220.4	7.7	1.5	3.8
MLS-2001	MLS-2001	0.6	9	25.01	203.36	7.1	1.4	3.8
MLS-2002	MLS-2002	3.2	10	26.59	199.35	6.5	1.8	3.8
MLS-2003	MLS-2003	2.9	10	29.42	194.19	6.3	1.1	3.8
MLS-2004	MLS-2004	3.5	10	34.19	210.37	6	1.4	3.8

		FDI?	NFZI?	EXPFZ?	EO?	LINT?	INF?	TC?
MLS-2004	MLS-2004	3.5	10	34.19	210.37	6	1.4	3.8
MLS-2005	MLS-2005	2.7	10	39.67	203.85	6	3	3.79
MLS-2006	MLS-2006	4.7	11	51.31	202.57	6.5	3.6	3.67
MLS-2007	MLS-2007	4.7	12	67.62	192.46	6.4	2	3.44
MLS-2008	MLS-2008	3.3	13	67	176.66	6.1	5.4	3.34
MLS-2009	MLS-2009	0.1	13	55.03	162.55	5.1	0.6	3.52
MLS-2010	MLS-2010	4.3	14	63.07	157.94	5	1.6	3.22
MLS-2011	MLS-2011	5.1	14	77.41	154.93	4.9	3.2	3.06
MLS-2012	MLS-2012	2.8	14	85.17	147.84	4.8	1.7	3.09
MLS-2013	MLS-2013	3.5	15	90.28	142.72	4.6	2.1	3.15
MLS-2014	MLS-2014	3.1	15	96.71	138.31	4.6	3.1	3.27
MLS-2015	MLS-2015	3.3	15	79.87	131.37	4.6	2.1	3.91
MLS-2016	MLS-2016	4.5	15	77.55	126.89	4.5	2.1	4.15
MLS-2017	MLS-2017	2.9	15	80.82	133.15	4.6	3.9	4.3
MLS-2018	MLS-2018	2.3	15	89.25	130.4	4.9	0.9	4.04
MLS-2019	MLS-2019	2.5	15	94.2	123.02	4.9	0.7	4.14
MLS-2020	MLS-2020	1.2	15	77.86	116.78	3.9	-1.1	4.2
MLS-2021	MLS-2021	5.4	15	89.38	134.01	3.4	2.5	4.14
MLS-2022	MLS-2022	3.6	15	97.36	146.66	3.9	3.4	4.4
IMN-1992	IMN-1992	0.5	1	0.14	121.85	17.1	4.6	15.56
IMN-1993	IMN-1993	0.5	1	0.16	120.78	16.6	10.5	17.65
IMN-1994	IMN-1994	0.6	1	0.185	119.26	18.9	7.3	17.96
IMN-1995	IMN-1995	0.5	1	0.211	121.2	20.8	6	17.39
IMN-1996	IMN-1996	0.8	1	0.241	126.13	20.8	6.6	17.95
IMN-1997	IMN-1997	1.3	1	0.271	124	18.9	6.2	21.06
IMN-1998	IMN-1998	0.3	1	0.305	128.23	19.9	6.8	23.99
IMN-1999	IMN-1999	1.1	1	0.341	126.34	21.6	6.9	25.19
IMN-2000	IMN-2000	5.7	1	0.381	123.64	20.8	4.2	26.25
IMN-2001	IMN-2001	-0.6	2	0.421	130.53	21.1	5.4	29.13
IMN-2002	IMN-2002	0.7	2	0.465	124.15	21	6.4	29.96
IMN-2003	IMN-2003	1.1	2	0.511	118.55	21	3.9	27.9
IMN-2004	IMN-2004	0.2	2	0.561	115.87	21	4.7	27.5
IMN-2005	IMN-2005	0.6	2	0.621	121.57	21	4.9	29.5
IMN-2006	IMN-2006	1.5	3	0.681	120.99	21.1	8.9	31.71
IMN-2007	IMN-2007	4.2	3	0.751	118.41	21.9	8.8	31.31
IMN-2007	IMN-2007	4.2	3	0.751	118.41	21.9	8.8	31.31
IMN-2008	IMN-2008	3.8	3	0.821	113.61	11.5	9.7	28.24
IMN-2009	IMN-2009	2.8	3	0.731	110.22	9.3	2.5	31.96
IMN-2010	IMN-2010	4.3	4	0.791	113.78	8.9	2.9	30.78
IMN-2011	IMN-2011	3.8	4	0.861	114.99	8.9	6.5	28.71
IMN-2012	IMN-2012	5	4	0.931	116.33	8.7	3.9	30.05
IMN-2013	IMN-2013	2.4	4	1	115.11	8.5	3.5	30.7
IMN-2014	IMN-2014	3.5	4	1.06	115.07	8.5	3.2	30.62
IMN-2015	IMN-2015	1.8	5	1.04	114.04	8.5	1.3	35.06
IMN-2016	IMN-2016	3	5	1.09	111.72	8.5	1	35.54
IMN-2017	IMN-2017	3.5	5	1.12	110.7	8.5	3.7	34.48
IMN-2018	IMN-2018	3.1	6	1.21	108.64	8.5	3.2	33.93
IMN-2019	IMN-2019	3.1	6	1.28	107.21	8.4	0.4	35.47
IMN-2020	IMN-2020	2	6	1.19	101.89	7.2	2.6	39.35
IMN-2021	IMN-2021	2.2	7	1.31	106.74	6.9	4	41.69
IMN-2022	IMN-2022	1.9	8	1.44	119.21	7.5	10.8	44.48
IN-1992	IN-1992	1.4	3	23.1	57.42	24	7.5	2029.92
IN-1993	IN-1993	1.3	3	26.9	50.52	20.6	9.7	2087.1
IN-1994	IN-1994	1.2	3	32.2	51.87	17.8	8.5	2160.75
IN-1995	IN-1995	2.2	3	38.9	53.95	18.9	9.4	2248.61
IN-1996	IN-1996	2	4	46.3	52.26	19.2	8	2342.3
IN-1997	IN-1997	2.2	5	49.6	55.99	21.8	6.2	2909.38
IN-1998	IN-1998	-0.3	5	37.4	96.18	32.2	58.5	10013.62
IN-1999	IN-1999	-1.3	5	38.2	62.94	27.7	20.5	7855.15
IN-2000	IN-2000	-2.8	7	45.5	71.43	18.5	3.7	8421.77
IN-2001	IN-2001	-1.9	7	42.1	69.79	18.5	11.5	10260.85
IN-2002	IN-2002	0.1	8	37.8	59.07	18.9	11.9	9311.19
IN-2003	IN-2003	-0.3	8	41.7	53.61	16.9	6.8	8577.13
IN-2004	IN-2004	0.7	8	49.9	59.76	14.1	6.1	8938.85
IN-2005	IN-2005	2.9	9	59.3	63.98	14.1	10.5	9704.74
IN-2006	IN-2006	1.3	10	66.7	56.65	16	13.1	9159.32
IN-2007	IN-2007	1.6	11	80.9	54.82	13.9	6.4	9141
IN-2008	IN-2008	1.8	13	103.1	58.56	13.6	10.2	9698.96
IN-2009	IN-2009	0.9	13	84.1	45.51	14.5	4.4	10389.94
IN-2010	IN-2010	2	13	116.7	46.7	13.3	5.1	9090.43

IN-2010	IN-2010	2	13	116.7	46.7	13.3	5.1	9090.43
IN-2011	IN-2011	2.3	14	139.9	50.18	12.4	5.4	8770.43
IN-2012	IN-2012	2.3	14	153.3	49.58	11.8	4.3	9386.63
IN-2013	IN-2013	2.6	15	169.1	48.63	11.7	6.4	10461.24
IN-2014	IN-2014	2	15	175.4	48.08	12.6	6.4	11865.21
IN-2015	IN-2015	2.3	16	158.1	41.93	12.7	6.4	13389.41
IN-2016	IN-2016	0.5	16	154.5	37.42	11.9	3.5	13308.33
IN-2017	IN-2017	2	16	178.5	39.35	11.1	3.8	13380.83
IN-2018	IN-2018	1.8	16	189.1	43.07	10.5	3.2	14236.94
IN-2019	IN-2019	2.2	16	200.8	37.62	10.4	3	14147.67
IN-2020	IN-2020	1	17	131.1	32.97	9.5	1.9	14582.2
IN-2021	IN-2021	1.8	20	172	40.19	8.9	1.6	14308.14
IN-2022	IN-2022	1.9	23	231.5	45.39	8.5	4.2	14849.85
IND-1992	IND-1992	0.1	4	3.3	18.43	18.9	7.5	25.92
IND-1993	IND-1993	0.1	4	4.2	19.65	16.3	9.7	30.49
IND-1994	IND-1994	0.2	4	5.4	20.07	14.8	8.5	31.37
IND-1995	IND-1995	0.6	4	6.8	22.86	15.5	9.4	32.43
IND-1996	IND-1996	0.6	4	8.3	21.92	16	8	35.43
IND-1997	IND-1997	0.9	5	10.2	22.61	13.8	6.2	36.31
IND-1998	IND-1998	0.6	5	12.4	23.69	13.5	58.5	41.26
IND-1999	IND-1999	0.5	5	14.8	24.81	12.5	20.5	43.06
IND-2000	IND-2000	0.8	5	17.5	26.9	12.3	3.7	44.94
IND-2001	IND-2001	1.1	5	19.2	25.99	12.1	3.8	47.19
IND-2002	IND-2002	1	7	21.4	29.5	11.9	4.3	48.61
IND-2003	IND-2003	0.6	8	24.1	30.59	11.5	3.8	46.58
IND-2004	IND-2004	0.8	8	27.5	37.5	10.9	3.8	45.32
IND-2005	IND-2005	0.9	10	31.2	42	10.8	4.2	44.1
IND-2006	IND-2006	2.1	12	35.8	45.72	11.2	5.8	45.31
IND-2007	IND-2007	2.1	14	41.3	45.68	13	6.4	41.35
IND-2008	IND-2008	3.6	14	48.2	53.36	13.3	8.3	43.51
IND-2009	IND-2009	2.7	16	39.2	46.27	12.2	10.9	48.41
IND-2010	IND-2010	1.6	20	44.8	49.25	8.3	12	45.73
IND-2011	IND-2011	2	22	51.4	55.62	10.2	8.9	46.67
IND-2012	IND-2012	1.3	22	58.1	55.79	10.6	9.5	53.44
IND-2013	IND-2013	1.5	24	63.8	53.84	10.3	10	58.6

IND-2013	IND-2013	1.5	24	63.8	53.84	10.3	10	58.6
IND-2014	IND-2014	1	27	69.2	48.92	10.3	6.7	61.03
IND-2015	IND-2015	2.1	28	74.8	41.92	10	4.9	64.15
IND-2016	IND-2016	1.9	30	79.4	40.08	9.7	4.9	67.2
IND-2017	IND-2017	1.5	31	84.3	40.74	9.5	3.3	65.12
IND-2018	IND-2018	1.6	31	91.2	43.61	9.5	3.9	68.32
IND-2019	IND-2019	1.8	35	97.8	39.9	9.5	3.7	70.42
IND-2020	IND-2020	2.4	35	76.4	37.8	9.2	6.6	74.1
IND-2021	IND-2021	1.4	38	83.2	45.66	8.7	5.1	73.92
IND-2022	IND-2022	1.5	38	94.6	49.22	8.6	6.7	78.6
GHN-1992	GHN-1992	0.4	0	0.0217	18	18	11.8	0.04
GHN-1993	GHN-1993	2.1	0	0.0019	30.1	30.1	25	0.06
GHN-1994	GHN-1994	4.3	0	0.0024	32.2	32.2	24.9	0.1
GHN-1995	GHN-1995	1.6	0	0.0028	57.42	35.6	59.5	0.12
GHN-1996	GHN-1996	1.7	0	0.0034	72.2	33.87	46.6	0.16
GHN-1997	GHN-1997	1.2	0	0.0041	85.4	37.14	27.9	0.2
GHN-1998	GHN-1998	2.2	0	0.0047	80.59	27.25	14.6	0.23
GHN-1999	GHN-1999	3.2	0	0.0054	81.7	37.5	4.9	0.27
GHN-2000	GHN-2000	3.3	0	0.0062	116.04	47	4.2	0.54
GHN-2001	GHN-2001	1.7	1	0.0069	110.04	39	41.5	0.72
GHN-2002	GHN-2002	1	2	0.0077	97.48	34	9.4	0.79
GHN-2003	GHN-2003	1	2	0.0087	97.28	30	29.8	0.87
GHN-2004	GHN-2004	1.6	2	0.0098	99.67	28	18	0.9
GHN-2005	GHN-2005	1.3	2	0.0111	98.17	26	15.4	0.91
GHN-2006	GHN-2006	3	3	0.0125	64.51	24.25	11.7	0.92
GHN-2007	GHN-2007	5.6	4	0.0144	65.35	25.17	10.7	0.93
GHN-2008	GHN-2008	9.5	5	0.0168	69.51	32.75	16.5	1.05
GHN-2009	GHN-2009	9.1	5	0.0148	71.59	27.63	19.2	1.4
GHN-2010	GHN-2010	7.8	6	0.0167	75.37	27	10.7	1.43
GHN-2011	GHN-2011	8.3	6	0.0196	86.29	25	8.7	1.52
GHN-2012	GHN-2012	8	6	0.0217	93.16	25	11.2	1.82
GHN-2013	GHN-2013	5.1	6	0.0232	60.75	26.56	11.7	1.98
GHN-2014	GHN-2014	6.1	6	0.0243	63.83	26.57	15.5	2.9
GHN-2015	GHN-2015	6.5	6	0.0232	76.52	28.98	17.1	3.71
GHN-2016	GHN-2016	6.2	7	0.0222	67.87	28	17.5	3.91
GHN-2017								

GHN-1995	GHN-1995	1.6	0	0.0028	57.42	35.6	59.5	0.12
GHN-1996	GHN-1996	1.7	0	0.0034	72.2	33.87	46.6	0.16
GHN-1997	GHN-1997	1.2	0	0.0041	85.4	37.14	27.9	0.2
GHN-1998	GHN-1998	2.2	0	0.0047	80.59	27.25	14.6	0.23
GHN-1999	GHN-1999	3.2	0	0.0054	81.7	37.5	4.9	0.27
GHN-2000	GHN-2000	3.3	0	0.0062	116.04	47	4.2	0.54
GHN-2001	GHN-2001	1.7	1	0.0069	110.04	39	41.5	0.72
GHN-2002	GHN-2002	1	2	0.0077	97.48	34	9.4	0.79
GHN-2003	GHN-2003	1	2	0.0087	97.28	30	29.8	0.87
GHN-2004	GHN-2004	1.6	2	0.0098	99.67	28	18	0.9
GHN-2005	GHN-2005	1.3	2	0.0111	98.17	26	15.4	0.91
GHN-2006	GHN-2006	3	3	0.0125	64.51	24.25	11.7	0.92
GHN-2007	GHN-2007	5.6	4	0.0144	65.35	25.17	10.7	0.93
GHN-2008	GHN-2008	9.5	5	0.0168	69.51	32.75	16.5	1.05
GHN-2009	GHN-2009	9.1	5	0.0148	71.59	27.63	19.2	1.4
GHN-2010	GHN-2010	7.8	6	0.0167	75.37	27	10.7	1.43
GHN-2011	GHN-2011	8.3	6	0.0196	86.29	25	8.7	1.52
GHN-2012	GHN-2012	8	6	0.0217	93.16	25	11.2	1.82
GHN-2013	GHN-2013	5.1	6	0.0232	60.75	26.56	11.7	1.98
GHN-2014	GHN-2014	6.1	6	0.0243	63.83	26.57	15.5	2.9
GHN-2015	GHN-2015	6.5	6	0.0232	76.52	28.98	17.1	3.71
GHN-2016	GHN-2016	6.2	7	0.0222	67.87	28	17.5	3.91
GHN-2017	GHN-2017	5.4	7	0.0235	70.54	27.5	12.4	4.35
GHN-2018	GHN-2018	4.4	7	0.0256	67.95	24.04	7.8	4.59
GHN-2019	GHN-2019	5.7	8	0.0267	76.82	23.2	7.1	5.22
GHN-2020	GHN-2020	5	8	0.0249	66.57	22	9.9	5.6
GHN-2021	GHN-2021	3.3	8	0.0292	62.7	20.04	10	5.81
GHN-2022	GHN-2022	2	8	0.0338	70.58	26.22	31.3	8.27